الحرب والديموغرافيا

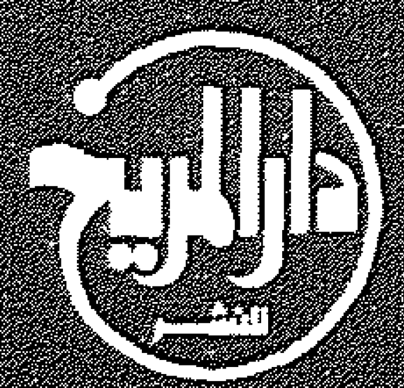
الإستراتيجية العربية والإسرائيلية وجها لوجه

تأليف

شارلز ميرنيس بيري

تعريب

الدكتور صبري محمد حسن   شيبان أحمد الراشدي



الحرب والديموغرافيا

الاستراتيجية العربية والإسرائيلية

وجها لوجه

الحرب والديموغرافيا

الاستراتيجية العربية والإسرائيلية

وجها لوجه

تأليف

شارلز ميرنيس بيري

برنامج الدراسات الأمنية الدولية

مدرسة فلتشر للقانون والدبلوماسية

تعريب

الدكتور / صبري محمد حسن　　　**شيبان أحمد الراشدي**



ص. ب : ١٠٧٢٠ ـ الرياض: ١١٤٤٣ ـ فاكس: ٤٦٥٧٩٣٩

المملكة العربية السعودية ـ تلفون ٤٦٥٨٥٢٣ ـ ٤٦٤٧٥٣١


بسم الله الرحمن الرحيم

قائمة المحتويات

***



مقدمة المترجمان

***

يتناول مؤلف هذا البحث مساحة زمنيه تبدأ من فلسطين الإنتداب وتنتهي بحرب اكتوبر من العام ١٩٧٣ الميلادي. ثم يقسم هذه الفترة إلى خمس مراحل تبدأ أولاها من فلسطين الانتداب إلى حرب العام ١٩٤٨-١٩٤٩ ثم المرحلة من ١٩٥٠ إلى العدوان الثلاثي على مصر في العام ١٩٥٦، الفترة من ١٩٥٧ إلى حرب يونيو من العام ١٩٦٧ الميلادي، والمرحلة من ١٩٦٧ إلى نهاية حرب الاستنزاف في الفترة ما بين ١٩٦١ و ١٩٧٠، وأخيرا الفترة من وقف اطلاق النار في السويس / سيناء ١٩٧٠ إلى حرب السادس من اكتوبر من العام ١٩٧٣.

ويصف المؤلف المرحلة الزمنيه الأولى بأنها كانت تعاني من تخلف كميّ خطير في كل من القوه البشريه وقوة النيران، الأمر الذي جعل اسرائيل تعتمد على استراتيجيات وتكتيكات ما يسمى بمفاهيم وينجات Wingat عن "جماعة القتال الليلى" أو ما أطلق عليه في ذلك الوقت "الجماعة الطائرة". ونظرية "الاقتراب غير المباشر" التى ابتكرها ليدل هارت. [وتنفيذا لهذه التكتيكات واتباعا لنظرية الاقتراب غير المباشر ابتكر المخططون والإستراتيجيون العسكريون الاسرائيليون وضعين دفاعين هما: الأمن الأساسي، أو الحرب الشاملة، إن صح التعبير، والأمن الجارى، أو إن شئت فقل: الحرب قصيرة الأمد].

وعلى صعيد ما يسميه خبراء الاستراتيجية والمخططون الأمن الأساسي، أو بمعنى أوضح الحرب الشامله زرع هؤلاء الخبراء في ذهنيه الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة ثلاثة أسباب إن حدث واحدا منها ترتب عليه دخول إسرائيل حربا شاملة مع العرب:

١) "حشد القوات العربيه بشكل يهدد الحدود الإسرائيلية في جانب أو أكثر".

٢) "زيادة حرب العصابات العربيه بشكل لايمكن تحمله، أو زيادة الأعمال شبه الحربيه إلى حد لايمكن ردعه عن طريق الإنتقام".

٣) "إنعدام التوازن مع الدول العربيه في إمدادات السلاح التى لاتقابلها إمدادات مساوية لإسرائيل".

وفي المرحلة الثانيه، مرحلة تفوق الدفاع الجوي العربي، وبخاصة بعد صفقة الاسلحة الشرقيه التي حصلت عليها مصر من تشيكوسلوفاكيا ركزت إسرائيل على مفهومى الأمن الأساسي والأمن الجاري، ودخلت في حرب شامله مع مصر ولكن من خلال العدوان الثلاثي مع كل من بريطانيا وفرنسا، منفذة لعامل الخلل الذي أصاب إمدادات السلاح في المنطقة.

وعلى إثر تدخل الدولتين العظميين الإتحاد السوفيتي، والولايات المتحدة الأمريكيه الذى أدى إلى إنسحاب كل من إسرائيل وانجلترا وفرنسا تبدأ المرحلة الثالثة وفيها إتجه مخطط الاستراتيجية الاسرائيلية إلى التركيز على المدرعات والطيران اللذين يعطيان قوة نيران عاليه/ بقوة بشرية منخفضة وذلك عملا على تحاشي الخسائر مستقبلا، بعد الخسائر الفادحة التى منيت بها اسرائيل طوال فترة تفوق الدفاع الجوي العربي، وهذا يعنى أن إسرائيل فى تلك الفترة بدأت تركز على استراتيجيات وعى الخسائر وتعتمد عليها: الحرب الوقائية، الضربه الاجهاضيه، والانتقام الجوى. والمتتبع لوقائع هذا الصراع في هذه الفتره بالذات يستطيع الوقوف على كثير من الأمثله التى تؤيد ذلك.

وبعد حرب الأيام السته، يونيو ١٩٦٧، حققت اسرائيل التفوق الجوي ووظفته في استيعاب المحددات الديموغرافيه الاسرائيلية مما أدى إلى تقليل الخسائر، والتركيز على مركبات القوة التى تعطى قوة نيران عالية / بقوة بشريه منخفضه، وفرض العرب على إسرائيل تكتيكات اللاسلم واللاحرب، وراحت إسرائيل تتغنى بما اسمته "ضمان النصر في الحرب الشاملة". واستمر الحال على هذا المنوال حتى أوائل العام ١٩٧٠ الميلادي.

وفي المرحلة الخامسة (١٩٧٠-١٩٧٣) تكبدت إسرائيل "خسائر عاليه للغايه" نتجت عن "منظومات الدفاع الجوي العربي المتقدمة" وعن حرب الاستنزاف التى فرضت على إسرائيل، ووصل الفدائيون المصريون فيها إلى نسف وتفجير مخازن الذخيره الأسرائيلية في عمق سيناء. وتزايدت خسائر إسرائيل على جبهة قناة السويس/ سيناء بفضل التفوق الكيفي العربي في استعمال الأسلحة الصغيرة أو المدفعية أو الهاون استعمالا مؤثراً وفعالاً. ترى لماذا راحت اسرائيل تواجه حرب الاستنزاف على الجبهه السورية باستعمال المدفعيه بعيدة المدى؟ السبب هو كثرة الأهداف المناسبة. كما كانت تلجأ أيضاً إلى الانتقام الجوى كلما تزايدت الخسائر، ولكنها اعتمدت على الإنتقام الجوى المستفز على جبهة قناة السويس / سيناء، إلى أن أطاحت حرب السادس من اكتوبر سنة ١٩٧٣ بكل من النظرية الاسرائيلية

والاستراتيجية الاسرائيلية، وأخلت بالتوازن في الشرق الأوسط بما لم "يعد يسمح لإسرائيل بالتحكم في خسائرها أو تحديدها".

ترى، لماذا ورد في اتفاق كامب ديفيد ما يشير إلى التعجيل بتعمير سيناء؟ هل كان الهدف من ذلك توفير أهداف صالحة للانتقام في حالة نشوب عمليات مستقبلا؟ وبخاصة أن صاحب الدراسة يقطع بأنه "لن تتضح فاعلية مركبات القوة الاسرائيلية المحسنة والاستراتيجيات في تقليل الخسائر وتحديدها" الا بعد حدوث حرب عربيه اسرائيلية".

أحسب أن أصحاب الأقلام المتخصصة قادرون على استيعاب هذا الكتاب وتحليل معطياته بما يفسر الكثير من جوانبه.

الدكتور/ صبري محمد حسن

الفصل الأول

متطلبات بنية القوة الاستراتيجية والنظرية العسكرية السياسية

البعد الديموغرافى

لايمكن للنظرية العسكرية أن توجد فى فراغ سياسي ، ولذلك يستطيع المرء فى بيئة الشرق الأوسط أن يميز ثلاث فترات انتدابية سياسية اسرائيلية محددة فى المنطقة ، هى التى تحكم تطور النظرية العسكرية الاسرائيلية، وأول هذه الفترات هى أن الزعامة الإسرائيلية تسلّم أصلاً بأن الأهداف الرئيسية للدول العربية إنما ترمى دوماً إلى تعطيل الحياة اليومية فى إسرائيل الدولة – من ناحية – وتدمير الدولة الصهيونية فى اللحظة المناسبة من الناحية الأخرى[1] . أما فترات الهدوء النسبى فتعد من قبيل الحرب الخاملة[2] dormant war ولكن الفترة الثانية تتمثل في هدف إسرائيل المضاد الذي يرمي الى البقاء على قيد الحياة كدولة يهودية ذات سيادة بوصفها وطنا قوميا لليهود ، والمرحلة الثالثة هي أن الحكومة سوف تنظر إلى كل حالة من الحالات التالية بوصفها أسباباً داعية للحرب:

---

(١) يوكد المحللون الإسرائيليون على اهمية البعد الديموغرافي لكل من هذين الهدفين. وتصر الدول العربية هي والفدائيون على ان الهدف السياسي العسكري لهما هو تدمير الدولة الصهيونية وليس تدمير السكان اليهود . ويرى يانير هركابي ان التفرقة بين الهدفين مسألة مصطنعة. فالصهيونية حركة شعبية ومن هنا فإن تدمير الدولة سيؤدي بالضرورة الى تدمير وابعاد السكان عن أماكنهم وهذا من منطلق ان الإنتحار السياسي يؤدي الى إبادة السكان. راجع كتاب يانير هركابي العمل الفدائي والاستراتيجية العربية ابحاث "ادلفي رقم ٥٣ (لندن: معهد الدراسات الاستراتيجية، ديسمبر ١٩٦٨)، ص١١.

(٢) تعزي فكرة الحرب الخاملة هذه الى ياسر رابين. وهي تعني نظرة اسرائيل غير المحددة لمفهوم الحرب والسلم، وهذا المفهوم يصطبغ به التخطيط الاستراتيجي الاسرائيلي. راجع مقال دان هروتز "مفهوم اسرائيل للأمن القومي"، "الادارة العامة في اسرائيل وفي الخارج" العدد ١٤ (القدس، ١٩٧٤)، ص٤٩.

(١) حشد القوات العربية بشكل يهدد الحدود الإسرائيلية في جانب أو أكثر منها ؛ (٢) زيادة حرب العصابات العربية بشكل لا يمكن تحمله ، أو زيادة الأعمال شبه الحربية إلى حد لا يمكن ردعه عن طريق الانتقام ؛ (٣) إنعدام التوازن مع الدول العربية في إمدادات السلاح التي لا تقابلها إمدادات مساوية لإسرائيل، بحيث يؤدى ذلك إلى الاضرار بأمن اسرائيل اضراراً خطيراً[٣].

وقد طور خبراء الاستراتيجية الاسرائيليون من هذه الفترات الزمنية الثلاث خطوطاً ارشادية نظرية عامة[٤] تركزت كلها على الردع الواسع للعمل العربي . وهذه الخطوط الارشادية بدورها تشير إلى مشكلات الأمن الأساسية (أي مشكلات الحرب الشاملة) أو إلى مشكلات الأمن الجارية (أي الحرب قصيرة الأمد). وهذان النوعان من المشكلات لايمكن تمييز أي منهما عن الآخر تمييزاً قاطعاً ومحدداً كما أن أهم النظريات العسكرية السياسية الاسرائيلية أصبحت تتمثل في نظرية مايسمى بنظرية الرد المرن.

ومع كل ذلك فإن مسلمات صُنّاع القرار الإسرائيلي لاتعد بمثابة المصادر الجذرية الجامعة المانعة للنظرية العسكرية. ولذلك فان الهدف الأساسي من هذه الأطروحة هو تبيان أن الخطوط الإرشادية العامة للنظرية العسكرية إنما تعد الى حد كبير جداً نتاجاً لعاملين يعكسان مطلباً ديموغرافياً ملحاً هما: أولاً؛ حساسية اسرائيل المفرطة لخسائر المعارك الحربية واحتمالات الخسائر السكانية[٥]، وثانياً؛ انجذاب اسرائيل ترتيباً على العامل

---

(٣) للمزيد عن هذا الموضوع راجع بحث ميخائيل هاندل بعنوان "النظرية العسكرية الاسرائيلية" الذي نشر في مجلة أبحاث موسمية في الشئون الدولية. العدد رقم ٣٠، (جامعة هارفارد: مركز الشئون الدولية، يوليو ١٩٧٣)، ص٦٤-٦٦.

(٤) مشكلة اسرائيل الاساسية تكمن في تناسب الرد الاسرائيلي على الإعمال العربية الكبيرة - إذ لاتعرف اسرائيل معياراً دقيقاً للقوة التي تكفي للرد على مثل هذه الاعمال - ومن هنا يحاول الاستراتيجيون الاسرائيليون رسم سياسات مرنة للردع والقهر. وتتردد هذه السياسات بين الانتقام المحدود والثأر الشامل . واعتماد اسرائيل على هذه السلسلة من الخيارات العسكرية يشبه إلى حد كبير نظرية الردع المتدرج أو الاستجابة المرنة . وللمزيد عن هذا الموضوع راجع دان هوروتز في مقاله "الاستجابة المرنة والاستراتيجية العسكرية: دراسة حالة الجيش الاسرائيلي" الذي نشر في مجلة علوم السياسة، العدد رقم ١ (في شهر ابريل من العام ١٩٧٠)، ص١٩١-٢٠٥.

(٥) بينما نجد أن بعض المفاهيم الصهيونية التي من قبيل نظرية نقاء النار تكشف عن اهتمام انساني بالحياة، فأننا لايعنيني هنا إن كانت لدى اسرائيل صفات أخلاقية أو دينية تفتقر الدول العربية إليها. لأن حساسية اسرائيل للخسائر في السكان انما تنبع من الظروف الموضوعية لوضعها الديموغرافي - من ناحية - ووضعها الجيولستراتيجي من ناحية أخرى (بمعنى أن هناك عدداً كبيراً من السكان مكدس ومركز يحيط به عدد كبير آخر معادٍ من السكان).

الأول إلى مركبات القوة التي تستغل تفوق اسرائيل الكيفي (القوة البشرية الماهرة ومنظومات الأسلحة المتقدمة) للتغلب على احتمال التفوق الكمي عند العرب. من هنا تصبح حقيقة تأثير العامل الديموغرافي على الحدود الارشادية العامة للنظرية أمراً ليس بغريب على حالة اسرائيل. ولذلك فإن تأثير كل من المتغيرات الديموغرافية ومتغيرات السكان على كل من النظرية العسكرية – السياسية والاستراتيجية يصبح أمراً قابلاً للتعميم بدرجة كبيرة. وترتيباً على ذلك، تصبح مسألة دراسة السؤال المحدد الذي يقول: إلى أي مدى، وماهي الوسائل المختلفة التي تملي العوامل الديموغرافية بها كلاً من النظرية العسكرية والاستراتيجية الاسرائيليتين؟ بمثابة توضيح من توضيحات هذا المضمون.

وبوسعنا أن نستخلص للسؤال السابق إجابة جزئية عن الفوارق الديموغرافية العربية الاسرائيلية الأساسية والدور الذي تلعبه هذه الفوارق في استيلاد هذه النظرية . فهناك ثلاثة متغيرات سكانية أساسية هي : الحجم والتركيب والتوزيع. ومع أنه لاتوجد رابطة كونية ثابتة بين كل من النظريتين الديموغرافية والسياسية العسكرية، فإن أي تغيير في أي من هذه المتغيرات أو بعضها يؤثر على شكل النظرية وتكشف الدراسات التي جرت مؤخراً أن الفوارق بين العوامل الديموغرافية تؤثر على توازن علاقات القوى بين الخصوم وقد يمتد تأثيرها إلى الاتجاه نحو الصراع المسلح المنظم ومساره العام (النظرية والاستراتيجية)[٦]. وعلى كل فإن الدلائل التجريبية التي جمعتها تأييداً لهذه الفرضيات تكشف عن إنذار حرج : مفاده أن العلاقة والرابطة بين كل من المتغيرات السكانية ومتغيرات النظرية العسكرية لا تتضح قيمتها إلا بعد إدخال المتغيرات التقنية ومتغيرات الموارد ضمن المعادلة. معنى ذلك أن عملية نظرية الصراع السكاني يمكن إيجازها في الشكل رقم (١).

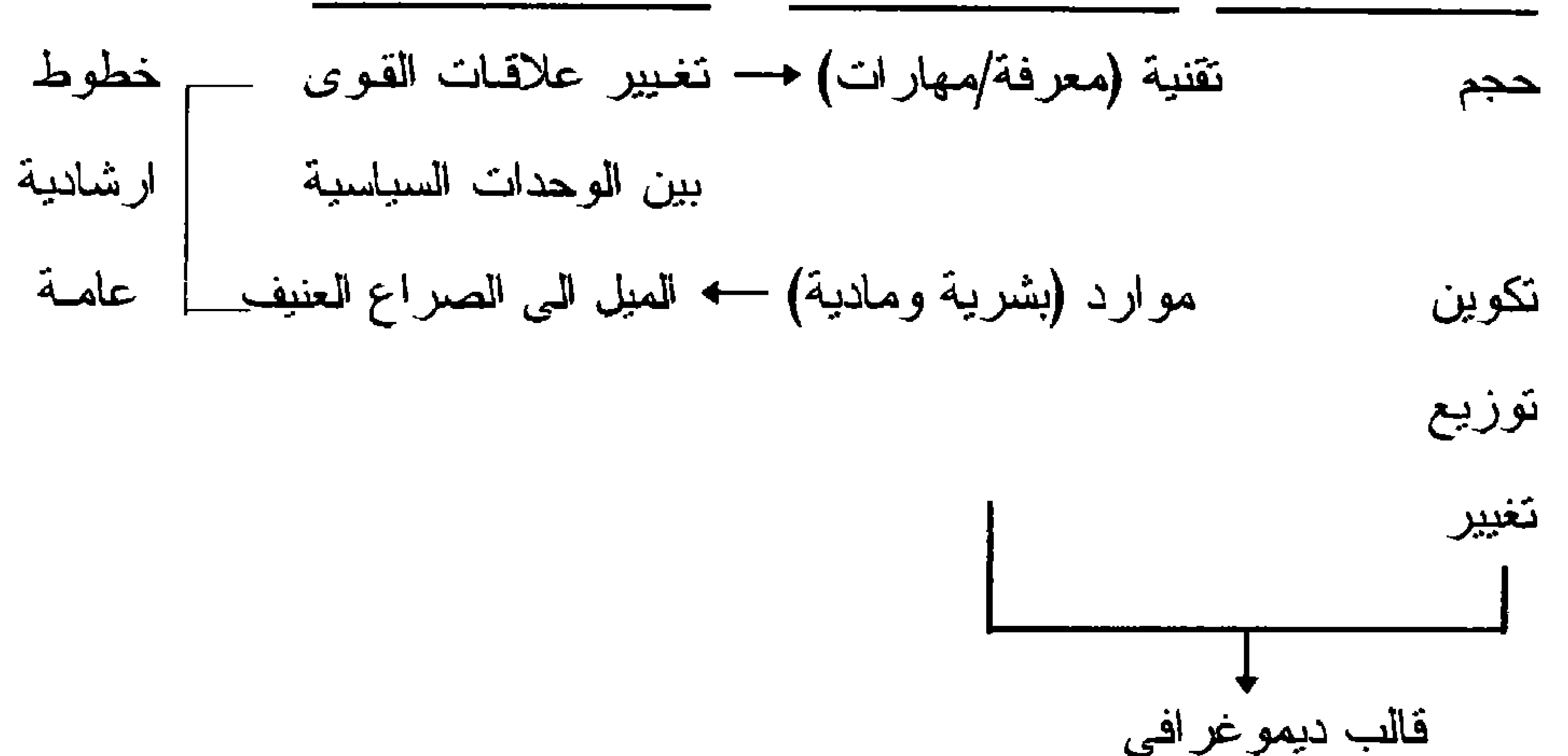
ولكن الربط بين العوامل الديموغرافية والنظرية، عند هذا المستوى الواسع العريض يصبح في أحسن الأحوال غير قابل للتحديد وغير مباشر أيضاً. ومن هنا فإن السكان – التقنية – الموارد (الذي هو قالب ديموغرافي) يمكن أن يكون بمثابة المدخلات الأساسية لكل من القوة الوطنية والقوة العسكرية المحتملة على المدى الطويل. ولكن الثالوث نفسه يمكن أن يكون

---

(٦) راجع نازلي شوسري، *ديناميكيات السكان والعنف الدولي: مقترحات وتبصرات ودلائل* وراجع بحث جفري كمب: *ديناميات السكان، والصراع العنيف الداخلي: ملخص*. تم اعداد البحثين ضمن مشروع ديناميات السكان والصراع المسلح المنظم مركز الدراسات الدولية، نوفمبر من العام ١٩٧٢.

شكل (١)

عملية نظرية الصراع السكاني



على المدى القصير قيداً على القوةالعسكرية الفعلية وبخاصة عندما يحدد الأبعاد العامة التي يمكن أن تنشأ خلالها نظريات بعينها أو استراتيجيات بعينها أو مركبات محددة من مركبات القوة[٧] . وبرغم ذلك فإن هذا النموذج المبسط يوضح المصادر الديموغرافية بعيدة المدى للصراع والنظريات العسكرية .

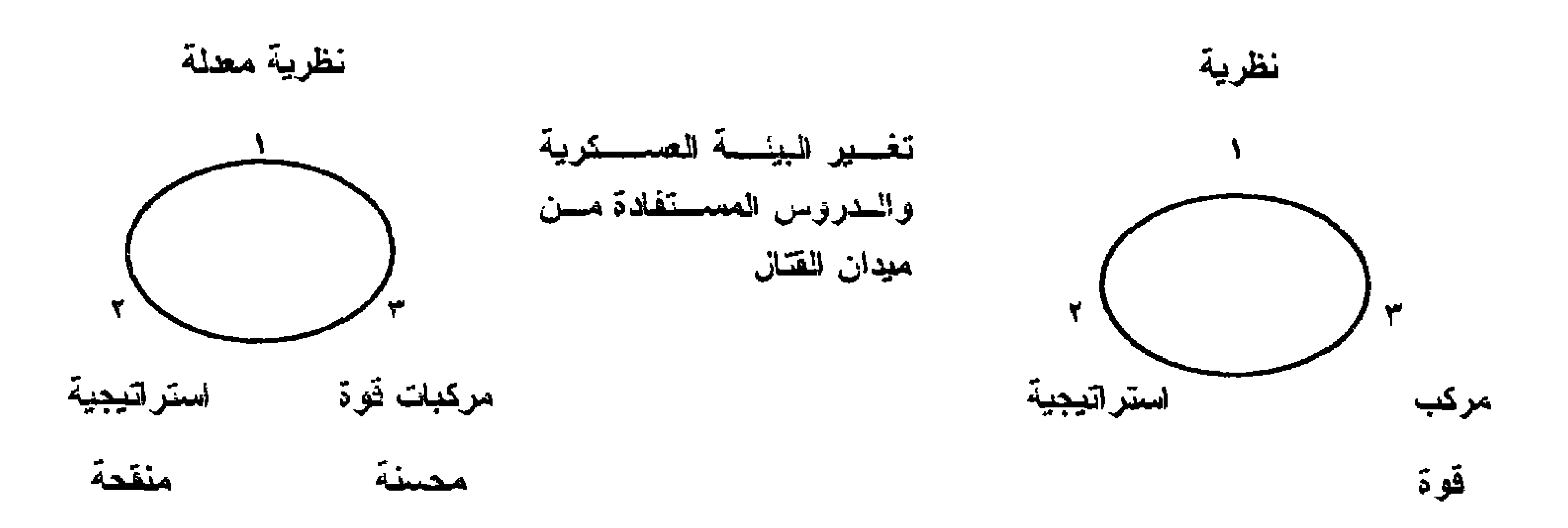
وعلى كل حال فإن مُخرَج نموذج عملية نظرية الصراع السكاني لايمثل سوى المستوى المبدئي لتطور الاستراتيجية العسكرية ومركبات القوة المناسبة. ولذلك فأنا هنا أستعرض العوامل الثلاثة: النظرية والاستراتيجية ومركبات القوة في فترات منتظمة كما أراجع هذه العوامل في ضوء التغيرات التي تحدث في البيئة العسكرية والتي يمكن أن تحدث نتيجة لتمثل الدروس المستفادة من ميدان القتال. ولكن النمط الأساسي يظل رغم ذلك بلا تغيير: لأن النظريات المعدلة يمكن أن تولد استراتيجيات معدلة قد تكون هي الأخرى بحاجة إلى مركبات قوى محسنة. وأستطيع رسم كروكي لهذه الدورة المتكررة على النحو التالي:

---

(٧) تعد العوامل الديموغرافية في الحالين سابقة أولى وليست محددات موقفية للقوة العسكرية الفعلية أو المحتملة. راجع كتاب كلاوز كنور: القوة العسكرية والاحتمال (دي. سي. هيث آند كومباني الكسنجتون، رسالة ماجستير، ١٩٧٠) ص٢٧.

شكل (٢)

عملية استيلاد الاستراتيجية



وبوسعنا أن نسلم بأن الوسائل العسكرية يجب أن تتوازن طوال هذه العملية توازنا مناسبا مع الأهداف السياسية.

وإذا كان كروكي عملية استيلاد الاستراتيجية الذي أوردته من قبل يؤكد على العملية العسكرية الشائعة في النظرية بالنسبة لجميع الدول فإن الدول الكبرى وحدها هي التي تستطيع الوصول إلى السيطرة التي تحتاجها كل مرحلة من هذه المراحل. ولكن الدول الصغيرة مثل اسرائيل تعد أقل حظا في هذا الصدد. لأن الدول الصغرى التي من هذا النوع، وتعتمد على المصادر الخارجية في الحصول على معظم الأسلحة الحديثة التي تحتاجها ينبغي أن تبتكر لنفسها استراتيجيات مناسبة ونظريات مناسبة أيضاً من مركبات القوة المتيسرة لها. معنى ذلك أن عملية استيلاد الاستراتيجية يمكن أن تكون معكوسة: بمعنى أن مركبات القوة المتيسرة هي التي تحدد اختيار الاستراتيجيات ثم تبرز بعد ذلك الخطوط العريضة للنظرية العسكرية [٨]. هذا ولا يعد فقدان السيطرة في عملية استيلاد الاستراتيجية في الدول الصغرى مسوغاً لاعتماد الاستراتيجية على النظرية في هذه الدول. وعلى كل حال، فنحن إذا سلمنا بوجود الخطوط الإرشادية النظرية العامة، فإن الاستراتيجية العسكرية للدولة الصغيرة ينبغي الاستمرار في تعديلها بما يناسب القيود التي تترتب على الأسلحة والأفراد العسكريين.

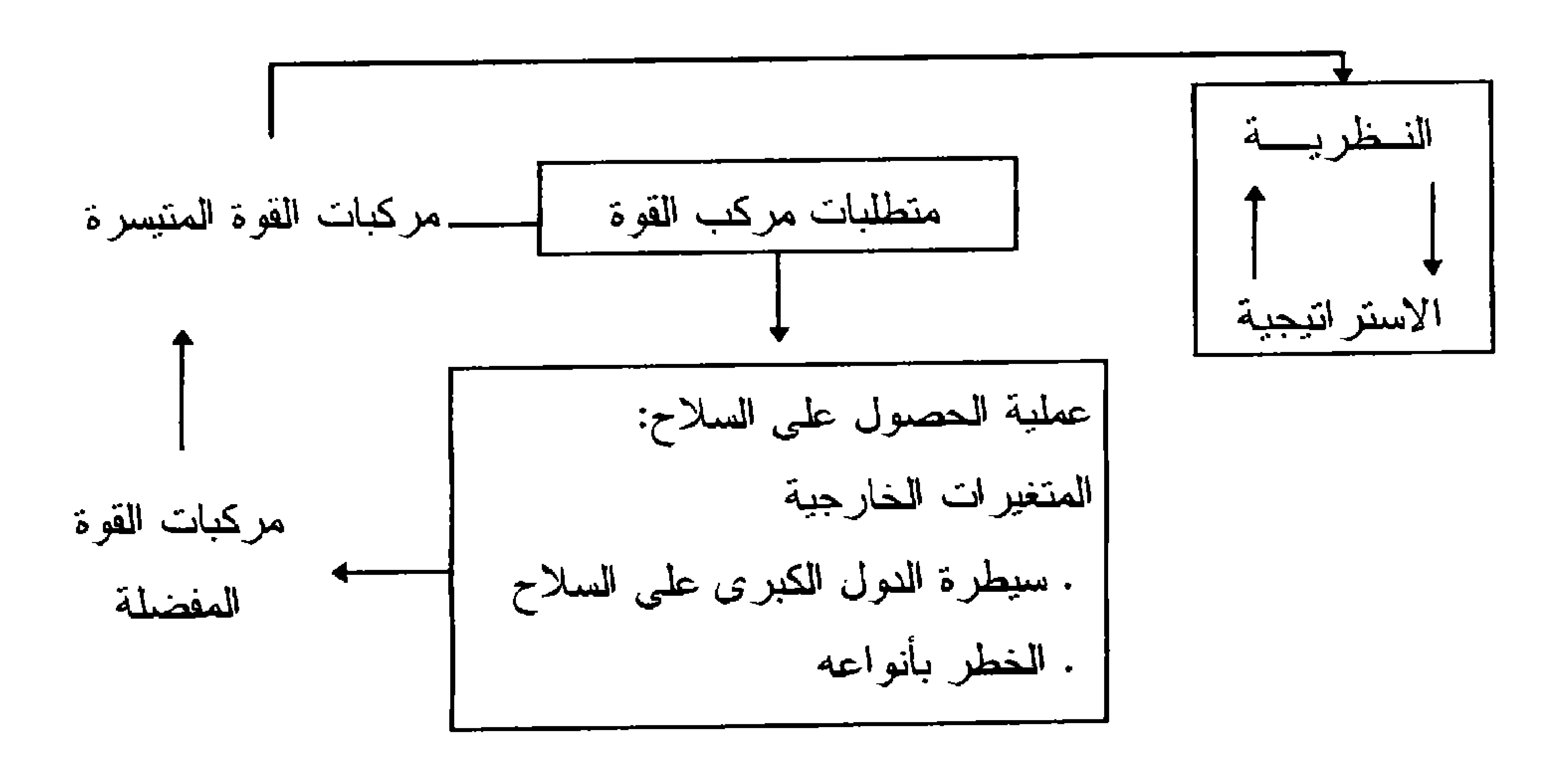
(٨) راجع هاندل، "نظرية اسرائيل السياسية العسكرية". ص٦٣.

من هنا فإن ديناميات كل من طوري " النظريــة " و " الاسـتراتيجية " يمكن أن تولد متطلبات مركب قوة لاتكون موجودة في طــور " مركـب القـوة وحده ". وإذا ما سلمنا بالحقيقة التي تقول: إن أي بلد لايسـمح لقيـود مركـب القوة أن تملي عليه خيارات بعينها في كل من الاستراتيجية والنظريــة ، نجـد أن الدولـة الصغيرة تواجه خيـارين : أولهمـا أن هـذه الدولـة علـى المـدى الطويل قد تحاول الحصول على " مركبات القوة المفضلة فـي سـوق السـلاح الدولية ".

وإذا ماسلمنا بأن قيود الموازنة لم تكن عائقاً فإن النجاح الذي تصيبـه عملية الحصول على السلاح إنما تحدده متغيرات دولية خارجية منهـا مثـلاً : سياسات الدول الكبرى للسـيطرة علـى السـلاح ، ومنهـا أيضـاً وجـود حظـر مفروض على الأسلحة إضافة إلى الآمال المرتقبة فـي تحـالف أو تفـاهم بيـن الدولة الصغيرة والدولة المحتمل أن تعطيها السلاح . ولذلك يمكن تمثيل هذا الشكل طويل الأجل من أشكال عملية الاستراتيجية بالكروكي التالي:

شكل (٣)

الشكل طويل الأجل لعملية استيلاد الاستراتيجية



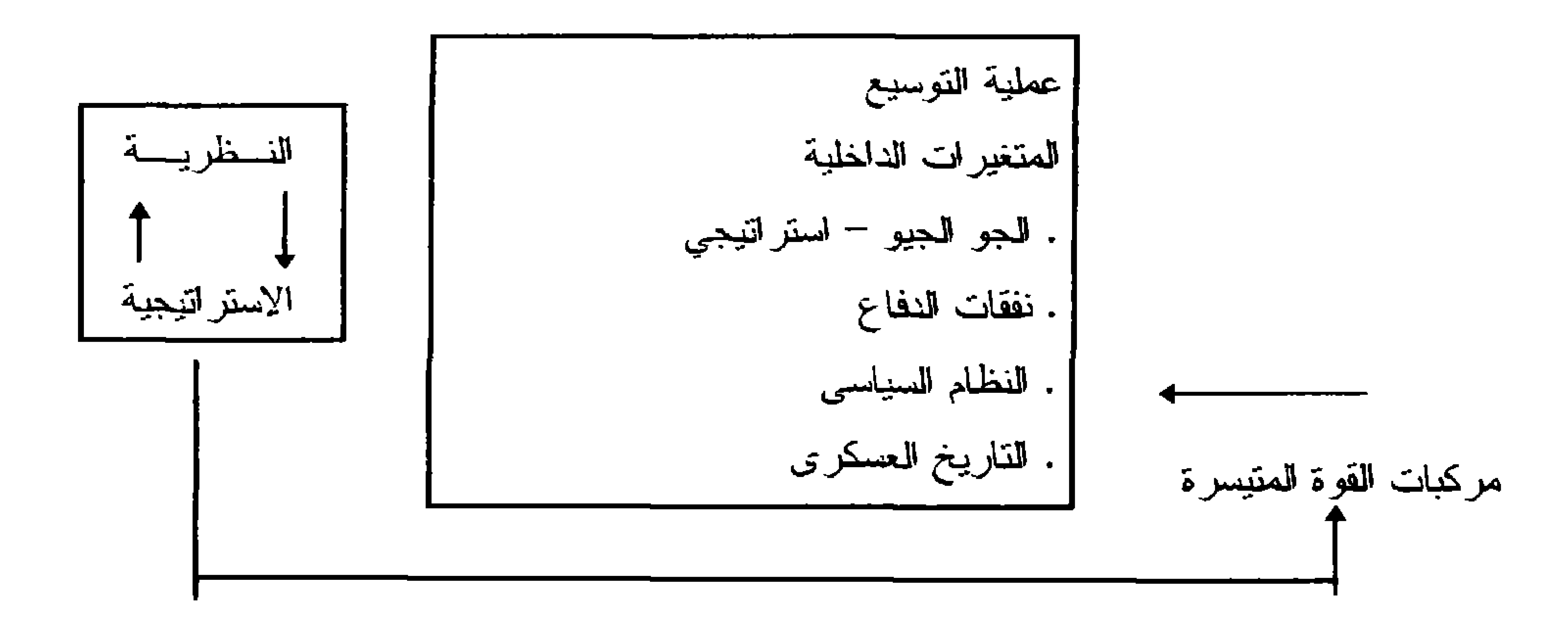
ومع ذلك فـإن الـدول الصغيرة تسـعى علـى المـدى القصيـر لتوسـيع الخيارات العسكرية إلى أبعد حد ممكن وبخاصة تلك الخيارات التي تتوفر لها

عن طريق مركبات القوة المتيسرة لها والتي تتفق والأولويات الاستراتيجية

والنظرية الأساسية للدولة[٩] . وقدرة الدولة على توسيع مثل هذه الخيارات إلى أبعد حد ممكن إنما يتحكم فيها إلى حد ما مركب من المتغيرات الداخلية (المحلية) ومن بين هذه المتغيرات مثلا الخلفية الجيواستراتيجية ونفقات الدفاع وطبيعة النظام السياسي في الدولة فضلاً عن التاريخ العسكري[١٠] للدولة نفسها . وهذا الشكل قصير الأجل لعملية استيلاد الاستراتيجية يمكن تمثيله الكروكي التالي:

شكل (٤)

الشكل قصير الأجل لعملية استيلاد الاستراتيجية



تطبيق ذلك الشكل على اسرائيل بصفة خاصة يوضح أن الخطوط الارشادية العامة للنظرية انما تتأثر بعاملين أساسيين على أقل تقدير هما: توفر مركبات القوة (كما هي مبينة في الشكل طويل الأجل والشكل قصير

(٩) من المسلم به أن الدولة الصغيرة تحاول عند أدنى مستويات النمو العسكري أن تحتفظ ببعض الأفكار العامة عن الإستراتيجيات والنظريات المفضلة. ومع ذلك فمن المسلم به أيضا – كما سبق أن ذكرنا من قبل – أنه نظرا لافتقار الدولة الصغيرة الى السيطرة على استيلاد عملية الاستراتيجية فإن مثل هذه الأفكار لاتكون محددة في أكواد لايمكن عكسها أو الخروج عنها: بمعنى أن هذه الأفكار تتطلب الانسجام والتحديد طوال عملية تطويرها بمرور الزمن؛ وهنا فقط وأثناء هذه العملية بعينها يبرز الطابع المميز للإستراتيجيات والنظريات المفضلة من بين مركبات القوة التي تتيسر لمثل هذه الدولة.

(١٠) هذه القائمة لاتحصر جميع المتغيرات الداخلية المتعلقة بتوسيع الخيارات العسكرية وانما تمثل فقط أنواع المتغيرات التي تدخل ضمن شكل المدى القصير.

الأجل لعملية استيلاد الاستراتيجية) والقيد السكاني (كما هو مبين في كروكي عملية نظرية الصراع السكاني). وهذان العاملان الأساسيان لايؤثران على الخطوط الإرشادية العامة للنظرية إذا ما انفصل أي منهما عن الآخر: معنى ذلك أن قيود تحديد خسائر اسرائيل واستغلال تفوق اسرائيل الكيفي انما ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالقضايا المتعلقة بمتطلبات مركب القوة. وهذا يعني بدوره أنه في حالة التصارع بين متطلبات النظرية من ناحية وبين الامكانيات القائمة لمركبات القوة القائمة بالفعل –من ناحية أخرى– فإن مثل هذا التصارع تتم تسويته على أساس من مستوى الاستراتيجية المعمول بها بالفعل. أو بمعنى آخر، فان القيد الديموغرافي يمكن ادخاله ضمن نظام القوة القائم على أساس من المستوى الاستراتيجي. ولذلك يمكن القول بأن: تاريخ الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية يعد واحداً من تواريخ الارتجال الخلاق[١١]. وإذا ماحاولنا رسم كروكي شامل للتحليل الذي قدمناه بالفعل نستطيع أن نتبين عملية الارتجال من خلال الشكل رقم (٥).

وبعد (٢٥) عاماً من الارتجال ترجم الاسرائيليون الخطوط الإرشادية العامة للنظرية الاسرائيلية على المستوى الاستراتيجي في العناصر التالية من عناصر الاستراتيجية الاسرائيلية[١٢]:

١) الاعتماد على استراتيجية "الاقتراب غير المباشر"؛

٢) التركيز على الضربة الوقائية والمباغتة والهجوم الاجهاضي؛

٣) الاحتفاظ بقوة نظامية صغيرة من الجيش والاعتماد في القوات الكبيرة على نظام التعبئة السريعة للاحتياطي (في حدود الخط الدفاعي المخصص له وقت السلم)؛

٤) ضرورة نقل المعركة الى أرض الخصم (الاختراق في العمق)؛

٥) ضرورة إملاء شروط المعركة بما يناسب إسرائيل (الاحتفاظ بالمبادأة ومجال الاختيار)؛

٦) التركيز على السرعة التكتيكية والاستراتيجية، وخفة الحركة وقوة النيران

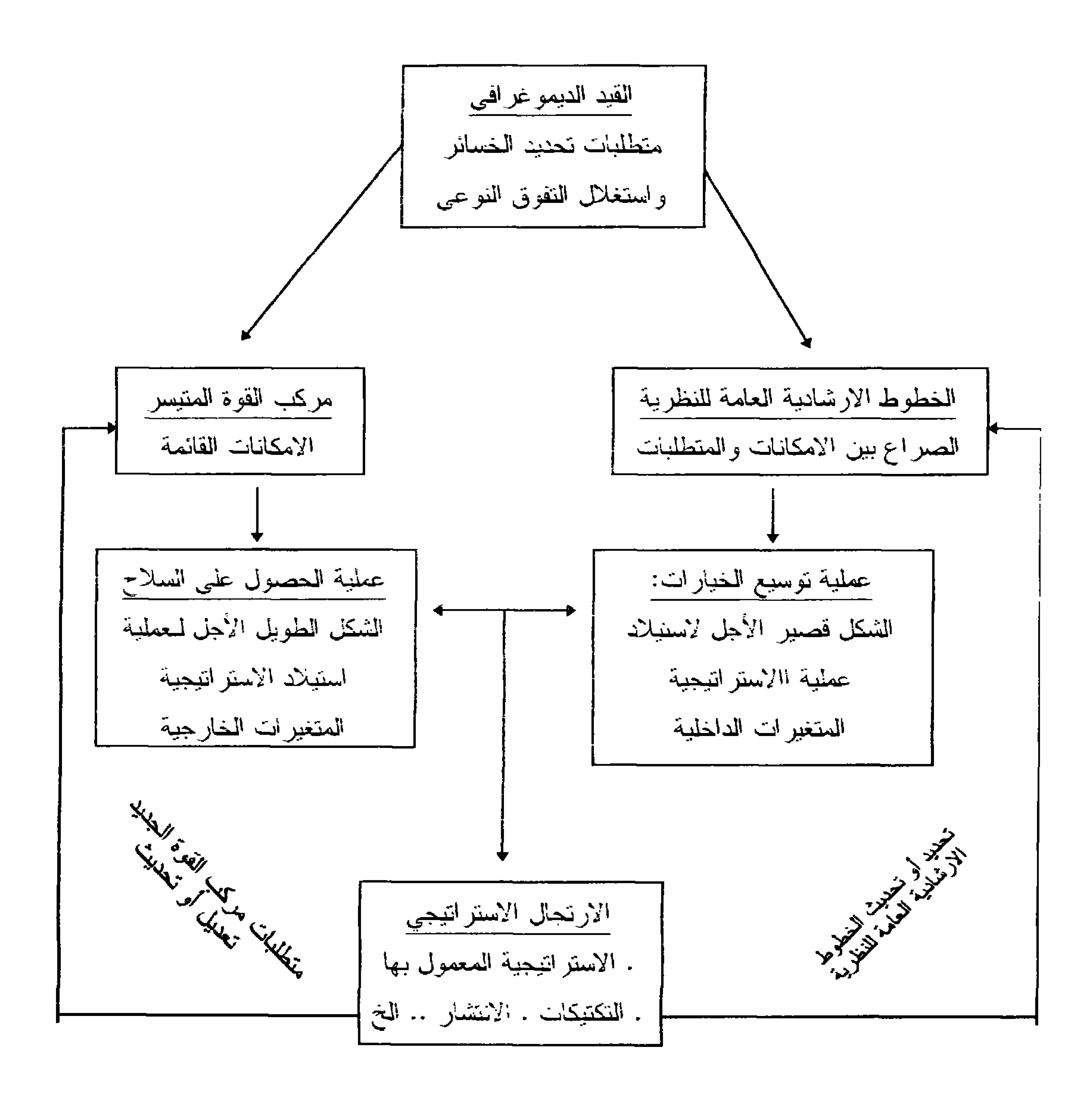
---

(١١) تحسنت في السنوات الأخيرة الظروف الخارجية لحصول اسرائيل على السلاح كما تحسنت أيضا ظروف صناعة الدفاع داخل اسرائيل. وترتيبا على ذلك تبلورت سياسة التحسين التقليدية في نظرية الاستجابة المرنة المتناغمة.

(١٢) راجع هاندل لمزيد من تفاصيل هذه القائمة في كتابه *نظرية اسرائيل السياسية – العسكرية* ص ٦٦–٦٧ وراجع هوروتز "*مفهوم اسرائيل للأمن القومي*" ص ٤٧.

شكل (٥)

عملية الارتجال الاستراتيجي



وبوسعنا تبين أثر الديموغرافيا على استراتيجية اسرائيل وذلك بمثال واحد من القائمة التي أوردناها أعلاه. فالهدف من الاقتراب غير المباشر على سبيل المثال هو تقليل امكانية المقاومة عن طريق استغلال عنصري الحركة والمباغتة، وبذلك يمكن تقليل مستوى القتال الحقيقي إلى أقل حد ممكن[١٣]. والواقع أن الكمال الاستراتيجي يمكن أن يؤدي إلى نصر حاسم دون أن تطلق طلقة واحدة. وهكذا نجد أن استراتيجية الاقتراب غير المباشر تناسب القيود التي تفرضها الديموغرافيا على اسرائيل ... وأنا أعني هنا تحديد الخسائر واستغلال قوة التفوق الكيفي. فقد بدأت اسرائيل، منذ حملة سيناء في العام ١٩٥٦، في تنقية وتحسين استراتيجيتها من خلال استعمالها غير التقليدي والمرن لكل من الدروع والقوة الجوية.

ومع ذلك لاتزال العوامل الديموغرافية لاتؤثر على اسلوب التعبير عن النظريات العسكرية والمتطلبات فحسب وانما تؤثر على محتوى القوة العسكرية نفسها أيضاً. فجميع الخطط العسكرية تتضمن المراوغة البارعة بالقوة، ولذلك فإن متغيرات السكان من حيث الحجم والتركيب والتوزع هي التي تحدد الحالة التي تكون عليها الاستراتيجية الاسرائيلية لإن هذه المتغيرات نفسها هي التي تحدد طابع القوة العسكرية الاسرائيلية. وبذلك يمكن تحديد هذه الرابطة التي بين الديموغرافيا/والاستراتيجية في الكروكي التالي:

شكل (٦)

جدول التأثير الديموغرافي

	القوة العسكرية المحتملة	القدرة على خوض الحرب (القوة العسكرية الفعلية)	انهاء الحرب
حجم السكان	١	٤	٧
تركيب السكان	٢	٥	٨
توزيع السكان	٣	٦	٩

(١٣) ب. هـ. ليدل هارت، *الاستراتيجية*، الطبعة الثانية (براجر: نيويورك ١٩٦٧)، ص٣٣٧.

وكل هذه الفئات السابقة تؤثر على الديناميات العامة للاستراتيجية العسكرية بصورة أو بأخرى إذ يستطيع كل من حجم السكان وتركيبهم وتوزعهم أن يحدد من خلال العامل الديموغرافي (السكان/ الموارد/ والتقنية) الحالة التي تكون عليها القوة العسكرية الفعلية وعناصر هذه القوة، كما تستطيع هذه الفئات أيضاً تحديد احتمالات انهاء الحرب أيضاً. وآية ذلك تتجلى في أن إجمالي عدد الذكور الاسرائيليين الذين في سن الجندية ويعيشون بالقرب من المراكز التجارية الحضرية (وهذا يعني الفئتين ١،٣)، يمكن أن يكون مؤشراً للقوة العسكرية المحتملة، وتعد النسبة المئوية للأفراد العسكريين المدربين والمهرة الذين يمكن تعبئتهم خلال (٧٢) ساعة من بين هذا العدد في أي جبهة من الجبهات (وهذا يعني الفئتين ٤،٥) مؤشراً للقوة العسكرية الفعلية. كما أن النسبة المئوية للقتلى أو الجرحى من بين هذا العدد على أي جبهة من الجبهات (وهذا يعني الفئتين ٧،٩) هي التي تحدد الاتجاهات صوب إنهاء الصراع سواء كان ذلك عن طريق النصر أو الجمود أو الهزيمة.

ويمكن لجدول التأثير الديموغرافى أن يعمل عمله فى الاستراتيجية الاسرائيلية إذا ما ربطنا الجدول بمفهومي ريموند آرون عن كل من القوة والاستراتيجية. ويرى ريموند آرون أن ***القوة العسكرية المحتملة*** انما تشتمل على المصادر المادية والمصادر البشرية بكاملها إضافة إلى تقنيات ترجمة كل هذه المصادر إلى سلاح وأفراد عسكريين مدربين يتوفرون على الورق . كما يرى أيضاً أن ***القوة العسكرية الفعلية*** تشتمل على تلك المصادر التى يمكن ***تعبئتها*** بصورة فعلية للصراع ، وهنا يتدخل عامل التعبئة بين هذين المفهومين . وهكذا تتحول التبعئة إلى عامل وسيط الذي يحدده هو ***قدرة الوحدة السياسية على العمل الجماعي*** (القدرات التقنية والادارية ، وصفات القيادة، والروح المعنوية والارادة)[١٤]. من هنا فإن القوة التى تتيسر للاستراتيجية الاسرائيلية انما تتناسب تناسباً طردياً مع قدرة اسرائيل على التعبئة التى تعتمد بدورها على قدرة اسرائيل على العمل الجماعى . وبذلك يمكن أن يصبح حجم السكان وتوزعهم وتركيبهم بمثابة المدخلات الأساسية ***للموارد المعبأة*** – من ناحية – ***والقدرة على العمل الجماعى*** – من الناحية الأخرى – في إطار التأثير الديموغرافي العسكري.

ويصل ريموند آرون من تعريفاته للقوة العسكرية التى أوردناها آنفاً الى ثلاثة عناصر رئيسية للاستراتيجية هي: الوسط السياسي ، والموارد ثم القدرة على العمل الجماعي، وعناصر العمل الديموغرافي الثلاثة هذه نجدها

(١٤) ريموند أرون، السلام والحرب (برايجر: نيويورك، ١٩٦٨)، ص٤٧-٧٠.

تسير في خطوط متوازية ونحن ندرس حالة الشرق الأوسط إذ نستطيع تبين تأثير كل من السكان والموارد ثم التقنية ، كما نستطيع أيضاً استعمال هذه العوامل نفسها في توضيح البعد الديموغرافي للاستراتيجية الاسرائيلية [١٥] ، وعلى سبيل المثال فإن كلاً من العرب والاسرائيلين في فلسطين في العام ١٩٤٨ كانوا معنيين سلفاً بحجم السكان لدى كل منهما (الفئتان ٤،١ من جدول التأثير الديموغرافي) : إذ كان اليهود يرون أن الخطر يكمن في التهديد العسكري المحتمل الذي يشكله حجم السكان العرب الكبير ، كما كان العرب أنفسهم يرون أن الخطر المحتمل إنما كان يكمن في التهديد المحتمل الذي يتمثل في ارتفاع مستويات هجرة اليهود (الفئة ٣ من جدول التأثير الديموغرافي) . ومع ذلك فإن الفروق في المستويات التقنية والقدرة على العمل الجماعي كانت أكثر أهمية في عملية نشوب الصراع ومجراه في فلسطين، فقد أدى التفوق الكيفي اليهودي في العوامل (٩،٥،٦ من عوامل التأثير العسكري الديموغرافي) إلى الغاء التفوق الكمي العربي ونقضه في كل من السكان والموارد. وبذلك كان حجم السكان المرتبط نسبياً بالموارد المتيسرة والقدرات التقنية يشكل متغيراً حرجاً في نجاح الاستراتيجية الاسرائيلية.

من هنا فقد ساعدت قدرات إسرائيل الفنية ومقدرتها على العمل الجماعي على الوفاء بمتطلبات المحددات الديموغرافيه. وإذا ما سلمنا بضرورة تقليل الخسائر وتحديدها نجد أن تفوق اسرائيل النوعي هو الذي تعهد الاستراتيجيات ومركبات القوة التي تركز على رأس المال (زيادة قوة النيران) أكثر منها على العمل (زيادة القوة البشرية). فقد كانت الإستراتيجية الإسرائيلية قبل حرب العام ١٩٦٧ على سبيل المثال تُعني بتعرض اسرائيل وانكشافها ديموغرافيا لهجوم القاذفات العربية إذ كانت الغالبية العظمى من المراكز السكانية الصناعية الإسرائيلية بما في ذلك تل أبيب التي كانت تضم ٤٠٪ من السكان في العام ١٩٦٧، تقع على بعد طيران دقائق قليلة من القواعد الجوية المصرية في سيناء. كما كانت القاذفات المصرية من طراز تي يو - ١٦ تستطيع من الناحية النظرية القيام بغارات مكثفة على

(١٥) هناك بعض الفوارق الرئيسية الواضحة بين التحليلات الشاملة التي قدمها ريموند آرون وبين الاشارة بصفة خاصة إلى العامل الديموغرافي، من هذه الفروق على سبيل المثال أنه ليس هناك توازن واضح في العامل الديموغرافي بالنسبة للوسط السياسي عند ريموند آرون، ومع ذلك ونظرا لارتباط الديموغرافيا بالعلاقة بين السكان ومساحة الأرض فإن متغير توزع السكان يجوز أن يكون بمثابة المعادل التقريبي لعنصر الوسط السياسي. زد على ذلك أنه فيما يخص استيلاد الاستراتيجية فإن عنصر الوسط السياسي يمكن ادخاله بوصفه أحد المتغيرات الداخلية (الجوالجيو استراتيجي) في الشكل قصير الأجل لعملية استيلاد الاستراتيجية. راجع ص٨.

مراكز الحضر الإسرائيلية وبذلك تنزل بها خسائر سكانية لا تقبلها إسرائيل .

ولذلك أصبح تدمير القاذفات تي يو – ١٦ (وكذلك طائرات الميج٢١ التى تقوم بحراستها) هدفاً أساسياً من أهداف الإستراتيجية الاسرائيلية : قامت القوات الجوية الاسرائيلية مستخدمة استراتيجية الاقتراب غير المباشر بتنفيذ المهمة فى اليوم الخامس من شهر يونيو من عام ١٩٦٧[١٦] . فقد استخدمت إسرائيل عناصر التفوق الكيفي (الأفراد المهرة ، والطيارين المدربين تدريباً عالياً ، فضلاً عن مستوى الصيانة المرتفع، وزمن المناورة السريع) استغلالاً طيباً فى ضربة اجهاض رائعة ، وترتيباً على ذلك كانت مركبات قوة السيطرة الجوية والسيادة الجوية (طائرات الميراج٥، وسكاي هوك أ–٤ والفانتوم٤) تعد عاملاً أساسياً فى كل من الردع الاسرائيلى وخطط خوض الحرب.

أما على مستوى المفهوم، فإن العلاقة بين كل من الديموغرافيا والنظرية العسكرية – السياسة الاسرائيلية ، والاستراتيجية ومتطلبات مركب القوة تحكمها آليتان أساسيتان: أولاهما، هى القيد الديموغرافي – أى الحساسية المفرطة للخسائر والاعتماد على التفوق النوعى – الذى يتحكم فى الخصائص الاسلوبية الواسعة والعريضة للاستراتيجية الإسرائيلية أما الآلية الثانية فهى أن الارتباط بين كل من العامل الديموغرافى الإسرائيلى وعناصر القوة عند ريموند آرون هو الذي يحدد ظروف مدى القوة العسكرية الفعلية المتيسرة للإستراتيجيين الاسرائيلين، وقد ظل تأثير المحدد الديموغرافى ثابتاً بشكل نسبى منذ عام ١٩٤٨، ثم أخذ يزداد نظراً للتغيرات التى طرأت على متغيرات السكان، والتى فُسرت على أساس من عناصر القوة عند ريموند آرون. وقد أثرت هاتان الآليتان تأثيراً كبيراً على شكل النظرية الاسرائيلية، كما أثرتا أيضاً على الإستراتيجية ومركبات القوة.

ومن الروابط التى بين هاتين الآليتين الديموغرافيتين وبين السياسة العسكرية ما يبدو واضحاً ومباشراً ومنها أيضاً ما هو غامض وغير مباشر. ومع ذلك، وكما سبق أن أوضحت فى التحليل الذى أوردته سابقاً فإن طابع كل ارتباط من هذه الارتباطات يمكن توضيحه بالإشارة إلى عدد العمليات الوسيطة، ولذلك يحسن بنا هنا أن نستعرض باختصار هذه العمليات:

١– في عملية نظرية الصراع السكاني نجد أن العامل الديموغرافي فيها يعد محدداً أساساً في متغيرات الصراع العربي/الإسرائيلي ، ومن ثم فإن هذا

(١٦) راجع جيفرى كمب، السلاح والامن: *دراسة الحالة المصرية – الإسرائيلية*، أبحاث ادلفى العدد ٥٢ (لندن: معهد الدراسات الإستراتيجية، أكتوبر ١٩٦٨).

العامل من ناحية المنطق أيضاً ، يعد محدداً أساسياً لطابع النظرية العسكرية الإسرائيلية.

٢- وإذا ماسلمنا بقيود القائمة الإسرائيلية نجد أن ترجمة الخطوط العامة للنظرية إلى خطط (استراتيجيات) ومركبات قوة تناسب القيد الديموغرافي إنما يحكمها الشكلان طويل الأمد وقصير الأمد لعملية استيلاد الاستراتيجية اللذان سبق أن أوضحناهما على الصفحتين،١٩، ٢٠ من هذا البحث . ويمكن حل التناقض بين متطلبات النظرية من ناحية وامكانات مركبات القوة الفعلية عن طريق عملية ارتجال الاستراتيجية التي تركز بشدة على عوامل التفوق الإسرائيلي النوعي (أي القيادة، والروح المعنوية والمهارة التقنية ... الخ) ، من هنا فان ضرورة حل هذا التناقض والقدرة على هذا الحل تنبعان من آليتين ديموغرافيتين-القيد الديموغرافي والعامل الديموغرافي.

٣- وكما سبق أن أوضحت في جدول التأثير الديموغرافي، فإن متغيرات السكان هي التي تحدد، إلى حد ما، مدى القدرة العسكرية والقوة العسكرية الحقيقية. زد على ذلك أن هذه المتغيرات السكانية تعد في إطار العامل الديموغرافي بمثابة المدخلات في العناصر الأساسية التي يحددها ريموند أرون للاستراتيجية - ***"الموارد المعبأة"*** و ***"القدرة على العمل الجماعي"*** . وهكذا فإن العوامل الديموغرافية تقوي اتجاه إسرائيل صوب استراتيجيات ومركبات قوة تشتمل على القيد الديموغرافي.

وعلى المستوى التجريبي تعد الديناميات التي تربط بين الديموغرافيا والاستراتيجية أقل وضوحاً. إذ بقيت القيادة الإسرائيلية بالغة الحساسية لعامل الخسائر؛ كما تعتمد إسرائيل على استراتيجيات الإقتراب غير المباشر والاستجابة المرنة ، كما زاد تحديث مركب القوة الإسرائيلية وتقدمه من الناحية النوعية . ومع ذلك ، ماهي الطريقة التي يمكن أن نربط بها الموضوعات الثلاثة ببعضها ؟ إن هذه الدراسة تركز على قيمة دراسة الاستراتيجية في ضوء المعطيات التجريبية من العوامل الديموغرافية ، وبخاصة معطيات الخسائر . وهنا فإن علاقة معطيات الخسائر بمعطيات الاستجابة العسكرية الإسرائيلية ينبغي أن تجعل هذا التحليل المفاهيمي أقل تجريداً . ولذلك أرى أنه قد آن أوان تناول هذا الموضوع.

الفصل الثاني

الديموغرافيا وأنماط الصراع العسكري

تأثير توقعات الخسائر

على كل من الاستراتيجية ومركب القوة الإسرائيليين

تقدم الجنرال آريل شارون بالتعليقات التالية بعد أن وصلت حرب يوم الغفران في العام ١٩٧٣ إلى وقف إطلاق النار. وهذه التعليقات لها أهميتها ومغزاها بالنسبة للاستراتيجية الإسرائيلية في الماضي وبالنسبة لمشكلات الاستراتيجية المستقبلية أيضاً.

تقول التعليقات:

... تتمثل أخطر الأضرار التي نزلت بإسرائيل في أننا قد خسرنا قدرتنا على الردع. وهذا هو ما كنا نحارب من أجله طوال الـ ٢٥ عاماً الماضية - لنثبت للعرب أنه مهما كانت طبيعة العمل الذي يفعلونه فنحن لدينا الوسيلة للرد الحاسم على مثل هذا العمل وأن ننزل بهم الهزيمة ...(١٧)

معنى ذلك ، في رأي شارون، أن هيكل الردع الإسرائيلي يقوم في أساسه على إرادة إسرائيل وقدرتها على رد الفعل السريع والحاسم على تحرش العرب في أي مكان وفي أي زمان . وتحاول اسرائيل في الحرب المحدودة وفي نشاط العصابات أن تنتقم بالطريقة التي تقنع العرب إن لم تضطرهم إلى تغيير سلوكهم. ولكنها في أوقات الصراع التقليدي العام تحاول المناورة بالطريقة التي لاتترك للعرب فيها شيئاً سوى الإستسلام. وهذان الاسلوبان كانا يقومان إلى حد ما على استراتيجية الاقتراب غير المباشر. وعلى كل حال فإن سياسات الردع الإسرائيلي في غير هذه الخطوط الإرشادية العامة للعمل قد أفرزت تعريفاً محدداً، لأن التاريخ الإسرائيلي يعد واحداً من التواريخ العامرة بالأسئلة التي من قبيل، متى يكون الرد؟ وضد أي هدف؟ وماهو مدى قوة الرد ؟.

(١٧) آموسي بارلموتر، شعار الحرب، هاربرز (فبراير ١٩٧٤)، ص٥١.

وهذه الدراسة تركز على أن محددات الاستراتيجية الإسرائيلية إنما ترتبط إرتباطاً وثيقاً بعوامل الديموغرافيا ومحددات العامل الديموغرافي الإسرائيلي نفسه . ومن ثم فإن الأسئلة السابقة التي تتعلق بالاستراتيجية تثير أيضاً أسئلة ديموغرافية تخص حالة إسرائيل . وكما أوردنا في القسم الأول من هذه الدراسة فإن إعتماد إسرائيل بصفة عامة على الاقتراب غير المباشر وتركيزها على التفوق النوعي التطبيقي السريع يتسم في أساسه بالطابع الديموغرافي إلى حد كبير . من هنا تصبح مسألة حساسية إسرائيل للخسائر ذات أهمية خاصة : معنى ذلك أن متغيرات الخسائر الكمية والنوعية تعد مؤشرات على أشكال الرد العسكري الإسرائيلي على التحرش العربي . وهكذا فإن أسئلة الجنرال شارون التي يثيرها من حول مفهوم الردع النشط يمكن لنا توضيحها إذا ما تتبعنا تأثير توقعات الخسائر على استراتيجية إسرائيل ومركب قوتها.

أ- تطور الاقتراب غير المباشر منذ الانتداب الى العام ١٩٤٩:

كان الربط بين الديموغرافيا والاستراتيجية بمثابة نبوءة إذ انتقل هذا التراث الأساسي من اليهود في فلسطين أيام الانتداب الى الإسرائيليين في العام ١٩٤٨. فقد وعت قيادة اليشوف (اسرائيل) المحددات الديموغرافيه للاستراتيجية حق وعيها في فلسطين وترتب على ذلك أن أمسكت هذه القيادة بمقبض استراتيجية ليدل هارت التي أطلق عليهااسم الاقتراب غير المباشر[١٨] ومن المعروف أيضاً أن قوات الدفاع اليهودية شبه القانونية – الهجناه –(التي تأسست في شهر يونيو من العام١٩٢١ الميلادي) استعملت كُتَيِّبات ليدل هارت عن تدريب المشاة خلال فترة تكوين هذه القوات في العشرينيات من القرن الحالي . وكان قادة الهجناه أوائل الاستراتيجيين اليهود الذين عضوا بالنواجز على فن المناورة على طول الخطوط الأقل توقعاً والأقل مقاومة، كما كانوا أيضاً أول من كيفوا هذا المعيار ليناسب الوسط في الشـــرق

---

(١٨) ابتكرت منظمات الدفاع اليهودية الأولى قبل نهاية القرن مبادئ اساسية للتكتيك والاستراتيجية، ثم قام ليدل هارت بعد ذلك بصياغة قوالب هذه المبادئ والتكتيكات في نظرية واضحة. وعلى سبيل المثال فإن رابطة الهاشومير (التي أوجدت في العام ١٩٠٩) ربما كانت أول من قام بتحليل متطلبات اليشوف (إسرائيل) الاستراتيجية: فقد أبدى إسرائيل شوشات أحد المدافعين البارزين عن الهاشومير ملاحظة مفادها أننا عندما نسلم بالتفوق الكمي العربي ... فإن النوعية هي التي يعول عليها ... وليس الكم. وقد مهد قرار استغلال التفوق النوعي الإسرائيلي الطريق لإدخال نظرية الاقتراب غير المباشر. راجع إيجال آلون، *صناعة الجيش الإسرائيلي* (لندن سفير بوكسي ليمتد، ١٩٧٠) ص ١١٧ وراجع أيضاً آموسي بارلموتر، *العسكرية والسياسة في اسرائيل* (نيويورك: براجر ١٩٦٩)، ص٣-١٨.

الأوسط[١٩].

وعلى كل حال فإن هذه المعرفة لم تأتهم سهلة ولا رخيصة، لأن حوالي ٧٠٪ من الجالية اليهودية كانوا يسكنون طوال العشرينيات في مدن "**المدن المشتركة**": تل أبيب ويافا والقدس. وكانت غالبية هذه المدن ضعيفة التسليح ان لم تكن غير مسلحة على الاطلاق، كما بقيت أهدافاً سهلة طوال مدة القلاقل الحضرية العربية. وإذا ما سلمنا بصغر حجم عدد السكان اليهود نجد أن خسائرهم في المظاهرات والارهاب اللذين وقعا في شهري ابريل من العام ١٩٢٠ ومايو من العام ١٩٢٩ جاءت بمثابة صدمة. وتقليلاً لذلك التعرض والانكشاف الديموغرافيين بدأت اليشوف (إسرائيل) في العام ١٩٣٠ عملية سحب القوة من الأعداد، كما بدأت أيضاً اعادة التوطين في جميع المجمعات اليهودية والمناطق المجاورة. كما جاءت اضافة مستوطنات الرواد في الأصل نتيجة لاحتياجات الدفاع المحلي -من ناحية- ومتطلبات الاستراتيجية العسكرية -السياسية العامة- من الناحية الأخرى. زد على ذلك أن الهجناه بدأت تنتقم من بعض الأحياء العربية التي كانت تنتقيها أملاً منها في ردع المزيد من الغارات عن طريق الرد بالطريقة نفسها. ومع ذلك لم تكن السياسة حاسمة وإنما أحلّت مشكلات جديدة بدلاً من المشكلات القديمة: وكما رأينا في الثورة العربية في الفترة ما بين العام ١٩٣٦ والعام ١٩٣٩ فان حشود اليهود الكبيرة في منطقة صغيرة أثبتت أنها كانت أهدافاً مثيرة للقنابل العربية اليدوية والقنابل العربية المصنوعة في المنازل أيضاً[٢٠].

ومع ذلك فإن الهجناه لم تُعدّل الاستراتيجية اليهودية التي كانت تقوم على الدفاع الثابت (الاستاتيكي) داخل المستوطنات المحصنة، إلاّ أثناء الثورة

---

(١٩) استعاد موخرا حاييم لسكوف القائد الحربي لحملة سيناء في العام ١٩٥٦ ذكرياته عن تلك الحملة فقال "... لقد قرأت ليدل هارت في منتصف الثلاثينات وعرفت حق المعرفة كم كنا بحاجة إلى خوض هذا النوع من الحرب إذ أن هذه الحرب هي أفضل ماهو موجود بالنسبة لامة صغيرة العدد ولكنها أفضل تنظيما، وأفضل تعليما وتدريبا عن عدوها..." راجع جاس ويلر، "اتباع سير بازل ليدل هارت في إسرائيل"، المجلة العسكرية، المجلد ١٠٠٤ العدد٢ في شهر يناير ١٩٧٤ ص١٤.

(٢٠) أدى قصف العرب لليهود بالقنابل في العام ١٩٣٨ إلى إنزال خسائر تقدر بحوالي ٣٠٣ نسمة يهودية (قتل منهم ٩٦ وجرح ٢٠٧) + وعندما تُقسّم هذه الخسائر إلى حوادث منفردة نجد أنه في يوم ٨ يوليو (قتل ٢٣ وجرح ٧ في سوق حيفا)،وفي ١٥ يوليو (قتل ١٠ وجرح ٢٩ في مدينة القدس القديمة)،وفي ٢٥ يوليو (قتل ٣٩ وجرح ٦٠ في ميدان حيفا)، وفي ٢٦ من اغسطس (جرح ٢٤ وقتل ٣٩ في سوق يافا).

شكل (٧)

أهم خسائر اليهود/العرب طوال الانتداب الفلسطيني[٢١]

الحادث	اليهود			العرب		
	اجمالى القوات	قتلى	جرحى	اجمالى القوات	قتلى	جرحى
ابريل من العام ١٩٢٠	٦٧...	٢٥	+٢..	٥٩٩...	٤	٢.
مايو من العام ١٩٢١	٨٣...	٤٧	١٤٦	٦٦٨٣٠٠	٤٨	٧٣
من ٢١ يونيو الى ٢٩ من يوليو		٢٧				
أغسطس/ سبتمبر من العام ١٩٢٩	١٥٦...	١٨٣	٤٣٩	٧٩٤...	١١٦	٢٣٢
سبتمبر من العام ١٩٣٦ الى						
مارس من العام ١٩٣٧		٢٤				
من ابريل الى اكتوبر من العام ١٩٣٦	٣٧٠٥٠٠	٨٩	+٣..	٩٩٦...	١٩٥	٨٠٤
نوفمبر من العام ١٩٣٦ الى		٢٢				
سبتمبر من العام ١٩٣٧						
العام ١٩٣٨	٤٤٥٥٠٠	٢٩٢	٦٤٩	١٠٥٦٣٠٠	+١٦٧٤	٨٣٢
يناير من العام ١٩٣٩ الى سبتمبر		١٢٣				
من العام ١٩٣٩						
		٧٨٢	+١٧٣٤		+٢٠١٣	٢١٤٨

(٢١) معطيات خسائر فترة الانتداب جمعناها من عدة مصادر منها كتاب ف.أ.آندروز، *الأرض المقدسة تحت الانتداب* (نيويورك: هوجتون ميفلين، ١٩٣١ وكتاب جون مارلو، *ثورة في فلسطين* (لندن: كريست برس ١٩٤٦)، وكتاب ر.ب.بفاف، *القدس: المفتاح الى السلام*. وكتاب آرنولد توينبي (اعداد) *مسح للشئون الدولية، ١٩٣٤* (لندن: أكسفورد يونيفرستي برس، ١٩٣٥) ومقابلة شخصية أجريتها مع يادين هركابي في القدس في شهر أبريل من العام ١٩٧٤ الميلادي.

العربية (أي في الفترة من شهر ابريل من العام ١٩٣٦ الى شهر فبراير من العام ١٩٣٩).وبذلك بذرت الهجناه بذور القوة الضاربة خفيفة الحركة الحديثة.

وقد لعبت المبادأتان البريطانيتان دوراً هاماً وحرجاً في هذا التحول: إذ كانت المبادأة الأولى تتمثل في قيام ادارة الانتداب البريطاني بتمويل قوات الشرطة الفلسطينية شبه العسكرية (شرطة الاستيطان اليهودي) التي وصل تعداد أفرادها إلى حوالي ٢٢٠٠٠ رجل وامرأة كانوا يتسلحون بحوالي ٨٠٠٠ بندقية وتم تشكيلهم على شكل وحدات الدوريات خفيفة الحركة(٢٢). أما المبادأة الثانية فكانت تتمثل في ابتكار النقيب أوردي وينجات لما يسمى بالجماعات الليلية الخاصة التي شكلها من البريطانيين/اليهود لمواجهة العصابات، كما ركز في هذه الجماعات على عوامل السرعة والمباغتة والهجوم الساحق. وكان هذان التنظيمان بمثابة مصدر تزويد وحدات الهجناه بالقوة البشرية المدربة -من ناحية- وأساليب العمليات المؤكدة -من الناحية الأخرى. وقد اعترف خبراء الاستراتيجية في الهجناه من أمثال صادح، ويادين، وآلون ، وديان بجدوى مفاهيم كل من وينجات wingat وليدل هارت عن القوة قليلة العدد ولذلك سبكوا قواتهم ومزجوا بينها ليحولوها إلى وحدات مرنة تتولى عملية الانتقام.

وربما كان أفضل الدروس التي استفادها اليهود من الفترة ما بين العام ١٩٣٦ والعام ١٩٣٩ أنهم أدركوا أهمية استغلال التفوق النوعي اليهودي على التفوق العددي العربي . ذلك أن أمن اليشوف (الإسم العبري لإسرائيل) إنما كان يتمثل في قوة الإعداد في المقام الأول . ومع ذلك فإن اليهود برغم تجمعهم على شكل تجمعات سكانية قليلة وتوسيع وجودهم الاستراتيجي على دول الحدود السياسية للانتداب ظلوا معرضين ومكشوفين للخسائر العالية في مواجهة التكتيكات العربية التي كانت تقوم على مبدأ إضرب واهرب. وإذا ما سلمنا بالسياسة اليهودية التي تقوم على مبدأ (التحفظ ودفاع "البرج والجدار" الثابتين (المستوطنات المحصنة)، نجد أن حرب الاستنزاف في أي صورة من صورها انما تكون لصالح السكان العرب الذين هم أكثر عدداً. وقد قامت الهجناه بمبادأة الدفاع الهجومي معتمدة في ذلك على تفوق قواتها من حيث التدريب والتنظيم وهذا الشكل من أشكال الدفاع يقوم في أساسه على الانتقام

(٢٢) عدد صغير فقط من القوات هو الذي كانت تتم تعبئته ويتقاضى أجورا ويزود بالأسلحة الصغيرة من قبل حكومة الانتداب. أما بقية الوحدات فكانت توضع في مواقع جغرافية محددة على شكل وحدات احتياطية. وكان يسمح لهذه الوحدات أيضاً بحق حمل الأسلحة اليهودية الصغيرة أثناء التدريب أو الطوارئ فقط. وعلى كل حال فإن الهجناه كانت تقوم تحت جنح الظلام بتهريب السلاح إلى معظم الوحدات التي كانت ترغب في المشاركة في العمليات الليلية. راجع كتاب آلون، صناعة الجيش الإسرائيلي، ص٧٨.

السريع من الهجمات العربية. فقد استطاعت الوحدات اليهودية،بفضل اتباعها لأساليب القتال الليلي الذي ابتكره وينجات ونظرية الاقتراب غير المباشر التي أوجدها ليدل هارت ، أن تقلل من الخسائر اليهودية إلى أقل حد ممكن كما اكتسبت هذه الوحدات قوة حقيقية في مواجهة التفوق العددي العربي(٢٣).

وكانت قوات الدفاع اليهودية أثناء الحرب العالمية الثانية والاشتباكات التي جرت في الفترة ما بين العام ١٩٤٥ والعام ١٩٤٨ ، قد استوعبت تماماً الدروس المستفادة من الصراع العربي/اليهودي خلال العشرينيات والثلاثينيات. فقد أدخل المسئولون بعد دراسة وترو ، في منهج تدريب الهجناه بعض المفاهيم التي من قبيل خط الدفاع الثابت الرفيع ، وتكتيكات الوحدة الضاربة خفيفة الحركة ، والتركيز على الكيف بدلا من الكم اضافة إلى مبادئ الاقتراب غير المباشر. زد على ذلك أن القيادة العليا للهجناه، أنشأت البلماخ (السرايا الضاربة) في شهر مايو من العام ١٩٤١ الميلادي ، وكانت هذه السرايا تضم تسع سرايا من سرايا الكوماندو التي كانت تعبأ للعمليات في أي زمان ومكان. من هنا فإن إسرائيل مع بداية الصراع العربي الإسرائيلي في العام ١٩٤٨ كان لديها استراتيجية أساسية وقوة أساسية أيضاً يناسب تشكيلها الظروف الديموغرافية الإسرائيلية. وقد أبدى إيجال يادين، الذي كان ضابطاً مسئولا عن التدريب في مدرسة الهجناه في الفترة ما بين العام ١٩٤٠ والعام ١٩٤٣، أبدى ملاحظة مفادها: أن ذلك الذي قال به ليدل هارت، كان هو ما نحتاجه بالفعل. فقد كنا ولا نزال أمة صغيرة، ويتعين علينا أن نكسب بسرعة. وهزيمتنا لأعدائنا من الجانبين ومن المؤخرة أسهل من هزيمتنا لهم عن طريق الهجوم الطائش بالمواجهة(٢٤). وهكذا فإن الضرورة هي التي ألجأت الإسرائيليين إلى ابتكار استراتيجية يبطلون بها معيار كلاوزفيتز Clausewintze أن الدم هو ثمن الانتصار.

---

(٢٣) ليس معنى هذا أن دفاع الخط الدفاعي قد اصبح عتيقا. إذ من رأي ايجال يادين وصادح أن رد الهجناه على الهجمات العربية على اي مستوطنة من المستوطنات يمكن أن يكون في اتجاهين: (١) حشد السكان المحليين في منزل محصن مكون من طابقين (٢) ووضع جماعة صغيرة خفيفة الحركة خارج خط الدفاع للقيام بالهجوم المضاد. وبذلك تصبح منطقة الدفاع الثابت مثل السندان والوحدة خفيفة الحركة مثل المطرقة. راجع شعار صادح الجماعة الطائرة في كتاب الون، *صناعة الجيش الإسرائيلي*. ص ١٢٢.

(٢٤) راجع كتاب فيلر، أتباع السير ليدل هارت في إسرائيل. ص ١٣. كانت نظرية ليدل هارت بمثابة الحل الوسط بين المتناقضين: اشتباك المواجهة من ناحية وحرب العصابات الطويلة من الناحية الأخرى. وكانت الهجناه تأمل من توجيه ضرباتها إلى المراكز العصبية وتحاشيا منها للخسائر كانت تأمل في إثبات أن اليهود وحدهم هم الذين يستطيعون تحديد الهدوء في فلسطين أو ذهاب الاشتباكات فيها الى ما لا تقدر عليه سلطة الانتداب.

وعلى كل حال ، فإن مناقشتنا لتجربة الانتداب تلك لا نرمي من ورائها إلى القول بأن استعداد إسرائيل المادي لاشتباكات الفترة ما بين العام ١٩٤٧ والعام ١٩٤٩ كان على خير ما يرام، وإنما نهدف من ذلك إلى مجرد الإشارة إلى ربط العوامل الديموغرافية بالاستراتيجية منذ البداية. فقد جاءت نقاط الضعف الاسرائيلي الحرجة وبخاصة فيما يتعلق بهيكل القوة والجغرافيا العسكرية (الدفاع في العمق) على رأس مستوى الخسائر الذي لا تقبله إسرائيل المعاصره. وخسائر إسرائيل الإجمالية وبخاصة وفيات القتال في الفترة من ٣٠ من نوفمبر من العام ١٩٤٧ إلى ٧ من يناير من العام ١٩٤٩ تعني أن واحداً من بين كل ١٠٠ يهودي تقريباً في فلسطين كان يقتل في ذلك الوقت. يضاف إلى ذلك أن النسبة المئوية لإجمالي الخسائر في السكان أثارت من حولها جدلاً كثيراً. وتكشف الدراسات التي أجريت مؤخراً أن نسبة الخسائر التي تتراوح بين ٣٪ و ٤٪ يكون لها تأثير سلبي عميق على الروح المعنوية وقد تُحدِث الاستسلام[٢٥]. ويدل الشكل رقم ٨ على أن نسبة الخسارة المئوية في السكان وصلت في شهر يناير من العام ١٩٤٩ الميلادي إلى حوالي ٣ر٣٪.

وبرغم كثرة الآراء فإن هذه الخسائر الثقيلة يمكن تفسيرها من ثلاث منطلقات:

١) طابع الحرب الأهلية غير الحرفي (في الفترة من ٣٠ من نوفمبر من العام ١٩٤٧ وحتى ١٤ من مايو من العام ١٩٤٨)، الذي تركز بصورة أساسية في المناطق المكتظة بالسكان.

٢) النقص في السلاح الجيد والأفراد الأكْفَاء المدربين.

٣) الإصرار الإسرائيلي على الاحتفاظ بأكبر عدد ممكن من الكيبوتزات على الحدود الواسعة، فضلاً عن إصرارها أيضاً على وجود لها في مدينة القدس المحاصرة.

وربما كانت المشكلة الاستراتيجية العامة تتمثل في صعوبة التكامل بين منظومات الدفاع في الجالية اليهودية، وتوسيع تلك المنظومات طبقاً لخطة دفاعية وطنية منسقة . وقد حاولت الهجناه، أثناء الحرب الأهلية ، تحسين الوضع الجيو-ستراتيجي لليشوف في مواجهة الغزو العربي ، بأن حاولت إيجاد أرض مستمرة بين المناطق اليهودية المبعثرة وداخلها ، ففي المرحلة الأولى من الحرب الرسمية كانت الهجناه تتطلع إلى تدعيم تلك الاستمرارية

(٢٥) راجع فرانك ل. كلينرج، توقع إنهاء الحرب: خسائر المعارك وخسائر السكان، المجلد التاسع، العدد ٢ (يونيو ١٩٦٦).

شكل (٨)

اجمالي الخسائر السكانية الإسرائيلية

في الفترة من ٣٠ نوفمبر من العام ١٩٤٧ الى ٧ من يناير من العام ١٩٤٩[٢٦]

	قتلى	٪ منسوبة لاجمالى السكان	جرحى	٪ منسوبة لاجمالى السكان	الاجمالى	٪ منسوبة لاجمالى السكان
الحرب الأهلية	١٢٥٦	٠ر٠٠٢	٢١٠٢	٠ر٠٠٣	٣٣٥٨	٠ر٠٠٥
الحرب الرسمية	٦٢٠٠	٠ر٠٠٩	+١٢١٥٠	٠ر٠١٩	١٨٣٥٠	٠ر٠٢٨
الاجمالى	٧٤٥٦	٠ر٠١١	١٤٢٥٢	٠ر٠٢٢	٢١١٠٨	٠ر٠٣٣

* وصل عدد السكان اليهود يوم ١٥ من مايو من العام ١٩٤٨ الميلادي إلى ٦٥٠٠٠٠ نسمة تقريباً.

التي تحققت فبدأت باتباع مبدأ الدفاع النشط وقد عانت إسرائيل من الخسائر طوال فترة الصراع الأولى وبخاصة عندما كانت تحاول الاحتفاظ بخطوط امداد طويلة على الجبهات الشمالية والمركزية ثم الجبهة الجنوبية[٢٧].

(٢٦) متطلبات الخسائر الواردة في الشكل رقم ٨ استخلصتها من مصدرين أحدهما مقابلة شخصية أجريتها مع البروفيسور يادين هركابي من الجامعة العبرية، والمصدر الثاني هو ملفات المكتب التاريخي في جيش الدفاع الإسرائيلي بتل أبيب. وتشتمل هذه الأرقام على الخسائر المدنية والعسكريه ولكن باستثناء فئة الجرحى في الحرب الرسمية التي لم يتيسر لي الحصول على أرقام عنها.

(٢٧) برغم طول خطوط الإمداد وانكشافها، فقد جاءت سياسة إيجاد الاستمرار الأرضي والاحتفاظ بخطوط إمداد للمناطق المعزولة، نتيجة قيد ديموغرافي: فقد استشعرت القيادة العليا للهجناه أن الوجود المستمر للمراكز الخارجية المستمرة على المحيط يمكن أن يؤدي إلى تحويل الضغط العربي عن المراكز السكانية الموجودة في السهل الساحلي. ومن دواعي السخرية، ولمصلحة تقليل الخسائر السكانية الإسرائيلية الإجمالية فقد عانت إسرائيل خسائر تقصم الظهر في معاركها. من ذلك مثلا الخسائر التي حلت بها في المعارك التي جرت في ممر القدس الذي خسر فيه لواء هاريل مائتي قتيل وستمائة وسبعة عشر جريحاً، كان السبب الأساسي فيها هو نيران المدفعية المستمرة، والهجوم الجوي، كما خسرت قوات القدس في المحصلة النهائية للقتال مايزيد على ستمائة جريح وكثيرا من القتلى، وقد وصلت خسائر المدنيين إلى حوالي ٤٠٠ قتيل وأكثر من ألف جريح نتيجة للقصف المدفعي الأردني. وللمزيد راجع التعليق الذي أورده كل من لاري كولينز ودومينيك لابيير عن معارك ١٩٤٨-١٩٤٩ في كتاب لهما بعنوان: *آه أيها القدس*: (نيويورك: سيمون وشوستر، ١٩٧٢)، ص ٢٢٥-٣٧٢.

وبذلك لاتزال نقاط الضعف الإسرائيلية التي استقتها إسرائيل من "طور المدخل" الاستراتيجي ، والتي تتمثل في الوسط ، والمصادر والقدرة على التعبئة ، هي التي تحدد محتويات القوة العسكرية المتيسرة . ففي يوم ١٥ من مايو العام ١٩٤٨ وصل إجمالي مالدى إسرائيل من القوة البشرية العسكرية وشبه العسكرية إلى حوالي ٥٠٠٠٠ تقريباً . وعلى كل حال ، لم يكن من بين إجمالي هذه القوة البشرية سوى ما يتردد بين ٣٠ و ٣٥ ألف نسمة يمكن وضعها في عداد القوة العسكرية المؤثرة ، وحتى هذا الرقم الأخير لم يكن من بينه سوى ٢٠٧٠٠ نسمة مستعدين للقتال منذ بداية الحرب[٢٨] . ومع ذلك فإن المستويات الإجمالية للقوة البشرية الإجمالية لم تكن العامل الحاسم في التوازنالعسكري نظراً لضعف القدرة التعبوية العربية[٢٩]. وقد كشفت مقابلة مستويات قوة النيران العربية بمستويات قوة النيران الإسرائيلية عن فارق كبير له مغزاه الكبير. فقد تفوق العرب بلا منازع، طوال أشهر الصراع الأولى، في المدفعية كما كانت لهم السيادة الجوية (إذ كان لديهم حوالي ١٠٠ طائرة مقاتلة). وبالمقابل لم يكن لدى إسرائيل طيران أو مدافع هاون ثقيلة، إذ كان كل مالديها عبارة عن حفنة صغيرة من المدافع الثقيلة[٣٠].

(٢٨) يمكن تفريد إجمالي القوة البشرية على النحو التالي: الهجناه ٤٢٠٠٠ مقاتل، والبلماخ ٣٠٠٠ مقاتل، شرطة الاستيطان اليهودي ١٧٠٠ مقاتل، والارجون ٢٠٠٠ مقاتل، وعصابة شتيرن ٤٠٠ مقاتل. ومن بين إجمالي المقاتلين الفعليين الذين بلغ عددهم ٢٠٧٠٠ مقاتل كانت الهجناه تقوم بامداد وتموين ١٩٠٠٠ بينما قامت البلماخ بامداد وتموين ١٧٠٠ مقاتل. راجع الاحصائيات في ميخائيل بريشر، *نظام السياسة الخارجية الإسرائيلية* (نيوهافن ييل يونيفرستي برس ١٩٧٢)، ص٧٤-٧٥.

(٢٩) نستطيع تفريد إجمالي القوة البشرية العربي في شهر مايو من العام ١٩٤٨ على النحو التالي: مصر: ٥٠٠٠٠، الأردن ٦٠٠٠، وسوريا من ٧-٨٠٠٠، ولبنان ٣٥٠٠ والعراق ٢١٠٠٠، وجيش التحرير العربي ٥٥٠٠ والحرس الوطني الفلسطيني ٥٠٠٠٠. ومع ذلك فإن المقاتلين العرب في المرحلة الأولى من الحرب كانوا يشكلون حوالي ١٨٪ (أي حوالي ٢٥٠٠٠) من القوات المذكورة أعلاه، راجع بريكر، *نظام السياسة الخاصة الإسرائيلية*، ص٧٥.

(٣٠) الواقع أن إسرائيل إعتمدت على الأسلحة الصغيرة فقط. لأن القائمة الإسرائيلية في الخامس عشر من شهر مايو من العام ١٩٤٨ كانت تحتوي على ٢٢٠٠٠ بندقية، وأحد عشر رشاشا صغيرا، و ١٥٥٠ مدفع مايكنة، و٧٥ مدفعا وبنطقية مضادة للدبابات، و١٦ مدفع دافيدكاس، و ٦٨٢ مدفع هاون عيار ٢ بوصة، و١-٥ مدفع هاون عيار ٣ بوصة،، ٤ مدافع ثقيلة، ولم يكن لديها مدافع هاون عيار ٦ بوصة أو ١٢٠مم. راجع جون ويفيدكمشي، *تصادم المصير* (نيويورك-براجر ١٩٦٠)، ص٢٤٣.

أما طور " المُخْرَجْ " في الاستراتيجية الإسرائيلية ، الذي يتمثل في استعمال القوة المتيسرة كأداة فقد كان أقل إشكالاً . وكما ذكرنا في الفصل الأول كان تسليم إسرائيل بقائمة المُقيّدات هو الذي جعلها تُضيّق الخيارات العسكرية إلى أقل حد ممكن وتستوعب القيد الديموغرافي على مستوى الارتجال الاستراتيجي (راجع صفحة ٢١) معنى ذلك أن استغلال إسرائيل للتفوق الكيفي واستراتيجيات الاقتراب غير المباشر جاء نتيجة أملتها عليها العوامل الديموغرافية ... وهذا هو ما سّهل الإنتصار الإسرائيلي في النهاية، وعلى سبيل المثال كان العرب في مدينة صافد في الجليل الأعلى يفوقون اليهود عدداً بنسبة ٥ – ١ ، وكان العرب يعزلون الحي اليهودي لأنهم كانوا يتحكمون في الجدران المحيطة بقلعة الشرطة . وبينما كانت القيادة العربية تتوقع أن يأتي الاختراق الإسرائيلي الرئيسي من ناحية الشمال في المدينة ، قام آلون ، على العكس من ذلك بالاقتحام بطول "الخط الأقل توقعاً"، مخترقاً بذلك الاتجاه الجنوبي الشرقي الذي كان أضعف نقاط الدفاع. واستغلت المناورة عنصري المباغتة والخديعة ووجهت من الحي الغربي ضربة مباشرة على شكل طابور اختبار ضيق وأخلى العرب في النهاية قلعة الشرطة دون أن يطلقوا طلقة واحدة . وتكبد الإسرائيليون في ذلك اقل عدد ممكن من الخسائر.

وخلال آخر حملات الحرب (في الفترة من ١٥–٢٢ من أكتوبر من العام ١٩٤٨. والفترة من ٢٥ من ديسمبر – ٧ من يناير من العام ١٩٤٩ الميلادي) ضد المصريين في الجنوب، كان لاستراتيجية الاقتراب غير المباشر تأثير مماثل أيضاً. ففي مواجهة الدفاع المصري المحصن تماماً في الخنادق (والذي تسانده قوة نيران دفاعية ضخمة) تصبح كلفة الاقتحام الاسرائيلي باهظة لو جاء بالمواجهة. فقد خصص الإسرائيليون الجزء الأكبر مما حصلوا عليه من الدروع والطيران لإخراج التنظيم العسكري المصري من مواقعه : ولذلك قطع الإسرائيليون خطوط الإمداد والتموين المصرية الطويلة ، كما أحكموا قفل خطوط ارتدادها، وطوقوا قواتها الموجودة داخل الخنادق على شكل جيب مكشوف (أطلق عليه اسم جيب الفالوجا). وفي هاتين العمليتين خسر المصريون ما يزيد على ٤٠٠٠ بين قتيل وجريح كما خسروا أيضاً القوة الجوية على الجبهة . ومع أن الخسائر الإسرائيلية لم تكن قليلة (إذ خسرت إسرائيل سرية بكاملها نتيجة القصف بالقنابل والمدفعية) ، فمن المؤكد أن قدرة إسرائيل على استخدام الاقتراب غير المباشر في مواجهة قوة النيران العربية المتفوقة هو الذي قلل من الخسائر الاجمالية الى حد بعيد وترك مصر، على حد قول ليدل هارت،

على قرون الكارثة[٣١].

ب. استراتيجية الانتقام والأخذ بالثأر: من العام ١٩٤٨ الى حملة سيناء

دراسة الأبعاد الديموغرافية للاستراتيجية الإسرائيلية في الصراع العربي – الإسرائيلي في الفترة ما بين العام ١٩٤٨ والعام ١٩٤٩ تحتاج إلى مزيد من الوقت لدراسة المعارك واحدة إثر أخرى. وعلى كل حال، فإن أهم النقاط التي أمكن استخلاصها من تلك الفترة هي: أن التفوق الكيفي وليس التفوق الكمي هو الذي حدد المحصلة النهائية. فعوامل العنصر الديموغرافي الكيفية –تركيب السكان، والتفوق في المستوى التقني، وقدرة السكان العالية على العمل الجماعي – هي التي سمحت لإسرائيل بارتجال مواجهة مزايا تفوق العرب الكمية. وبذلك أمكن حل التناقض بين كل من الهدف العسكري – السياسي الإسرائيلي (هزيمة القوات العربية مجتمعة) وقدرات مركب القوة (مستويات القوة البشرية والقائمة المحدودة) على أساس من الاستراتيجية المعمول بها: الاقتراب غير المباشر. وعلى كل حال، فقد أصبحت العلاقة المحددة بين مستويات الخسائر والاستراتيجية – من ناحية – وبين مركبات القوة – من الناحية الأخرى – مثاراً لكثير من الجدل والنقاش في بيئة الأمن التي سادت فترة ما بعد الحرب. إذ كسبت إسرائيل الحرب العربية الإسرائيلية الأولى بكلفة كبيرة في أرواح البشر؛ وبينما كان السكان اليهود على استعداد لاستيعاب مثل هذه الخسائر الثقيلة في حرب من حروب الاستقلال الوطني فإن الخسائر المماثلة المستقبلية قد تكون

---

(٣١) للمزيد عن تحليل هذه المعارك راجع المقال الذي كتبه يادين في كتاب ليدل هارت، *الاستراتيجية* ص ٣٩٦–٤١٤. استفاد الإسرائيليون استفادة كبيرة من وقف اطلاق النار الثاني في الفترة من ١٩ من يوليو الى ١٤ من أكتوبر من العام ١٩٤٨ في سد الفجوات التي بين مركبات القوة، وبخاصة فيما يخص الطيران. وفي منتصف اكتوبر كانت القوة الجوية الإسرائيلية مكونة من ٦٠ طائرة مقاتلة من طراز "سبت فايرز" و٢٦ طائرة من طراز (سي ٢١٠)، ٣ طائرات من طراز "تورسمسن". ولكن في عملية ٢٣ من ديسمبر ارتفعت قائمة القوة الجوية الإسرائيلية إلى ١١٣ طائرة (حوالي ٧٠ قاذفة ومقاتلة). وقد أدى ماحصلت عليه إسرائيل إلى تفوقها في النقب، وربما جاءت عملية النقب بمثابة العامل الحاسم في العمليات التي سبق ذكرها كلها. راجع كتاب روبرت جاكسون، *قصة القوة الجوية الإسرائيلية*، (لندن: أن ستاسي ليمتد، ١٩٧٠) ص ٢٧–٥٠.

غير مقبولة[٣٢]. وحتى ذلك الحين كانت مطالب وحدود الردع المستمر غير محددة، ولكن الشيئ الوحيد المؤكد هو أن الدفاع عن الوطن يختلف عن الدفاع عن المستوطنات المبعثرة. ومن هنا، فإن خبراء الاستراتيجية الإسرائيليين توصلوا، عندما كانوا يراجعون المعارك التي دارت في الفترة مابين العام ١٩٤٧ والعام ١٩٤٩، إلى اتفاق على النقاط التالية:

١. أدى تركيز الصراع داخل إسرائيل ذاتها، ومن حول السكان/المراكز الصناعية، إلى خسائر لاداعي لها. ولذلك يتعين نقل أي صراع في المستقبل إلى أرض الخصم.

٢. بالرغم من الخبرة السابقة في التعبئة التكتيكية (الوحدة الصغيرة) فإن حرب الجبهات الثلاث فرضت عبئاً ثقيلاً على إسرائيل عند التعبئة على مستوى البلاد كلها.

٣. تأكد أن وضع حشود كبيرة من قوات الدفاع الإسرائيلية في المناطق الرئيسية يجعلها معرضة ومكشوفة لكل من قوة نيران المدفعية والطيران العربيين بشكل خاص. ولذلك فإن قوات الدفاع الإسرائيلي الثابت ينبغي أن توضع على شكل خط دفاعي متباعد تسانده منظومات الاستخبارات المتفوقة وتعبئة الاحتياطي السريعة[٣٣].

وفي الفترة ما بين العام ١٩٤٩ والعام ١٩٥٦ الميلاديين تحولت هذه النقاط الثلاث –نقل الحرب– خفة الحركة الاستراتيجية، وخط الدفاع المتباعد الذي تسانده الاستخبارات المتفوقة والتعبئة السريعة – إلى قواعد أساسية في الاستراتيجية الإسرائيلية. فمن الناحية النظرية تستطيع مستوطنات الحدود المدعومة أن تنهض بأعباء الدفاع التعطيلي وبذلك تسمح لوحدات الضربة الخفيفة بتوجيه ضربتها إلى أي مكان، وفي أي زمان والقيام باختراق عمق

(٣٢) مع أن تحمل إسرائيل للخسائر كان كبيراً جداً في الصراع الذي دار في الفترة مابين العام ١٩٤٨ والعام ١٩٤٩ فقد ظهرت بعض الكفاءات هي: ١) إن الإسرائيليين، كما ذكرنا آنفا، أدركوا أن الحرب كانت حرب استقلال وطني ولم تكن حربا بمعنى الرغبة في القتال حتى آخر رمق. ٢) أن القتال الفعلي استغرق شهرين فقط قسمت إلى أربع مراحل تخللها وقفان كبيران لإطلاق النار، فترتي راحة. ٣) إن أثقل الخسائر حدثت في المرحلة الأولى ويحتمل أن تكون قد تغيرت فجأة بسبب تدفق المهاجرين والسلام في الفترة من شهر يونيو من العام ١٩٤٨ إلى شهر يناير من العام ١٩٤٩. ٤) أما العرب – الذين كان لديهم عدد مماثل لعدد المقاتلين الإسرائيليين – فقد نزلت بهم خسائر أثقل (فقد خسرت مصر وحدها ٦٨٠٠ مقاتل، أو ما يزيد على ٦٨٪ من قوة الغزو المصرية).

(٣٣) جاء مفهوم قوة الدفاع الصغيرة العاملة (التي تدعمها الاستخبارات القوية ومنظومات الاحتياط حلا وسطاً جيداً بين تناقضات طلب الاقتصار الاسرائيلي على القوة البشرية/الفنية الصناعية وبنية الدفاع. وقد أمكن التوصل إلى ذلك الحل عن طريق الأفراد المدربين (المتفوقين من ناحية الكيف).

ومع ذلك اتضح أنه كانت هناك بعض المشكلات في العمليات طوال استعمال هذه القواعد الاستراتيجية خطوطاً ارشادية في عملية الردع. ,اول هذه المشكلات أن قوة الدفاع الإسرائيلي كانت في أوائل الخمسينيات (١٩٤٩ – ١٩٥٣) تعتمد على المشاة إلى حد كبير. وبذلك بقيت القوة البشرية الإسرائيلية المحدودة – برغم خفة حركتها – معرضة ومكشوفة لقوة النيران العربية. فقد كانت قطع المدفعية والدبابات نادرة ومكلفة ومن ثم احتفظ بها الإسرائيليون باعتبارها قاعدة للنيران المباشرة في القوات الأرضية[٣٤]. وثانية هذه المشكلات هي أن منظومات أسلحة قوة النيران العالية الحديثة لم تكن متيسرة نسبياً نظراً للاعلان الثلاثي في العام ١٩٥١ الميلادي، ولم يكن بالامكان استغلال –طيران القتال– الذي هو أقل منظمات القوة البشرية من حيث المرونة وخفة الحركة، استغلالاً تاماً. فقد احتفظ الإسرائيليون بكل الطيران الذي تيسر لهم (٢٥ طائرة موستانج ب – ٥١ من السويد في الفترة ما بين العام ١٩٥٢ والعام ١٩٥٣ الميلاديين، و١٩ طائرة جلوسترمتيور ف –٨، ت ٧ من المملكة المتحدة في العام ١٩٥٣) لمهمة المساندة الأرضية[٣٥]. أما ثالث هذه المشكلات فهي أن الشكل الرئيسي لسياسة الأمن الوطني الإسرائيلي طوال الفترة ما بين العام ١٩٤٩ والعام ١٩٥٣ بناه الإسرائيليون على أساس مواجهة العربي المفاجئ بالأسلحة التقليدية ، ولذلك لم يفكر الإسرائيليون في ردع الحرب المحدودة أو إن شئت فقل الغزو التدريجي[٣٦]. وفي مواجهة خط الدفاع الإسرائيلي المتباعد وحدودها البرية الطويلة كانت القوات العربية بحاجة إلى مقدرة دفاعية سليمة كي تبادئ بتكتيكات الخلو من الحرب وتبدأ عملية تآكل وضع الهدنة الراهن من خلال ضرب النقطة

(٣٤) استطاعت إسرائيل حتى العام ١٩٥٣ الحصول على بعض فائض الدبابات من الحرب العالمية الثانية فقد حصلت على ٥٠ دبابة شيرمان ٣ من الولايات المتحدة الأمريكية. و٢٥ دبابة من طراز كرمويل من المملكة المتحدة. راجع سيبري، *تجارة السلاح مع العالم الثالث،* (نيويورك: هيومانتيز برس، ١٩٧١)، ص ٨٤٥.

(٣٥) سيبري، المرجع السابق، ص ٨٤٤. كان يمكن أن يكون للمساندة الأرضية معناها لو استعملت إسرائيل المدرعات والمشاة طبقا لاستراتيجية "بليتز كرايج". وعلى كل حال، فإن الاستراتيجيين الإسرائيليين لم يكونوا قد تمكنوا آنئذ من الاستفادة من تكتيكات بليتز كرايج عن الاختراق في العمق.

(٣٦) قدم كبار خبراء الاستراتيجية العرب من الحجج مايكفي لدحض تكتيكات الحرب وركزوا على أولوية بناء القوة التقليدية التي نادى بها بليتز كرايج . وجاءت هذه الحجة نتيجة للتفاعل السياسي العربي، وليست نتيجة لمنطق استراتيجي . ومضى على العرب وقت إلى أن أدركوا أهمية توفير فرص التسلل وحرب العصابات التي توفرها حدود إسرائيل الأرضية التي تبلغ ٥٩٣ ميلا . للمزيد عن تطور الاستراتيجية العربية راجع مقال هركابي عن " *عمل الفدائيين والاستراتيجية العربية* " .

الإسرائيلية الضعيفة والهروب نسبياً من العقاب[٣٧].

ونظرا لأن قوة الردع الإسرائيلي كانت تعتمد على إدراك العرب لقدرة إسرائيل على تحديد نتيجة الاشتباكات التي سيجري استئنافها فقد أثارت مشكلات العمليات تلك تساؤلاً آخر هو : كيف يمكن لإسرائيل في إطار تفوق العرب في قوة النيران وقيود مركب القوة الإسرائيلية ، أن تحتفظ بتوازن عسكري مناسب ، تستطيع به الاحتفاظ بقدرة مؤثرة على التحديد – وتوسعاً– قدرة حقيقية على الردع ؟ وليس من قبيل الدهشة أن نجد العنصر الديموغرافي هو الذي سهل لنا الاجابة على هذا السؤال : فقد ركزت قوات الدفاع الاسرائيلي على الجوانب الكيفية (المستويات العالية من الصيانة ، المهارة الإدارية / اللوجستيكية والتدريب الميداني المكثف) للقوة استهدافاً لمردود التفوق العسكري الشامل[٣٨] . وفي العام ١٩٥٤ استغلت اسرائيل التفوق الكيفي في عملية للردع النشط طبقاً لاستراتيجية مكونة من شقين : ١) أولهما أن إسرائيل في تهديدات الحرب الشاملة يمكن أن تلجأ إلى هجوم اختراق العمق معتمدة في ذلك على عائق صغير خفيف الحركة تماما يسانده احتياطي يمكن تعبئته على وجه السرعة؛ ٢) وثانيهما أن إسرائيل فيما يخص تهديدات الخلو من الحرب (الأمن الجاري) يمكن أن تلجأ إلى الانتقام المحدود الذي يتضمن المهارة في استعمال القوة المحدودة. وغني عن القول أن العمليات الإسرائيلية يمكن لها، في ضوء التصرفات العربية، أن تتحول من مستوى الأمن الجاري إلى مستوى الأمن الأساسي.

---

(٣٧) تصورت إسرائيل مفهوم " الضربة خفيفة الحركة " على أنه الحشد السريع للقوات في مناطق اضطراب، بعينها، وبذلك يؤدي خلق التفوق الاسرائيلي المحلي إلى عكس التفوق العربي العددي. وقد يؤدي اتباع تكتيكات الخلو من الحرب في الهجوم على نقاط عديدة على امتداد الحدود (كما هو الحال في الحدود التي يبلغ طولها ٣٣٢ ميلا مع الأردن) إلى إجبار إسرائيل على نشر وحدات الدفاع الإسرائيلية مما يؤدي في النهاية إلى التقليل من شأن الأمن الإسرائيلي.

(٣٨) كان لقيود مركب القوة التي فرضها التصريح الثلاثي تأثير قليل جداً على تطور القوات المسلحة الإسرائيلية أقل من تأثير القيود نفسها على البرامج العسكرية العربية، ويرى سافران Safran أن المؤسسة العسكرية تركز على منطقة معقدة أدت إلى تكامل الجهدين المدني والعسكري في مشروع دفاعي متكامل يسمح – برغم القيود المفروضة على الحصول على السلاح – بتطوير واكمال الآليات التنظيمية التي يرتكز عليها هذا المشروع. راجع ناداف سافران، من حرب *إلى* حرب. (نيويورك بيجاسوس، ١٩٦٩)، ص ٣١٨.

ونستطيع تتبع هذا الاقتراب ذي الشقين من خلال دراستنا للعلاقة بين مستويات الخسائر الإسرائيلية ورد إسرائيل العسكري على هذه الخسائر في الفترة مابين العام ١٩٤٩ والعام ١٩٥٦ الميلاديين أثناء صراع الحدود. كانت الفترة من العام ١٩٤٩ وحتى مطلع العام ١٩٥٣ فترة هدوء نسبي ، إذ لم يحدث قط خلال تلك الفترة اختبار نظرية القوة العسكرية الإسرائيلية أو استراتيجيتها اختباراً حقيقياً . وقد أدى القصف ونيران الأسلحة المتقطعة على طول الحدود الأردنية وفي قطاع بحيرة الحولة على خطوط الهدنة الإسرائيلية ، إلى وقوع بعض الخسائر الإسرائيلية المحققة . والواقع أن الغارات العربية – الإسرائيلية المتبادلة كانت مسئولة بشكل خاص ولم تكن تصل الى حد الإثارة . كما أن عمليات الانتقام الإسرائيلية لم تكن تجديداً وإنما كانت تسير على نمط واحدة بواحدة . وعلى كل حال فإن حدة وعدد الاشتباكات العربية / الإسرائيلية بدأت تتصاعد في أواخر العام ١٩٥٣ ومطلع العام ١٩٥٤، وكان ذلك بصفة خاصة على الجبهتين الشرقية والجنوبية. وحدث بعد ذلك في شهر يناير من العام ١٩٥٥ الميلادي أن أخذت الأحداث منعطفاً حرجاً على الجبهة الجنوبية: فقد بدأت وحدات عصابات الفدائيين العرب، التي تحصل على غطاء من نيران المدفعية / الهاون، القيام بعمل شبه حربي وعلى مستوى صغير في كل أنحاء غزة ومنطقة النقب . فقد اتخذ عبد الناصر الترتيبات اللازمة للعمل الفدائي الحر المحدود على طول الحدود الأردنية – السورية الوسطى وعلى الحدود الشمالية اللبنانية – الإسرائيلية، وقد حثت نشاطات الفدائيين في الفترة من العام ١٩٥٥ الى العام ١٩٥٦ الميلاديين كلاً من الأردن وسوريا على القيام بأعمال عسكرية مستقلة. وإذا ماسلمنا بحساسية إسرائيل للخسائر (وبخاصة في المعارك غير الحاسمة التي تقوم على أساس لاحرب ، لاسلم)، نجد أن دورة تصعيد الرد العربي/الرد الإسرائيلي المضاد تعد من قبيل المستحيل.

ويبدو أن العرب في تلك الفترة قد عثروا على ثقب في منظمة الردع الإسرائيلي بعد الحرب. وبينما لانجد في تلك الفترة حادثة واحدة تبرر القيام بانتقام إسرائيلي كبير، فإن المحصلة النهائية لغارات الفدائيين، والقصف المصري/الأردني فضلاً عن نيران الأسلحة الصغيرة كانت السبب في ارتفاع مستوى الخسائر الإسرائيلية. وكانت التوقعات الاسرائيلية بزيادة معدلات الخسائر تحتم القيام برد فعل إسرائيلي حاسم، ولكن المسائل الحرجة الخاصة بالنسبة والتناسب تدخلت في ذلك وبخاصة ما مقدار القوة اللازمة لمثل هذا العمل؟ وفي أي وقت يمكن القيام به؟ وما هي الأهداف التي سيتم الهجوم عليها؟ وما هو الشكل الذي سيتخذه الهجوم؟ وبناء عليه، فإن استراتيحجية الانتقام المبدئية الإسرائيلية كانت غير واضحة المعالم: سوف تتقيد الحكومات

العربية... إذا ما أصبح واضحا أمامها أن سرقة بقرة واحدة ستضر بقرية بكاملها، وأن مقتل يهودي واحد سوف ينزل الخطر بسكان غزة...[٣٩].

من هنا فإن المرحلة الأولى من الانتقام الإسرائيلي (من أواخر العام ١٩٥٣ وحتى نهاية العام ١٩٥٤) كانت مثار جدل ونقاش إلى حد كبير. فقد كان الإسرائيليون في تلك الفترة يريدون إجبار الحكومات العربية على تقييد التسلسل العربي الخاص والسيطرة عليه، بمعنى أن تفعل هذه الحكومات شيئاً (إجبار إيجابي) بدلاً من ألا تفعل شيئاً (إجبار سلبي). وقد قدم ديان من الحجج مايؤيد أن الدافع إلى العمل العربي المسئول يحتم أن يكون "قاسياً وحقيقياً ومؤكداً" بمعنى إنزال الضرر الذي لايرضى عنه المجتمع العربي في كل أنحائه[٤٠]. من هنا فقد بدأ السكان المدنيون العرب يعانون من الخسائر القاسية. وعلى سبيل المثال قتل الإسرائيليون يوم ١٩٥٣/٨/٢٩ عشرين مدنيا وجرحوا ٨٠ آخرين في البوريج بغزة، وفي يوم ١٩٥٣/١٠/١٤ قتلوا ٦٦ وجرحوا ٨٥ في قبية Kibya في الأردن، وفي يوم ١٩٥٤/٣/٢٨ قتلوا ٩ وجرحوا ٢٨ في نحاليا Nahhalia في الأردن. وبينما نجد أن معدلات كل من الغارات التي ابتدأها العرب ومعدلات الخسائر الإسرائيلية قد انخفضت بعد الانتقام الإسرائيلي من قبية (١٩٥٣/١٠/١٤) ونحاليا (١٩٥٤/٣/٢٨) نجد أيضاً أن التأثير الإجباري لم يدم طويلاً. فقد بدأ العمل العربي يتزايد كما بدأت الخسائر الإسرائيلية تتزايد أيضاً طوال شهري مايو/يونيو من العام ١٩٥٤ الميلادي، وبخاصة على الجبهة الجنوبية. وقد أدى وصول الفدائيين الى المسرح في شهر يناير من العام ١٩٥٥ إلى مجرد زيادة اتجاه كان موجوداً بالفعل ودَفْعِهِ نحو التصعيد.

وقد أدى فشل استراتيجية الانتقام الإسرائيلي غير الواضحة إلى إجراء تغيير كيفي في هذه الاستراتيجية. ففي مطلع العام ١٩٥٥ الميلادي أصبحت العمليات الإسرائيلية أكثر حسما وانتقاء، كما بدأت توجه أصلاً إلى أهداف عسكرية عربية ، كما أصبحت أكثر توافقاً مع خبرة إسرائيل المتزايدة

---

(٣٩) موشى ديان، ***مفكرة سيناء*** (لندن: ويدنفيلد آند نيكولسون، ١٩٥٦).

(٤٠) أردف ديان قائلا: نحن لانستطيع منع وقوع كل حادث من حوادث القتل. ولكننا نستطيع تحديد ثمن غالٍ لدمائنا، ثمن يكلف المجتمع العربي كثيرا، وكذلك الجيش العربي أو الحكومة العربية ويجعلها تفكر في دفع مثل هذا الثمن. موشى ديان، "لماذا ترد اسرائيل الضربة"، وردت في دونالد روبنسون (اعداد) ***تحت النار: العام العشرون من صراع إسرائيل من أجل الحياة***، (نيويورك، نورتون، ١٩٦٨) ص ١٢٢-١٢٣.

في مجال تكتيكات الدروع خفيفة الحركة[٤١]. وقد جاءت هذه التغييرات نتيجة لخطين منطقيين أساسيين. أولهما، أن القيادة الإسرائيلية يحتمل أن تكون قد أدركت أن العمل العربي لايمكن ردعه، ومن ثم قررت قبول مستوى محدد من الخسائر التي يوقعها بها العرب. فقد كانت معظم الخسائر الإسرائيلية في العامين ١٩٥٣و١٩٥٤ نتيجة لنيران الأسلحة الصغيرة (حوالي ٨٢٪ و٩٠٪ كل على حدة) ، يضاف إلى ذلك أن الانتقام الإسرائيلي لم يشكل مواجهة مناسبة أو مؤثرة للقناص العربي الوحيد أو وحدة البنادق العربية الصغيرة. وعلاوة على ذلك، فإن الاسرائيليين عندما بدءوا يردون بنفس اسلوب العرب (القنص ونيران الأسلحة الصغيرة) جرهم العرب إلى حروب استنزاف صغيرة : تستطيع فيها الأسلحة العربية غير الحديثة أن تنزل بالإسرائيليين المزيد من الخسائر، وهنا تصبح النتائج غامضة في أفضل الأحوال . وعلى سبيل المثال ، فإن حادثاً حدودياً صغيراً وقع على الحدود الأردنية/الإسرائيلية في يوم ١٩٥٤/٥/٨ ترتب عليه فتح نيران القناصين المتبادلة ودانات مدافع الهاون الصغيرة طيلة ثلاثة أيام بلغت الخسائر الإسرائيلية فيها ١٠ إصابات كما بلغت خسائر الأردن حوالي ٧-٨ إصابات.

أما ثاني هذين الخطين المنطقيين فهو أن القيادة الإسرائيلية قررت تطبيق القوة القاهرة بطريقة أكثر غموضاً وتعبيراً تشبه إلى حد كبير فكرة شيلنج Schelling عما أسماه " المساومة بالقوة " . معنى ذلك إن عمليات الانتقام الإسرائيلي تقرر لها أن تكون بمثابة " الدروس " للعرب . أما خصائص الانتقام - مثل التوقيت ، والكثافة ، والأهداف ، والشكل العام - فمن المفروض أنها هي التي تحدد مستويات وأنواع العمل العربي الذي لايطاق وبذلك تحدد مستويات وأنواع الخسائر الإسرائيلية التي لاتقبلها إسرائيل[٤٢] . ومن ثم كانت استراتيجية الانتقام هذه حساسة بصفة خاصة للعلاقة التي بين كل من الخسائر الإسرائيلية ومنظومات السلاح العربية الخاصة ، وكانت بنية عمليات الانتقام الإسرائيلية توضح منظومات السلاح التي كانت تستثير الإسرائيليين ولايقبلونها . من ذلك ، على سبيل المثال ،

---

(٤١) بدأت إسرائيل تتلقى من فرنسا في الفترة مابين العام ١٩٥٤ والعام ١٩٥٥ دبابات حديثة من بينها ١٠٠ دبابة ايه. إم. اكس-١٣ في العام ١٩٥٤ و٥٠ دبابة طراز إم-٤ شيرمان (مزودة بمدافع عيار ١٠٠ مم) في العام ١٩٥٥. راجع كتاب سيبيري ***تجارة السلاح مع العالم الثالث***، ص ٨٤٣.

(٤٢) راجع مناقشة شيلنج "المساومة الضمنية" ومصطلح العمل العسكري في كتاب توماس شيلنج ***السلام والنفوذ*** (نيوهافن: ييل يونيفرستي برس، ١٩٦٦).

أن المدفعية المصرية في العام١٩٥٥ وبطاريات الهاون الثقيل بالقرب من غزة وفي المنطقة الدفاعية العسكرية في سيناء بدأت في قصف المواقع الإسرائيلية (وبخاصة في شهور مارس / ابريل وأغسطس / سبتمبر) مما أدى إلى زيادة الخسائر الاسرائيلية بشكل كبير (حوالي ٣٥٪ من إجمالي خسائر إسرائيل في العام ١٩٥٥). وردت إسرائيل بضربة شديدة وجهتها للبطاريات المصرية (غارة الوحدة المدرعة التي حدثت في يوم ١٩٥٥/٥/١٩ ، والقصف الثقيل بالقنابل يوم ١٩٥٥/٣/٣ ، ووحدة الدروع / الكوماندو يوم ١٩٥٥/١٠/٢٨) ، وأكدت إسرائيل بذلك أن اعتماد مصر على / نيران المدفعية / الهاون الثقيل لن تتحمله إسرائيل وانه سوف يترتب عليه عقاب حاسم عن طريق الدروع الإسرائيلية و / أو المدفعية[٤٣] . ويبدو أن هذه السياسة كانت فعالة ومؤثرة قبل حملة سيناء في العام ١٩٥٦ إذ أن حوالي ١١٪ من خسائر إسرائيل في كل من سيناء / غزة في العام ١٩٥٦ (وهو مايعادل ٦٪ من اجمالي خسائر ماقبل الحرب) كانت نتيجة لقصف المدفعية المصرية[٤٤] .

وقد ارتكزت تلك التعديلات التى حدثت في استراتيجية الانتقام الإسرائيلية على تفوق إسرائيل الكيفي في إملائها شروط الصراع بما يناسبها تماماً. فقد كانت إسرائيل تأمل من وراء الضربة المنتقاة التي تنفذها باستعمال طوابير المدرعات المدربة تدريباً جيداً، أو باستعمال وحدات الكوماندو، أو أطقم الهاون، كانت تأمل أن يستطيع كل ذلك أن يوصل للعرب مفهوم المقبول وغير المقبول من تصرفاتهم . كما كانت تأمل أن يؤدي استغلالها غناصر خفة الحركة، والسرعة المباغتة فضلا عن القدرة الفائقة

(٤٣) ثمة حادث صغير من حوادث استعراض القوة وقع في شهر ابريل من العام ١٩٥٦ فعندما بدأت المدفعية المصرية في قصف المراكز السكانية المحيطة بالنقب الإسرائيلي، ردت إسرائيل بنقضها للقيود المسبقة المفروضة على الأهداف. فقد قامت البطاريات الإسرائيلية بقصف مدينة غزة بدلا من قصف البطاريات المصرية، وبذلك تكون إسرائيل قد فرضت قيودا كيفية على العمل العربي المقبول.

(٤٤) ليس معنى ذلك أن الخسائر الإسرائيلية العامة تناقصت: فقد وصل إجمالي الخسائر المحققة إلى حوالي ١٧١ شخصا في العام ١٩٥٥ و ١٧٤ شخصا في العام ١٩٥٦ (قبل حملة سيناء). وعلى كل حال، فإن منظومات السلاح العربية التي استثارت إسرائيل في سيناء/منطقة غزة قد تغيرت بالفعل؛ ففي العم ١٩٥٦ أنزلت الألغام خسائر تقدر بحوالي ٢٨ إصابة، ٤٤ إصابة نتيجة الأسلحة الصغيرة. راجع الشكل ٩ب.

شكل (٩)

تعاظم الخسائر الإسرائيلية على الجبهات ومنظومات السلاح قبل حملة سيناء*

أ. اجمالي الخسائر الإسرائيلية في العام ١٩٥٥

	السويس/ سيناء		غزة/ النقب		الأردن		سوريا		لبنان		اجمالي	
	ق	جـ	ق	جـ	ق	جـ	ق	جـ	ق	جـ	ق	جـ
ألغام	-	-	٦	٧	-	-	-	-	-	-	٦	٧
مدفعية	صفر	١	٧	١٣	-	-	-	-	-	-	٨	١٤
أسلحة صغيرة	صفر	١	١٧ و ٣م	٤٣	٩ و ٢م	٨	٢	-	٣م	-	٢٦ و ٨م	٥٤
هاون	صفر	١	١٠	١٦	-	-	-	-	-	-	١٠	١٧
قنابل	-	-	١م	٢٢م	-	-	-	-	-	-	١م	٢٢م
اجمالى	صفر	٣	٤٠ و ٤م	٧٩ و ٢٢م	٩ و ٢م	٨ و ٢م	٢	-	١ و ٣م	-	٥٠ و ٩م	٩٢ و ٢٢م

م = مدني – ق = قتلى – ج = جرحى

* المعيطات التي في هذين الجدولين استقيتها من مصادر مختلفة ، منها الروايات اليومية في جريدة الجروساليم بوست ، ومن دورية الشرق الأوسط وتقارير مراقبي الهدنة التابعين للأمم المتحدة[٤٥].

(٤٥) بلغ اجمالي الخسائر الإسرائيلية نقلا عن المتحدث الرسمي بلسان جيش الدفاع الإسرائيلي في الفترة ما بين حرب العام ١٩٤٨-١٩٤٩ وحملة سيناء (٢٢٢ قتيلا و ٥٨٠ جريحا من العسكريين) و (٢٤٦ قتيلا و ٤٧٧جريحا من المدنيين). ولا توجد تفريدات مفصلة لهذه الخسائر. ولكن اجمالي الخسائر السابقة أكدته وتحققت منه.

شكل (٩)

ب. إجمالي الخسائر الإسرائيلية في العام ١٩٥٥

	السويس/ سيناء		غزة/ النقب		الأردن		سوريا		لبنان		اجمالي	
	ق	جـ	ق	جـ	ق	جـ	ق	جـ	ق	جـ	ق	جـ
ألغام	٥	١٨	صفر	٥	–	–	صفر	٣	–	–	٥	١٦
مدفعية	–	–	٢	٦	–	–	–	–	–	–	٢	٦
أسلحة صغيرة	صفر	١٥	١٠ و ٦م	١٠ و ٣م	٣٣ و ٤م	٢٤ و ١٦م	١	١	صفر	١	٤٤ و ١٠م	٥١ و ١٤م
هاون	–	–	–	–	–	–	٢م	صفر	–	–	٢م	صفر
قنابل	–	–	–	–	٤م	٥م	–	–	–	–	٤م	٥م
اجمالى	٥	٣٣	١٢ و ١٦م	٢١ و ٣م	٣٣ و ٨م	٢٤ و ٢١م	١ و ٢م	٤	صفر	١	٥١ و ١٦م	٨٣ و ٢٤م

م = مدني – ق = قتلى – ج = جرحى

على العمل الجماعي إلى تقليل اعداد الخسائر الإسرائيلية التي كانت تتكبدها في الأعمال الانتقامية. وعلاوة على ذلك، فإن هدف الانتقام كان يناسب القدرات الإسرائيلية تماما: فلم تعد إسرائيل بحاجة إلى إجبار العرب على أن يفعلوا شيئاً (من قبيل السيطرة الحاسمة على التسلل العربي بكامله)، وإنما لتجبرهم على ألا يفعلوا شيئاً (مثل غارات الفدائيين، أو قصف المواقع الحدودية الإسرائيلية).

وعلى كل حال، حدثت في عملية الردع بعض الأخطاء الحرجة طوال سياسة الإنتقام في الفترة ما بين العام ١٩٥٥ والعام ١٩٥٦ الميلاديين. وأول هذه الأخطاء هو أن نمط الغارات الانتقامية الإسرائيلية أصبح مكرراً

ومعاداً؛ كما أصبحت القوات العربية قادرة على توقع زمن وقوع الهجوم الإسرائيلي والأهداف التي سيقع عليها. ونظراً لأن الانتقام الإسرائيلي كان يوجه في العادة إلى منشئات عسكرية، فقد قام العرب بدعم وتقوية مناطق الأهداف الرئيسية. وترتب على ذلك أن قلل العرب من عنصر المباغتة، وبذلك أخذت الخسائر الإسرائيلية تزيد زيادة كبيرة من جديد(٤٦).

الخطأ الثاني أنه بينما كانت ديبلوماسية القهر تؤتي بعض ثمارها في مواجهة العرب، فإن عصابات الفدائيين كانت أقل تقبلاً لهذه الاستراتيجية نفسها. معنى ذلك أن القهر الإسرائيلي استطاع أن ينزل بالحكومات العربية كلفة باهظة (تدمير الدور، والجسور، وشبكات الدفاع ... الخ)، ويحتمل أن تكون القوات التقليدية العربية قد فهمت إشارات إسرائيل إلى منظومات السلاح غير المقبولة . ورغم ذلك، لم يكن لتقنيات المساومة بالقوة أثر على الفدائيين: إذ لم يكن لديهم ماهو مادي كي يفقدوه على هذا الطريق، وربما فسر الفدائيون المحاولات التي بذلتها إسرائيل لتحديد الصراع، على أنها إشارات إلى ضعف إسرائيل وانكشافها وتعرضها. وبرغم الغارات الكبيرة التي شنتها إسرائيل بالمدرعات على قواعد الفدائيين في غزة/سيناء (أيام ١٩٥٥/٥/٢٨، و ١٩٥٥/١٠/٢٨، و١٩٥٥/١١/٢٣، و١٩٥٦/٨/١٣) فإن انخفاض مستوى العمل الفدائي لم يدم أكثر من ثلاثين أو أربعين يوماً، فقد بدأت الخسائر الإسرائيلية تتزايد باضطراد على الجبهة الجنوبية، في الفترة من مايو/يونية وسبتمبر/أكتوبر من العام ١٩٥٦. ووصل هذا التصاعد في الخسائر الإسرائيلية إلى ذروته في اليوم الحادي والعشرين من شهر أكتوبر من العام ١٩٥٦ عندما أدت الانفجارات التسع هي ونيران الأسلحة الصغيرة إلى مقتل ٣٠ إسرائيلياً.

واستقاء من معطيات الخسائر في تلك الفترة نجد أن رغبة إسرائيل

---

(٤٦) بغض النظر عن قصور الانتقامات العسكرية الأولى في تقليل مستوى الخسائر التي نتجت عن العمل الذي بدأه العرب، فقد اكتملت تلك الانتقامات بالقليل من الخسائر أو دون حدوث خسائر اسرائيلية. وهذه الانتقامات عندما نقابلها بالشكل العام لانتقامات الفترة مابين العام ١٩٥٥ والعام ١٩٥٦ نجد أن هذه الأخيرة ترتبت عليها خسائر كثيرة: وأهم عملين رئيسيين في هذه الفترة هما: غارة غزة في يوم ١٩٥٥/٨/٢٨ وقلقيلية في يومي ١٠و١١ من شهر اكتوبر من العام ١٩٥٦. التي نتج عنهما أكثر من ٥٠ إصابة إسرائيلية (ففي غزة قتل ٨ أشخاص وجرح ١٣ شخصا، وفي قلقيليه قتل ١٨ شخصا وجرح ١٢ شخصا).

في تحييد الفدائيين هي التي مهدت الطريق بشكل أساسي أمام حملة سيناء في اليوم التاسع والعشرين من شهر أكتوبر من العام ١٩٥٦. فقد انحدر نمط الرد العربي/الرد الإسرائيلي المضاد إلى حرب استنزاف باهظة التكاليف، أو إن شئت فقل كساد عسكري محتمل يستطيع فيه التفوق العربي – العددي أن يخل بتوازن القوة العسكرية في غير صالح إسرائيل [٤٧]. وقد أدى توقع إسرائيل استمرار الاتجاه نحو حالتي اللاسلم واللاحرب (كما تعكسه معدلات الخسائر الإسرائيلية) واحتمال استمرار ذلك الوضع الى أجل غير مسمى، إلى إحداث تغيير مثير في مستوى الرد العسكري الإسرائيلي.

جـ. الحرب الوقائية، والردع المنظم وحرب الإجهاض:

الاستراتيجية الإسرائيلية

في الفترة من العام ١٩٥٧ إلى العام ١٩٦٧

أعطى تصعيد عنف الفدائيين في الفترة مابين العام ١٩٥٥ والعام ١٩٥٦ إسرائيل ذريعة لرفع الصراع إلى مستوى أكثر انسجاماً مع الأولويات الاستراتيجية الإسرائيلية. وإذا ما سلمنا بحساسية إسرائيل لاجمالي الخسائر –من ناحية– وتفوقها الكيفي في التنظيم العسكري –من الناحية الأخرى– نجد أن القيادة المدنية والقيادة العسكرية لم تكونا راضيتين عن إطالة المستوى المنخفض غير الحاسم للصراع [٤٨]. وقد توقع ديان ثلث

(٤٧) اخذت حرب الاستنزاف والزيادة المضطردة في الخسائر الإسرائيلية بعدا استفزازيا في اطار صفقة الاسلحة المصرية/التشيكية (سبتمبر من العام ١٩٥٥ الميلادي). وكما سبق أن أوضحنا فان قدرة إسرائيل على التقرير والتحديد كانت ترتكز على تفوقها في الهجوم الحاسم، ولما كانت إسرائيل تسلم دوما بأن الوقت في صالح العرب فان اتخاذ قرار إسرائيلي بالحرب الشاملة كان يرتبط ارتباطا مباشرا بالتغيرات المدرجة ضمن التوازن العسكري. وقد كانت صفقة الأسلحة تهدد بالغاء التفوق الهجومي الإسرائيلي، كما كانت ستدعم تكتيكات العرب الخاصة بالخلو من الحرب. ومن هنا فان زيادة معدلات الخسائر الإسرائيلية عندئذ هي التي استحثت دافع الحرب الوقائية الذي كان موجودا من قبل. راجع هوروتز Horowitz مفهوم إسرائيل للأمن الوطني ص ٥٤.

(٤٨) وصلت الخسائر الإجمالية نقلا عن المتحدث الرسمي بلسان جيش الدفاع الإسرائيلي في تل أبيب الى حوالي ١٥٤٣ بين قتيل وجريح وذلك في الفترة من ٢٨ اكتوبر من العام ١٩٤٩ إلى العام ١٩٥٦ الميلاديين، وكان من بين هذه الخسائر ٨٠٢ من العسكريين (٢٢٢ قتيل و ٥٨٠ جريح)، و ٧٤١ من المدنيين (٢٦٤ قتيل و ٤٧٧ جريح). وإلى حد كبير فان النسبة المئوية من بين هذه الخسائر حدثت في الفترة ما بين شهر اكتوبر من العام ١٩٥٤ والعام ١٩٥٦.

الحاجة إلى التغيير في السياسة قبل القيام بحملة سيناء حيث قال : ... نحن لانستطيع الاستمرار في حالة اللاسلم واللاحرب هذه ، و ... يجب أن نجبر جيراننا العرب على الخيار بين وقف الإرهاب أو ملاقاتنا في حرب شاملة(٤٩). فعندما قامت إسرائيل بانتقاماتها طبقاً لمبدأ : واحدة بواحدة أسفر ذلك عن حرب الاستنزاف وعندما قامت بتنفيذ استراتيجية الانتقامات الحديثة المنتقاة، ضاع تأثير الردع الإسرائيلي على الفدائيين . ومن هنا فقد انجرفت الخيارات السياسية- العسكرية الإسرائيلية انجرافا حتميا في اتجاه ضربة على نطاق واسع بطريقة الحرب الوقائية ، وهو الخيار الذي يمكن به استغلال عناصر الاستراتيجية الإسرائيلية (المباغتة والسرعة، والخداع، وخفةالحركة) على نحو أفضل.

وقد كانت حملة سيناء (عملية كادش Cadesh) مثل حملة حرب العام ١٩٤٨-١٩٤٩ (عملية ديسمبر Horev) تدريباً على فن المناورة إلى حد كبير، الأمر الذي أدى إلى التأكيد على صلاحية الاقتراب غير المباشر. فقد استطاعت إسرائيل خلال أيام قلائل (من ٢٩ من أكتوبر إلى ٥ من نوفمبر من العام ١٩٥٦) أن توقع الاضطراب في الدفاعات المصرية، وطوقت القوات المصرية الرئيسية في جيوب منعزلة، وغنمت بذلك عشر سنوات ونصفا من السلام النسبي على الجبهة الجنوبية. ودراستنا لمدى العملية، تكشف أن الإخلاء الفعلي لقواعد الفدائيين في غزة نتجت عنه خسائر قليلة (١٧قتيلاً و ٨٥ جريحا). بينما خسرت إسرائيل أكثر من هذا العدد بكثير عندما قامت بكسر حشود المدرعات/المدفعية على طول مفترق الطرق في أبو عجيلة: فقد كبد المصريون اللواء العاشر الإسرائيلي مشاة واللواء الرابع والثلاثين الإسرائيلي المدرع خسائر تقدر بحوالي ١١٢ شخصاً مات معظمهم في القصف المصري وحقول الألغام المصرية(٥٠). ومع ذلك، وبرغم تأثير

---

(٤٩) مضى ديان إلى القول: ... بوسعنا تحقيق ذلك بطريقتين. أولاهما أن نقوم بضرباتنا الانتقامية في وضح النهار، مستخدمين في ذلك الدبابات والطائرات ... وثانيتهما هي أن نعبر الحدود، ونستولي على المواقع الرئيسية التي تتحكم في أرض العدو ثم نجعل جلاءنا عنها مشروطا بوقف الإرهاب العربي. راجع كتاب ديان، ***مفكرة سيناء*** ٥٦-٥٧. ونقلا عن بعض المحللين فإن ديان بوصفه رئيسا للأركان في الفترة من العام ١٩٥٥ الى العام ١٩٥٦، كان يحبذ الانتقام الثقيل توقعا لرد فعل على شكل تصعيد متبادل يؤدي في النهاية إلى حرب وقائية. راجع كتاب هورتز، ***مفهوم إسرائيل للأمن الوطني***، ص٥٥.

(٥٠) استخلصت مفردات الخسائر التي أوردتها آنفا من معطيات وردت في ثنايا تعليقات ديان على المعركة في كتابه، ***مفكرة سيناء***، ومن كتاب جي. بوير بل، ***الحرب الطويلة*** (أنجلود كليفز، نيوجرسي: برنتس هول إنكوربوريشن ١٩٦٩ .

قوة النيران الدفاعية المصرية فقد استطاع اليهود طرد الجيش المصري بفضل التزامهم بمبادئ الاقتراب غير المباشر.

وكما كان الحال في الحرب العربية / الإسرائيلية الأولى فإن تناولنا لمعارك سيناء الواحدة بعد الأخرى يستحق المزيد من التحليل المفصل ، ومع ذلك فإن الدروس التي استفادتها اسرائيل من حملة سيناء هي الأكثر اتصالاً بتطور عملية الربط بين الديموغرافيا والاستراتيجية . وقد توصل خبراء الاستراتيجية الإسرائيلية في تحليلهم الذي قاموا به بعد الحرب ، إلى أن هجوم سيناء كان يتسم بالبطء الشديد وكلف إسرائيل ثمناً باهظاً في الأرواح. وانتقل هؤلاء الخبراء، في ضوء هذه الاستنتاجات، إلى تعديل كل من نظريات القوة الإسرائيلية ومركباتها. وجاءت مجالات التغيير الأساسية على النحو التالي:

١. تقليل اعتماد إسرائيل على وحدات المشاة المستقلة؛

٢. زيادة دور منظومات السلاح الحديثة البرية والجوية، وبذلك يمكن اكتساب مقدرة مشتركة تجمع بين خفة الحركة العالية/قوة النيران العالية؛

٣. ابتكار شكل من أشكال "استراتيجية الاقتراب المباشر" يكون مكملاً لاستراتيجية "الإقتراب غير المباشر" الإسرائيلية الأساسية.

وتعد بلورة هذه التغييرات طوال الفترة مابين العام ١٩٥٧ والعام ١٩٦٧ نقطة تحول بارزة في مقدرة إسرائيل على تخفيف المساوئ الديموغرافية الكمية واستغلال المزايا الديموغرافية الكيفية.

أما بخصوص النقطة الأولى فقد تحملت وحدات المشاة الإسرائيلية الجزء الأكبر من الخسائر الإسرائيلية (وهو مايقدر طبقاً للشكل رقم ١٠ بحوالي ٥٣٩ شخصاً أو مايزيد على ٦٠٪ من إجمالي الخسائر) . وبوسعنا أن نعزو الكثير من هذه الخسائر إلى تكتيكات بليتز كرايج الخاصة بألوية المدرعات : إذ تستطيع وحدات الدبابات الإسرائيلية الاختراق في المسافة ما بين المواقع الدفاعية المصرية بقليل من القتال الفعلي، وتتسابق بسرعة إلى أهداف سبق تحديدها في منطقة المؤخرة . ونتيجة لذلك كانت وحدات المشاة تترك لتوجيه الضربات النهائية والقيام بعمليات التطهير . ولما كانت رؤوس الرماح المدرعة الإسرائيلية تترك الكثير من قوة النيران الدفاعية المصرية سليمة دون المساس بها ، فقد كانت المدفعية المصرية/شبكات الدبابات تقبض الثمن باهظاً من قوات المشاة الإسرائيلية.

شكل (١٠)

الخسائر الإسرائيلية في حملة سيناء موزعة على الوحدات[٥١]

الوحدة	إجمالى الافراد	قتلى	%لاجمالى الافراد	جرحى	%لاجمالى الافراد	اجمالى الخسائر	%لاجمالى الافراد
اللواء ٢٠٢ مظلات	٥٠٠٠-٦٠٠٠	٤٢	٠٠٨ر	١٢٩	٠٢٤ر	١٧١	٠٣١ر
اللواء التاسع المشاة	٥٠٠٠-٦٠٠٠	١٣	٠٠٢ر	٣٧	٠٠٧ر	٥٠	٠٠٩ر
اللواء الرابع المشاة	٥٠٠٠-٦٠٠٠	٤	٠٠١ر	٣٦	٠٠٧ر	٤٠	٠٠٧ر
اللواء السابع المدرع	٥٠٠٠-٦٠٠٠	١٥	٠٠٣ر	٨٨	٠١٦ر	١٠٣	٠١٩ر
اللواء العاشر المشاة	٥٠٠٠-٦٠٠٠	٤	٠٠١ر	٤٨	٠٠٩ر	٥٢	٠١٠ر
اللواء ٣٧ المدرع	٥٠٠٠-٦٠٠٠	٢٨	٠٠٥ر	٩٤	٠١٧ر	١٢٢	٠٢٢ر
اللواء الأول المشاة	٥٠٠٠-٦٠٠٠	١٨	٠٠٣ر	١٠٦	٠١٩ر	١٢٤	٠٢٣ر
اللواء ٢٧ المدرع	٥٠٠٠-٦٠٠٠	١٥	٠٠٣ر	١١٤	٠٢١ر	١٢٩	٠٢٤ر
الواء الحادي عشر المشاة	٥٠٠٠-٦٠٠٠	١٠	٠٠٢ر	٦٣	٠١٢ر	٧٣	٠١٣ر
اللواء الثانى عشر المشاة	٥٠٠٠-٦٠٠٠	٧	٠٠١ر	٢٢	٠٠٤ر	٢٩	٠٠٥ر
	٥٠٠٠٠-٦٠٠٠٠	١٥٦	٠٠٣ر	٧٣٧	٠١٣ر	٨٩٣	٠١٦ر

* يضم اللواء الإسرائيلي عادة مابين ٥٠٠٠-٦٠٠٠ شخص؛ ولم تتيسر لي اعداد محددة عن الوحدات السابقة. وعند حساب النسبة المئوية نسبة لإجمالي الأفراد اتخذت الرقم ٥٥٠٠ أساساً للوحدات المستقلة والرقم ٥٥٠٠٠ للوحدات مجمعة.

---

(٥١) تم استنباط معطيات الخسائر في الشكل رقم ١٠ بجمع ماورد في تعليقات ديان على المعارك مع ما أورده بوير بل وما ورد عن الخسائر في ملحق الدراسة التي قام بها ديان. راجع كتاب ***مفكرة سيناء*** وكتاب بوير بل، ***الحرب الطويلة***. ومع ذلك، ونظرا للأجزاء الكثيرة المحذوفة من الكتابين فان أيا منهما لم يورد قائمة دقيقة بالخسائر. ونقلا عن المتحدث الرسمي باسم جيش الدفاع الإسرائيلي فقد وصلت الخسائر الاجمالية إلى ١٠٨٠ شخص (١٩٠ قتيلا و٨٩٠ جريحا) ولم تتيسر لي آية تفريدات أخرى حول هذا الموضوع.

وتنبثق النقطة الهامة الثانية من تحليلنا للنقطة الأولى. فمع حصول جيش الدفاع الإسرائيلي على الدبابات والطيران المتقدم عشية حملة سيناء استطاع أن يثبت نجاح منظومتي قوة النيران العالية، وخفة الحركة العالية المحتملتين أيضاً في البيئة العسكرية المعادية في الشرق الأوسط(٥٢). وإذا ما سلمنا بطبيعة الأرض والطقس في سيناء نجد أن وحدات المدرعات والطيران كانت تعد أساسية في تأسيس التفوق الكيفي (النوعي) الإسرائيلي. والأهم من كل ذلك أن حصول إسرائيل على المزيد من السلاح والتغييرات التي طرأت على مركب القوة سمحت لإسرائيل باستغلال قوة بشرية محدودة في الحصول على قوة نيران متزايدة. وفي السنوات التي أعقبت الحرب قام جيش الدفاع الإسرائيلي بمراجعة مسألة اعتماده على المشاة، وبذلك قلل من احتمال تكرار معدلات الخسائر التي خسرها في سيناء.

أما مجال التعديل الثالث فقد انصب على خطوط العمل الارشادية في الاستراتيجية الإسرائيلية. فقد كشفت حملة سيناء أخطار اعتماد إسرائيل على "الاقتراب غير المباشر" فلم تكن ميول مصر الدفاعية الخطية، التي تسير على هدي من "الاسلوب – السوفيتي"، تناسب الهجوم غير المباشر أو تصلح له؛ وأن جيش الدفاع الإسرائيلي عندما يُقر الهجمات المباشرة باعتبارها ملجأ أخيراً، فإن "الاقتراب غير المباشر" يمكن أن يؤدي في النهاية إلى زيادة مستويات الخسائر(٥٣). ومن ثم فقد بدأت القوات الإسرائيلية في أعقاب حملة سيناء، تدريباً مكثفاً على عمليات الاقتحام بطريق الإقتراب المباشر. وبذلك أصبح "***الاقتراب التكتيكي غير المباشر***" مُحدِّداً أساساً في نجاح "***الاقتراب الاستراتيجي غير المباشر***" بشكل عام.

ومع ظهور سباق التسلح العربي / الإسرائيلي في العام ١٩٥٥ استطاعت إسرائيل ترجمة الدروس التي استفادتها من حملة سيناء إلى تعديلات في مركب القوة على وجه السرعة. وترتيباً على ذلك فإن الفترة من العام ١٩٥٧ إلى العام ١٩٦٧ الميلاديين يمكن اعتبارها فترة تحديث

---

(٥٢) حصلت إسرائيل في شهر أكتوبر من العام ١٩٥٦ الميلادي على مالا يقل عن ١٠٠ دبابة شيرمان، و ٣٦ طائرة مستير ٤–أ من فرنسا. راجع سبري، ***تجارة السلاح مع العالم الثالث***، ص ٨٤٣. كان الارتجال الاستراتيجي فيما مضى هو الذي يعوض الفجوات المادية في مركبات القوة الإسرائيلية (راجع التعليق على ص ٣٣و٣٤)؛ ومع ذلك، فإن إسرائيل بعد ما حصلت عليه من أسلحة في الفترة مابين العام ١٩٥٥ والعام ١٩٥٦ استطاعت سد الفجوات الأساسية وبذلك قل اعتمادها على تحاشي المواجهات المباشرة (اقتراب غير مباشر) وبذلك زاد اعتمادها على استعمال منظومات الأسلحة المتقدمة في المناطق الحاسمة.

(٥٣) هاندل، ***العقيدة السياسية – العسكرية الإسرائيلية***، ص٢٥.

للقوات العسكرية الإسرائيلية . ففي أوائل الستينيات ميكنت إسرائيل قواتها البرية كلها وحولتها إلى قوات راكبة، بما في ذلك اركاب مدافع الهاون والمدافع المضادة للدبابات على عربات نصف جنزير. ولاتزال أعظم النتائج التي ترتبت على صراع العام ١٩٥٦ الميلادي تتمثل في بروز كل من المدرعات والقوة الجوية: فقد كانت المهام العاجلة التي تواجه إسرائيل تتمثل في تطوير دبابة هجوم حديثة -من ناحية- والحفاظ على التفوق الجوي – من الناحية الأخرى ، وذلك لسببين أولهما أن الدبابات البريطانية من طراز سنتوريون التي كانت لدى إسرائيل وكذلك ماكان عندها من دبابات ألمانية غربية من طراز إم–٤٨ لم تكن نداً للدبابات المصرية سوفيتية الصنع الجديدة من ت–٥٤، و ت–٥٥. ونظراً لغلاء أسعار الدبابات الهجومية الغربية المتقدمة فقد قام الفنيون الإسرائيليون بتحديث الدبابات الشيرمان التي حصلت عليها إسرائيل في العام ١٩٥٦ الميلادي بأن ركّبوا لها محرك ديزل، وزودوها بنظام تعليق جديد ومدفع فرنسي عيار ٩٠مم، كما زودوا الدبابات السنتوريون والدبابات ام ٤٨ بمدافع بريطانية عيار ١٠٥مم، يضاف إلى ذلك أن إسرائيل كانت تتطلع إلى مواجهة المزايا العربية فيما يخص أعداد الدبابات وأعمارها عن طريق مستويات الصيانة العالية للدبابات والتدريب الجيد لأفرادها . ثانياً، حاولت إسرائيل استهدافاً منها للحفاظ على تفوقها الجوي أن تحصل على طائرات قاذفة – مقاتلة، كما زادت من توسيع تدريبها للأطقم الأرضية وأطقم الطيارين. وبحلول العام ١٩٦٢ الميلادي كانت القوة الجوية الإسرائيلية قد أدخلت ضمن تشكيلها الطائرة الميراج ٣ سي جي لمعاونة القاذفات (من طراز أوراجان م.د.٤٥٠ والفانتوم ٢–أ) ومساندة طائرات الاعتراض/المقاتلات (من طراز مستير ٤–أ، وفانتور ٢ ن، والسوبر مستير ب٢). وقد أدت التجديدات التي أدخلتها إسرائيل على كل من تسليح الطيران وزمن المناورة الى توسيع حجم قائمة(٥٤)القوة الجوية الإسرائيلية توسعاً كبيراً.

معنى ذلك أن الفترة ما بين العام ١٩٥٧ والعام ١٩٦٧ الميلاديين تعد قفزة على طريق ابتعاد إسرائيل عن منظومات القوة البشرية العالية واتجاهها نحو منظومات قوة النيران العالية. أي أن تفوق الأفراد الإسرائيليين من ناحية الكيف أصبح يناسب التفوق الكيفي في منظومات السلاح أيضاً. وهنا نجد أن البعد الديموغرافي في هذه التغييرات واضح وجلي: فقد سهلت العوامل الديموغرافية الإسرائيلية (التي منها الأفراد المهرة، وارتفاع المستوى التقني) تحول إسرائيل الى مركبات القوة الحديثة، وبالتالي أصبحت

(٥٤) استخلصت معطيات هذا القسم من كتاب هاندل، ***عقيدة إسرائيل العسكرية السياسية*** ص٤٢.

تلك المنظومات عموداً فقرياً لقوة الردع/خوض الحرب التي ارتبطت بتخفيض خسائر إسرائيل إلى أقل حد ممكن. يضاف إلى ذلك، أن تلك التعديلات كانت ترمي بصفة خاصة إلى السماح لإسرائيل بنقل الصراع مستقبلاً بعيداً عن المناطق السكانية الإسرائيلية -من ناحية- وأن تملي شروطها الخاصة على ذلك الصراع من الناحية الأخرى.

كانت سياسة إسرائيل الدفاعية ، طوال فترة إعادة تنظيم جيش الدفاع الإسرائيلي وتحديثه (في الفترة من العام١٩٥٧ الميلادي حتى مطلع الستينات) تتركز في مطلبين هما : التحكم في صراع الحدود العربي الإسرائيلي، وردع العمل الفدائي الذي أخذ يتجدد في الجنوب. فقد بدأ العرب مثلما حدث في مطلع الخمسينيات يعتمدون على التوتر المستمر على الحدود لمنع إسرائيل من خلق خطوط حدودية واقعية ودائمة وآمنة. وفي مقابل ذلك بدأت إسرائيل تواجه كارثة استراتيجية معروفة لها . فنحن إذا ماسلمنا بمستوى القوة البشرية المنخفض في قوات جيش الدفاع الإسرائيلي النظامية من مَنْحى -نجد أن إسرائيل لم يكن بوسعها- من منحى ثان- أن تضع موقعاً للحراسة عند كل نقطة من النقاط التي يحتمل أن يحدث عندها تسلل عربي، فقد تعلمت إسرائيل طوال فترة صراع العصابات التي امتدت من العام ١٩٥٤ الى العام ١٩٥٦ ، أن تكتيكات العرب الصغيرة لمبدأ اضرب واهرب وتكتيكات القنص عبر الحدود يمكن أن تتولد عنها خسائر إسرائيلية كبيرة، وبذلك يمكن أن تعجل بنشوب صراع على نطاق أكبر وبالتالي خسائر أكبر أيضاً. ومن ناحية ثالثة، استشعرت القيادة الإسرائيلية حاجتها إلى تأسيس وجود إسرائيلي على طول المناطق منزوعة السلاح . وخلال سني ما بعد سيناء بدأت فرق الإنشاء الإسرائيلية في إخلاء الأرض وبناء مستوطنات جديدة في منطقة بحر الجليل ومنطقة صحراء النقب . ومع أن الوحدات العربية حُرِمَت من حرية الدخول إلى إسرائيل نفسها ، فقد بقي العمال والمستوطنون الإسرائيليون على طول خطوط المناطق منزوعة السلاح، أهدافاً سهلة في متناول مدى قوات الحدود العربية القريبة. وقد أجبر عمل العرب ضد هذه الأهداف إسرائيل على وضع أعداد كبيرة من أفراد الدفاع في مواقع بطول حدود المناطق منزوعة السلاح، وهو ما تمخض عن وجود المزيد من الأهداف المحتشدة المكشوفة لنيران الأسلحة الصغيرة العربية أو نيران المدفعية. وكانت الخطوة المحتملة التالية -حرب الاستنزاف الثابتة - لصالح العرب فقط[٥٥].

---

(٥٥) تعد هذه الاستراتيجية الخاصة مبدء أساسيا في الصراع العربي/الإسرائيلي. نه أنغامه الديموغرافية القومية الواضحة. فعندما حرم العرب من الدخول الى مراكز السكان الإسرائيليين في الداخل راحوا ينقرون المحيط واستطاعوا في النهاية جر الأفراد العسكريين الإسرائيليين إلى الخارج على طول خطوط الحدود المكشوفة.

وقد بدأ نمط الأحداث هذا يأخذ الشكل نفسه على طول المنطقة السورية/الإسرائيلية منزوعة السلاح، عندما بدأ العمال الإسرائيليون في تجفيف قطاع بحيرة الحولة وتحويل مياه نهر الأردن. فقد كانت الوحدات السورية طوال الفترة من يناير من العام ١٩٥٧ وحتى يناير من العام ١٩٦٣ الميلاديين، تداهم أطقم الإنشاء الإسرائيلية بصورة مستمرة، كما كانت تهاجم وحدات شرطة الحدود مما أسفر عن خسائر تقدر بحوالي ٥٠ شخصا خسرتهم إسرائيل بفعل نيران القناصة وبدلاً من أن تقوم إسرائيل بتكديس المزيد من أفرادها على طول الحدود، ردت على أساس من مركبات قوتها خفيفة الحركة التي جرى تطويرها. والمقصود بخفة الحركة هنا هو زيادة مدى عمل القوة الإسرائيلية. فقد كان على الوحدات الميكانيكة الصغيرة أن تعبر المنطقة منزوعة السلاح وتقوم بدورية على الأراضي السورية على أن تفلت من العقاب وتثبت أن الدفاع السوري مكشوف ومعرض أيضاً.

وعلى كل حال، فقد زادت حدة الردود العسكرية الإسرائيلية مع استمرار العدوان السوري المتدرج وعقب الهجمات السورية على منطقة بحر الجليل في شهر مارس من العام ١٩٦٢ وشهر يونيو من العام ١٩٦٣ الميلادي، قامت وحدات الهاون الميكانيكية/المدفعية ووحدات الأسلحة بضرب تحصينات الحدود السورية في اليوم السابع عشر من شهر مارس من العام ١٩٦٢ (وأنزلت بالسوريين خسائر تقدر بحوالي ٧٥شخصاً) كما قامت أيضا بضرب التحصينات في اليوم التاسع من شهر يونيو من العام ١٩٦٢ (وأنزلت بالسوريين خسائر تقدر بحوالي ٢٥شخصا) . وقد أسفرت هذه الهجمات عن تلفيات كثيرة؛ وعندما غيرت القوات الإسرائيلية مواقعها بسرعة لم تجد قوات الانتقام السورية سوى القليل من الأهداف العسكرية المماثلة. وبذلك جاءت رسالة إسرائيل للسوريين واضحة: نحن نرفض أن تجرونا إلى صراع الحدود الثابت -كما أننا في مقابل كل مجموعة من الأحداث السورية سنقوم باختراق المنطقة منزوعة السلاح -في الزمان والمكان اللذين نحددهما- ونشن عليكم انتقاماً عقابياً كبيراً. يضاف إلى ذلك، أن تفوق قواتنا في خفة الحركة سوف يقلل الخسائر الإسرائيلية ويزيد من الإحباط السوري.

ولم يكن من قبيل المباغتة أن بدأت الهاونات/المدفعية السورية في قصف مستوطنات الحدود الإسرائيلية، وهذا العمل -قصف الأهداف المدنية- هو الذي عجل بأهم التغييرات النوعية في استراتيجية الانتقام الإسرائيلية. وبعد قصف دان Dan وشير ياشيف Shear Yashev (خسرت إسرائيل فيها ١٦ شخصاً) قام الطيران النفاث الإسرائيلي بضرب البطاريات السورية على طول المنطقة منزوعة السلاح (وخسرت سوريا في ذلك ٣٥ شخصاً).

وكانت هذه المرة الأولى التي استخدمت إسرائيل الطيران بوصفه أداة للقهر: فقد أرسلت إسرائيل إشارة لسوريا مفادها أن قصف المستوطنات المدنية الإسرائيلية سترد عليه إسرائيل بتوجيه الضربات الجوية التي تفلت من العقاب، إلى البطاريات السورية. والأهم من ذلك كله، أن استعمال القوة الجوية بدأ يعكس ذلك التوازن الذي بدأ يظهر بين كل من مركبات القوة المتيسرة، وخصائص الاستراتيجية الإسرائيلية التي تنتهجها إسرائيل، وبين المقيدات الديموغرافية: فقد جاء الطيران النفاث بمثابة منظومة مرنة لها خفة حركة عالية فضلاً عن أنه يحتاج إلى أقل مستوى من القوة البشرية كي يعطي أعلى معدل لقوة النيران فيما وراء المراكز السكانية الإسرائيلية.

يمكن القول إذاً: أن سباق التسلح عقب حملة سيناء والعمليات السورية في الفترة من العام ١٩٥٤ إلى العام ١٩٦٤ الميلاديين جاء بمثابة الأساس في مواجهة إسرائيل لتكتيكات مبدئي "الخلو من الحرب" و"حرب الاستنزاف". كان الهدف الأساسي لإسرائيل أن تتحاشى تكرار تجربة الفترة من العام ١٩٥٤ الى العام ١٩٦٤، وهي الفترة التي تمخض العنف العربي منخفض المستوى الذي وقع في إطار "لاسلم،لاحرب' الغامض – عن مستوى من الخسائر *الإجمالية* التي لاترضى عنها إسرائيل. وبفضل تحديث إسرائيل لقواتها في أواخر الخمسينات ومطلع الستينات إستطاعت تطوير استراتيجية ديناميـة تقوم على أساس من خفة الحركة العالية، وقوة النيران العالية ومستوى منخفض من القوة البشرية. وبحلول العام ١٩٦٤ الميلادي كان "التفوق الجوي" هو المكوّن الرئيسي لهذه الاستراتيجية. معنى ذلك أن القوة الجوية كان يمكن استعمالها أداة مستقلة من أدوات الانتقام ضد البطاريات بخاصة ("المدفعية الطائرة")، وغطاءً واقياً لحماية العمليات البرية خفيفة الحركة. زد على ذلك، أن هذه التطورات كانت تناسب العناصر التقليدية في الاستراتيجية الاسرائيلية: وتحت العنوان الأشمل "الإقتراب غير المباشر" استطاعت وحدات الدفاع الإسرائيلي المزودة بالأسلحة الحديثة، استغلال التفوق الكيفي طوال محاولتها تخفيض مستوى الخسائر المحتملة(٥٦).

وعلى كل حال ، فقد حدث الاختبار الحقيقي للردع الإسرائيلي في شهر يناير من العام ١٩٦٥ الميلادي عندما بدأ نشاط تنظيمات منظمة التحرير الفلسطينية . فبرغم بعض الانتقادات العربية لاستراتيجية منظمة التحرير الفلسطينية قامت حركة فتح وحركة الصاعقة بشن الغارات وعمليات

(٥٦) وكما سبق أن أوضحنا، وبرغم الهجمات المباشرة التي قامت بها إسرائيل على المواقع العربية فقد أبقت الخطوط العريضة في الاستراتيجية الإسرائيلية على ارتباطها بـ "الاقتراب غير المباشر". ومن الواضح أن بروز القوة الجوية يؤكد على هذ النقطة.

التخريب في المستوطنات الإسرائيلية والممتلكات الوطنية (شبكة المياه والسكك الحديدية...الخ) طوال الفترة من العام ١٩٦٥ إلى العام ١٩٦٦ مستخدمة في ذلك الوحدات الصغيرة. وتركزت استراتيجية إسرائيل المضادة لذلك على حرمان العصابات من ملتجآت السلامة، ولذلك عمدت إسرائيل إلى ضرب حشود منظمة التحرير الفلسطينية فيما وراء الحدود العربية واسكات نيران التغطية القادمة من الدول العربية . ولذلك كانت هذه الإستراتيجية تهدف في أساسها إلى "نقل الحرب" إلى معسكرات منظمة التحرير الفلسطينية حيثما كانت، وبعثرة حشود العصابات وطردها إلى ماوراء مدى العمليات الإسرائيلية ، وتثبيط همة التعاون العربي الرسمي مع منظمة التحرير الفلسطينية (مساندتها بالمدفعية ... الخ). ومع تراكم الخسائر الإسرائيلية طوال العام ١٩٥٦ بصفة عامة والعام ١٩٦٦ بصفة خاصة ، بدأت إسرائيل تشغيل وحدات الكوماندو خفيفة الحركة، وقوات الواجب المدرع ، والطيران النفاث لضرب ملتجآت منظمة التحرير الفلسطينية في العمق . وقد انتهت هذه الغارات الى اقتحام مراكز رئاسة العصابات بالقرب من سموع Samu بالأردن بواسطة قوة مشتركة من المدرعات والمدفعية والطيران (وقد حدث هذا الإقتحام في اليوم الحادي عشر من شهر نوفمبر من العام ١٩٦٦ وبلغت خسائر منظمة التحرير الفلسطينية ٧٥ شخصاً).

إلى هنا، كانت انتقامات إسرائيل الجوية والبرية، من منظور الردع أو الإجبار، في الفترة من العام ١٩٥٦ إلى العام ١٩٦٦ الميلاديين، أقل تأثيراً بكثير جداً عن الإنتقام في الفترة مابين العام ١٩٥٤ والعام ١٩٥٦. أولا، لأن منظمة التحرير الفلسطينية أصبحت أقل اعتماداً على مساندة الدول العربية ومشاركتها لها أقل من اعتمادها على العمل الفدائي، ومن ثم أصبحت أقل احساساً بتقنيات "المساومة بالقوة" التي تتبعها اسرائيل وتنفذها من خلال الأسلحة المتطورة. وقد واجهت منظمة التحرير الفلسطينية القوات الاسرائيلية ببعض الأهداف المكتظة غير معسكرات العصابات الأساسية، كما يحتمل أن الضربات الجوية التي كانت القوة الجوية تنجح في شنها على الأهداف التي جرت العادة على إنشائها بالقرب من معسكرات اللاجئين) لم تكن المنظمة

---

(٥٧) راجع تحليل هركابي عن المواقف العربية من منظمة التحرير الفلسطينية في مقالة له بعنوان *العمل الفدائي والاستراتيجية العربية*، ص١٠.

شكل (١١)

تعاظم الخسائر الإسرائيلية طبقا لجبهة ومنظومة السلاح في فترة ماقبل حرب العام ١٩٦٧[٥٨]

أ. إجمالي الخسائر الإسرائيلية في العام ١٩٦٥

	السويس/ سيناء		غزة/ النقب		الأردن		سوريا		لبنان		اجمالي	
	ق	جـ	ق	جـ	ق	جـ	ق	جـ	ق	جـ	ق	جـ
ألغام	–	–	٦	٧	٣	٩	–	–	–	–	٣	٩
مدفعية	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
أسلحة صغيرة	–	–	–	–	٤	١٣	٥	١	–	–	٩	١٤
هاون	–	–	–	–	–	–	صفر	١	–	–	١	صفر
قنابل	–	–	–	–	صفر	٥ و ٦م	–	–	١٢م	١٩م	١٢م	٥ و ٢٥م
اجمالى	–	–	–	–	٧	١٧ و ٦م	٦	١	١٢م	١٩م	١٣ و ٢٨م	١٢ و ٢٥م

م = مدني – ق = قتلى – جـ = جرحى

* المصادر والأشكال التوضيحية هي نفسها الواردة ضمن الشكل ٩.

(٥٨) نقلا عن المتحدث الرسمي بلسان جيش الدفاع الإسرائيلي في تل أبيب، وصل إجمالي الخسائر الإسرائيلية في الفترة ما بين العام ١٩٥٧ والعام ١٩٦٧ إلى ٦٤ قتيلا و ٢٣٤ جريحا من العسكريين، وواحد وسبعين قتيلا ومائة وستة وتسعين جريحا من المدنيين وفيما يخص اجمالي العسكريين (٢٩٨) فإن الخسائر على ضوء تقسيماتي الزمنية للصراع توضح أن الخسائر تقدر بحوالي ٤٣ شخصا (١٤ قتيلا، و٢٩ جريحا)، او مايعادل حوالي ١٤٪ من إجمالي العسكريين، وذلك خلال ٢٢ واقعة من وقائع الانتقام.

ب. اجمالي الخسائر الإسرائيلية في العام ١٩٦٦

	السويس/ سيناء		غزة/ النقب		الأردن		سوريا		لبنان		اجمالي	
	ق	جـ	ق	جـ	ق	جـ	ق	جـ	ق	جـ	ق	جـ
ألغام	–	–	–	–	٧	٨ و ٢م	٦	١٤	–	–	١٣	٢٢ و ٢م
مدفعية	–	–	–	–	صفر	٥		٢	–	–	صفر	٧
أسلحة صغيرة	–	–	–	–	٣	١٨	١	٥	صفر	١	٥	٢٣
هاون	–	–	–	–	١	١	–	–	–	–	١	١
قنابل	–	–	–	–	صفر	١ و ١٧م	–	–	–	–	صفر	١ و ١٧م
اجمالى	–	–	–	–	١١	٣٣ و ١٩م	٧	٢١	صفر	١	١٩	٥٤ و ١٩م

م = مدني – ق = قتلى – جـ = جرحى

جـ. اجمالي الخسائر الإسرائيلية
في الفترة من ١ يناير إلى ٤ يونيو من العام ١٩٦٧

	السويس/ سيناء		غزة/ النقب		الأردن		سوريا		لبنان		اجمالي	
	ق	جـ	ق	جـ	ق	جـ	ق	جـ	ق	جـ	ق	جـ
ألغام	صفر	٧	صفر	٢م	صفر	١م	٢	١	١	٣	٣	١١ و ٣م
مدفعية	–	–	–	–	–	–	١	صفر	–	–	١	صفر
أسلحة صغيرة	–	–	صفر	١	صفر	٣ و ٣م	صفر	١م	١	١	١	٥ و ٤م
هاون	–	–	صفر	١	–	–	صفر	١م	–	–	صفر	١ و ١م
قنابل	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
اجمالي	صفر	٧	صفر	٢ و ٢م	صفر	٣ و ٤م	٣	١ و ٢م	٢	٤	٥	١٧ و ٨م

م = مدني – ق = قتلى – جـ = جرحى

تفهمها بوصفها " اشارات غامضة ومبهمة "[٥٩] . ثانياً ؛ إن منظمة التحرير الفلسطينية بدأت تواجه خفة الحركة الإسرائيلية بخفة حركة أيضاً من جانبها هي : فمع كل عملية انتقام كبيرة تقوم بها إسرائيل على جبهة من الجبهات كانت العصابات تبدو وكأنها تتحرك إلى جبهة أخرى آخذة في تبادل تحركاتها بين الجبهات الأردنية والسورية واللبنانية. وبذلك فإن الخسائر المادية المحدودة والمتدرجه التي كانت إسرائيل تنزلها بمنطقة من المناطق لم يكن لها أثر دائم أو مستمر على نشاطات منظمة التحرير الفلسطينية في المناطق الأخرى.

يضاف إلى ذلك أن منظمة التحرير الفلسطينية كانت قد كشفت نقطة ضعيفة في استراتيجية خفة الحركة الديناميه الإسرائيلية ألا وهي تعرض جيش الدفاع الإسرائيلي وانكشافه الحرج للانتقام وقنابل الشراك الخداعية. وكما يوضح الشكل رقم (١١) ، فإن منظومتي السلاح البسيطتين هاتين كانتا السبب وراء ارتفاع النسبة المئوية الكلية للخسائر الإسرائيلية طوال الفترة من العام ١٩٦٥ إلى العام ١٩٦٧ الميلاديين (٦٩٪ في العام ١٩٦٥ و٦٠٪ في العام ١٩٦٦ و٥٧٪ في العام ١٩٦٧). وإذا ما قارنا احصائيات الخسائر في الفترة مابين العام ١٩٦٥ والعام ١٩٦٧ الميلاديين باحصائيات خسائر الاشتباكات في الفترة من العام ١٩٥٥ إلى العام ١٩٥٦ نستطيع أن نتبين مدى تعرض إسرائيل وانكشافها على نحو خطير لتلك المنظومات المتطورة. ففي العامين ١٩٥٥ و١٩٥٦ ثبتت النسبة المئوية للخسائر الناجمة عن الألغام والقنابل عند حد ٢٣٪. وعلى ضوء ما أوضحناه في القسم ب من متن هذا البحث، خلصنا إلى أن النسبة المئوية لإجمالي الخسائر الناتجة عن المدفعية /

---

(٥٩) قلما أثبتت القوة الجوية أنها أداة فعاله من أدوات القهر ضد قوات العصابات. وإذا ما سلمنا بطبيعة أهداف العصابات التي غالبا مايكون لها طابع محدد وغير متقدم (مثل المعسكرات الأساسية البسيطة، ومدقات الامداد والتموين، ومسارات التسلل الخ) نجد أن الضرر المادي الذي يصيب مثل هذه الأهداف من جراء الضربات الجوية العقابية، لايكون من النوع المُكلّف أو الذي يمكن إصلاحه. زد على ذلك أن الضربات التي توجه إلى المناطق المأهولة بالسكان أو بالقرب منها (مثل معسكرات اللاجئين، والقرى الصديقة) تكون غير واضحة أو متميزة وأنها تساعد على رفع الروح المعنوية لدى العصابات بدلاً من أن تصيبها بالكآبة والحزن. للمزيد من هذا التحليل راجع كتاب شارلز م بيري، ***القوة الجوية وتوصيل المضمون العسكري – السياسي*** (الجزء الأول (وكتابه، ***القوة الجوية والقهر: حملة الولايات المتحدة الجوية ضد فيتنام الشمالية*** (الجزء الثاني)، "اطروحات غير منشورة، مدرسة فليتشر للقانون والديبلوماسية، يونيو من العام ١٩٦٢ الميلادي.

الهاون عندما قورنت بالنسبة المئوية للخسائر الناجمة عن الأسلحة الصغيرة، في الفترة ما بين العام ١٩٥٥ والعام ١٩٥٦، قد أثارت من حولها الكثير من الجدل والنقاش. إذ كان الهدف الأول لعمليات الانتقام الإسرائيلية في تلك الفترة هو ردع تعاون الدول العربية النشط (وبخاصة القصف الأردني والمصري) مع الفدائيين، وإذا ماحكمنا على الانتقام الإسسرائيلي من واقع الانخفاض الحاد الذي حدث في النسب المئوية للخسائر الناتجة عن المدفعية/الهاون في الفترة ما بين العام ١٩٥٥ والعام ١٩٥٦ نستطيع القول:

شكل (١٢)
النسبة المئوية لإجمالي الخسائر الإسرائيلية الناجمة عن منظومات السلاح المتقدمة وغير المتقدمة[٦٠]

	إجمالي الخسائر	مدفعية وهاون	٪ من الخسائر الاجمالية	ألغام وقنابل	٪ من الخسائر الاجمالية	الأسلحة الصغيرة	٪ من الخسائر الاجمالية
١٩٥٥	١٧٨	٤٩	٠،٢٨	٤١	,٢٣	٨٨	.٤٩
١٩٥٦	١٧٤	١٠	٠،٠٦	٤٠	٠،٢٣	١٢٤	.٧١
١٩٦٥	٧٨	٠١	,٠١	٥٤	٠،٦٩	٢٣	,٣٠
١٩٦٦	٩٢	٩	١٠	٥٥	,٦٠	٢٨	,٣٠
١٩٦٧	٣٠	٣	.١٠	,١٧	.٥٧	١٠	,٣٣

بأن الانتقام الإسرائيلي قد حقق هذه المهمة الخاصة[٦١] . زد على ذلك، أننا

---

(٦٠) استخلصت أرقام الخسائر التي أوردناها أعلاه من الجدولين ٩و١١.

(٦١) يؤكد باري بلشمان على الأثر الإيجابي لرد إسرائيل على التصرفات الحدودية المصرية والأردنية في مقال له بعنوان **تأثير الانتقام الإسرائيلي على سلوك الدول العربية الحدودية الموجه إلى إسرائيل.** مجلة تقرير الصراع، المجلد السادس عشر العدد رقم ٢ (يونيو ١٩٧٢)، ص ١٦٩. ومع ذلك فإن الانتقامات الإسرائيلية لم تستطع تخفيض المستوى العام للخسائر الإسرائيلية؛ فالشكل رقم ١٢ يبين أن الزيادة المثيرة في النسبة المئوية للخسائر الناجمة عن الأسلحة الصغيرة في العام ١٩٥٦ أدت إلى تناقص أهمية الانخفاض الذي طرا على النسبة المئوية للخسائر الناجمة عن المدفعية/ الهاون. زد على ذلك أن غارات اختراق العمق الإسرائيلي عندما بدأت، في العام ١٩٥٦ تستخدم المزيد من الرجال وأصبحت أمرا متكررا فإن قدرا كبيرا من الخسائر الإسرائيلية الناجمة عن نيران الأسلحة الصغيرة جاء من الأسلحة الصغيرة المصرية والأردنية.

عندما نسلم بالنسب المئوية المنخفضة الناجمة عن المدفعية/الهاون في الفترة من العام ١٩٦٥ الى العام ١٩٦٧ فإننا نخلص إلى القول: بأن التحسينات التي طرأت على مركب القوة الإسرائيلية في الفترة مابين العام ١٩٥٧ الى العام ١٩٦٤ (وما صاحبها من خيارات الانتقام) استمرت في تقييد فاعلية القصف الذي كانت القوات النظامية العربية تقوم به[٦٢]. ولكن النسبة المئوية للخسائر الناجمة عن الألغام/القنابل في الفترة من العام ١٩٦٥ الى العام ١٩٦٧ الميلاديين تعد، على العكس من ذلك، اختباراً لمصداقية قوة إسرائيل على الردع فيما بعد العام ١٩٥٦ الميلادي عن طريق التقليل من شأن جدوى أدوات الردع الإسرائيلي وفعاليتها، وإذا ما سلمنا بانخفاض تأثير القهر الناجم عن استعمال القوة الجوية ضد منظمة التحرير الفلسطينية، نجد أن اسرائيل لم يكن أمامها سوى بعض الخيارات الاستراتيجية المتطرفة القليلة التي تستطيع بها وقف التأثير التراكمي الذي ترتب على ألغام منظمة التحرير الفلسطينية وقنابلها . ومن خلال هذا الاطار، يبدو أن المؤشرات النوعيه للخسائر الاسرائيلية في الفترة من العام ١٩٥٦ الى العام ١٩٦٧ – وبخاصة الارتفاع المستمر في النسبة المئوية للخسائر الناجمة عن الألغام/القنابل (من٥٧-٦٩٪) والنسبة المئوية الكبيرة للخسائر الناجمة عن الأسلحة الصغيرة (٣٠-٣٣٪) ثم النسبة المئوية المتزايدة للخسائر التي تحدثها المدفعية/والهاونات – قد أقنعت تل أبيب أن الصراع بدأ يتجه نحو حرب الاستنزاف التي تؤدي إلى تآكل التفوق العسكري الإسرائيلي[٦٣].

وفي الفترة من ابريل إلى مايو من العام ١٩٦٧ أثارت توقعات الخسائر الاسرائيلية تساؤلات حرجة عن مستقبل التوازن العسكري العربي / الإسرائيلي ، كما حثت الإسرائيليين على مناقشة مسألة الضربة الاجهاضية . فقد اقتنع خبراء الاستراتيجية الإسرائيلية طوال الستينيات بأن الحصول على

(٦٢) ومع ذلك، يجب آلا يغيب عنا أن الصراع في الفترة من العام ١٩٦٥ إلى العام ١٩٦٧ الميلاديين كان صورة طبق الأصل من صراع الفترة ما بين العام ١٩٥٥ والعام ١٩٥٦. وقد كانت الدول العربية، كما سبق أن أوضحنا أقل تورطا من حيث المبدأ (التغطية بالنيران ... الخ) في أعمال منظمة التحرير الفلسطينية عن تورطها في نشاطات الفدائيين.

(٦٣) ربما أدى النجاح المحدود الذي أصابته نشاطات منظمة التحرير الفلسطينية إلى زيادة اهتمام الدول العربية في أواخر العام ١٩٦٦ ومطلع العام ١٩٦٧ الميلاديين بتكتيكات حرب الاستنزاف، وذلك من واقع الانعكاسات التي أحدثتها النسبة المئوية للخسائر الناجمة عن المدفعية/الهاونات في تلك السنوات. ومع ذلك فقد عكست الزيادة الطفيفة في الخسائر الناجمة عن القصف، اتجاها نحو التصعيد بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية – وهذا الاتجاه شأنه شأن الانتقام الذي قامت به إسرائيل على ساموع Samu في نوفمبر من العام ١٩٦٦) حفز العرب على القيام بدور أكثر فعالية ونشاطا.

الأسلحة المتقدمة سيزيد من دور التفوق النوعي الإسرائيلي في عملية التوازن العسكري ، ولذلك سلموا بأن الوقت سيكون إلى جانب إسرائيل ، وبذلك يمكن تقليل الدافع إلى الحرب الوقائية . ومع ذلك فإن النجاح الكبير الذي أصابته تكتيكات الخلو من الحرب العربية وبخاصة في الفترة من العام ١٩٦٥ الى العام ١٩٦٧ تحدي تلك المقولة: فقد اكتشفت منظمة التحرير الفلسطينية ضعفاً جوهرياً في الردع الإسرائيلي النشط الخاص بالأمن الجاري: تُرى ألا يعني ذلك أن الضعف إنما كان يتزامن أيضاً مع ضعف آخر في الردع العام الخاص بالأمن الأساسي؟ وفي هذا الإطار،جاء استئناف الصراع على طول المنطقة المنزوعة السلاح بين سوريا واسرائيل ، والمناورات العسكرية – السياسية المصرية بمثابة استفزاز مثير للغاية. وفي ضوء العوامل التي أوردناها آنفاً، لو أدرك العرب أن التوازن العسكري يتجه نحو تعادلهم مع اسرائيل ، فإن الضربة الأولى التي تشترك فيها كل من مصر والأردن وسوريا تستطيع التقليل من النصر الحاسم وتزيد الكلفة البشرية للحرب الشاملة التي سيبتلون بها اسرائيل[٦٤]. وفي مواجهة توقعات خسائرها من جراء الأسلحة غير المتطورة – من ناحية – وضعف مصداقية قدرتها على التقرير – من الناحية الأخرى – بدأت في استعمال آخر خيار تتيحه لها مركبات قوتها المطورة، فقامت بشن ضربتها الإجهاضية في الخامس من شهر يونيو من العام ١٩٦٧.

---

(٦٤) يجب التأكيد على أن استعداد القوات العربية القتالي كان أفضل عما كانت عليه في العام ١٩٥٦ بل وحتى في العام ١٩٦٠ . فقد حصلت كل من مصر وسوريا خلال فترة سباق التسلح التي أعقبت العام ١٩٥٦، على كميات كبيرة من منظومات السلاح المتقدمة التي كانت القوات قد استوعبتها تماما بحلول العام ١٩٦٧.

الفصل الثالث

بروز القوة الجوية

تأثير عوامل الخسائرعلى الاستراتيجية الإسرائيلية

في الفترة من العام ١٩٦٧ الى العام ١٩٧٠

كانت خطوط الاستراتيجية الإسرائيلية في حرب العام ١٩٦٧ تسير وفقا للخطوط الإرشادية في كل من النظرية العسكرية الإسرائيلية والقيود الديموغرافية الإسرائيلية . فقد حاولت إسرائيل في هذه الحرب ، مثلما فعلت في الحربين السابقتين تحقيق انتصارات سريعة حاسمة بأقل قدر ممكن من الخسائر مستغلة في ذلك نوعية القوة الإسرائيلية في مواجهة كم القوة العربية.

شكل (١٣)

خسائر إسرائيل العسكرية في حرب العام ١٩٦٧ (٦٥)

	قوات الخط الأول والثانى	قتلى	جرحى	الاجمالي	٪ النسبة لعدد القوات
الجبهة المصرية	٦٥٠٠٠	٢٧٥	٨٠٠	١٠٧٥	٠ر٠٢
الجبهة الاردنية	٥٠٠٠	٢٦٩	١٤٥٧	١٧٥٦	٠ر٠٤
الجبهة السورية	٢٥٠٠٠	١١٥	٣٠٦	٤٢١	٠ر٠٢
	١٤٠٠٠٠	٦٨٩	٢٥٦٣	٣٢٥٢	٠ر٠٢

---

(٦٥) الأرقام المذكورة تشير إلى اجمالي الخسائر العسكرية المعروفة التي منيت بها إسرائيل على كل جبهة من الجبهات، وهي حوالي ٩١٪ من اجمالي الخسائر الإسرائيلية في الحرب. ونقلا عن المتكلم للرسمي باسم جيش الدفاع الإسرائيلي في تل أبيب فقد وصل اجمالي الخسائر الإسرائيلية إلى ٣٥٩٩ شخصا (٧٧٧قتيلا، و٢٨١١ جريحاً – أي مايعادل ٣٪ من قوات الخطين الأول والثاني). يضاف إلى ذلك خسائر مدنية تقدر بحوالي ٢٢١ شخصاً (٢٦قتيلا، و١٩٥جريحا) فقد أصيب من هذا العدد ٢٠٣ أشخاص (٢٤ قتيلا، ١٧٩ جريحا) في منطقة القدس، ١٩شخصا (قتيلان و١٧ جريحا على طول الحدود السورية وبذلك يصل إجمالي الخسائر التي ورد ذكرها في التصريح الرسمي الى ٣٨٠٩ شخصاً (٨٠٣قتيلاو٣٠٠٦جريحا).

ولتنفيذ هذا الهدف، سار جيش الدفاع الإسرائيلي على هدى من عناصر الاستراتيجية التي جرى اختبارها وتجربتها في ميدان القتال – مثل عناصر المباغتة والخداع، ونقل الصراع إلى خارج الأراضي الإسرائيلية، وخفة الحركة وقوة النيران بل والاقتراب غير المباشر قبل كل ذلك . ففي الأماكن التي كانت تسمح بالمناورة (مثل سيناء) اندفعت الوحدات المدرعة الإسرائيلية مخترقة العمق فيما وراء الدفاعات وبذلك قطعت خط الارتداد العربي وأجبرت القوات العربية على ما أسماه ديان بالانهيار السريع. وفي الأماكن التي لم يكن بها بديل آخر عن الهجوم المباشر السريع (مثل مرتفعات الجولان، وممر القدس) اعتمدت إسرائيل على القصف التكتيكي وعلى نيران المدفعية في خلع الحشود العربية من مواقعها قبل أن تصل إليها الوحدات البرية المتقدمة على طول الخط الأقل توقعاً . وهكذا فإن الإستراتيجية على جميع الجبهات كانت تسير وفقاً للاهتمامات الديموغرافية التقليدية – تقليل الخسائر الاسرائيلية إلى أقل حد ممكن واستغلال قوة النيران في التفوق على القوة البشرية.

ومع ذلك فإن الدروس التي استفادتها القوة الجوية من حرب العام ١٩٦٧ الميلادي استبدأت تغييراً كبيراً في أسلوب الاستراتيجية الإسرائيلية. فقد أدت الضربات الجوية الإجهاضية التي قامت بها القوة الجوية الإسرائيلية في سيناء إلى القضاء على التهديد العربي بقصف المراكز السكانية الإسرائيلية بالقنابل، كما أدى احتفاظ إسرائيل بالتفوق الجوي طوال الحرب إلى إعطاء الوحدات البرية الإسرائيلية حرية المناورة كيفما تشاء. الأهم من ذلك كله، أن القصف التكتيكي أدى إلى تدمير الكثير من المواقع الدفاعية الخطية (المدفعية والدبابات المخندقة) العربية ذوات القوة النيرانية العالية، وبذلك عرقلت المصدر الدائم لكثير من الخسائر الإسرائيلية. وخلاصة القول أن نوعية الاستراتيجية الجوية الإسرائيلية حققت متطلبات النظرية العسكرية الإسرائيلية، وتغلبت على المزايا الكمية العربية وساعدت على التحكم في مستوى الخسائر الإسرائيلية[٦٦]. ولذلك فقد أصبحت القوة الجوية الإسرائيلية الأداة الرئيسية في استراتيجية ما بعد الحرب.

---

(٦٦) ثبتت أهمية المساندة المباشرة التي قامت بها القوة الجوية الإسرائيلية في المناطق التي كانت فيها المناورة وخفة الحركة محدودتين. ومثلما كان حال الصراع في الفترة من العام ١٩٤٨ والعام ١٩٤٩ فقد ارتفعت الخسائر الإسرائيلية ارتفاعا كبيرا في المناطق الجبلية بممر القدس وفي المنطقة الحضرية من القدس ذاتها، إذ وصلت الخسائر إلى ١٢٠٠ (٧٤٪ منهم خسائر عسكرية على الجبهة الأردنية) وحوالي ٢٠٣ من المدنيين (أي حوالي ٩٢٪ من إجمالي الخسائر المدنية). ولو لم تستطع القوة الجوية الإسرائيلية قمع وتفرقة جزء كبير من شبكة المدفعية الأردنية لارتفعت الخسائر أكثر من ذلك بكثير.

وتحكمت إسرائيل في خصائص أداة الطيران المقاتل المتقدم بما يناسب متطلبات الاستراتيجية الإسرائيلية -من ناحية- والظروف الديموغرافية الإسرائيلية -من الناحية الأخرى-. ففي البداية كانت الخصائص التقنية للنفاثات المتقدمة -مثل المرونة والسرعة والمدى والحمولة الصافية- تناسب عناصر الاستراتيجية الإسرائيلية - التي من قبيل الاقتراب غير المباشر، وخفة الحركة ونقل الصراع إلى أرض الخصم، وقوة النيران العالية. ثانياً؛ كانت هذه الخصائص التقنية تناسب الخصائص النوعية الديموغرافية للأفراد الإسرائيليين (أصحاب التقنية العالية، والقدرة العالية على العمل الجماعي). ثالثاً؛ أن صيانة وتشغيل المقاتلات/القاذفات، على العكس من وحدات المشاة والمدرعات، لاتحتاج إلا إلى قوة بشرية صغيرة نسبياً، ولذلك فهي لاتعرض أرواحاً إسرائيلية كثيرة للخطر. ولذلك أصبح استعمال إسرائيل للمنظومات الجوية المتقدمة أشد الوسائل كفاية وتأثيراً في توجيه ضربات سريعة وحاسمة وبقوة نيران عالية بأقل عدد ممكن من الخسائر.

وقد أحكمت إسرائيل هذه العلاقة المتبادلة بين كل من توقعات الخسائر، والقوة الجوية، والاستراتيجية العسكرية - السياسية الإسرائيلية طوال الاشتباكات التي وقعت في الفترة من العام ١٩٦٧ إلى العام ١٩٧٠ الميلاديين بين العرب وإسرائيل . وإذا كانت حرب العام ١٩٦٧ الميلادي قد عكست التعرض الجيو-استراتيجي الإسرائيلي ، لأنها خفضت الحدود الإسرائيلية البرية إلى ٣٧٥ ميلاً، فقد تركت جيش الدفاع الإسرائيلي في انتشار دفاعي غير مألوف على طول الجولان المهمة، والضفة الغربية، وقطاع غزة وسيناء ومنطقة قناة السويس . وبناء عليه ، فإن القيادة الإسرائيلية عندما استعدت للبقاء والحفاظ على هذه الحدود الآمنة الجديدة انتقلت القيادة العربية إلى تجديد استراتيجية شبه الحرب التي كانت سائدة قبل شهر يونيو من العام ١٩٦٧. وابتكر الإستراتيجيون العرب نظرية مفادها أن إسرائيل لم تعد بعد مكشوفة للهجوم الشامل الخاطف، وإنما لسلسلة من الهزائم الصغيرة المتدرجة التراكمية ، التي تسير في خط متواز مع ارتفاع مستوى الخسائر الإسرائيلية الأمر الذي يمكن أن يقنع إسرائيل بالإنسحاب[٦٧]

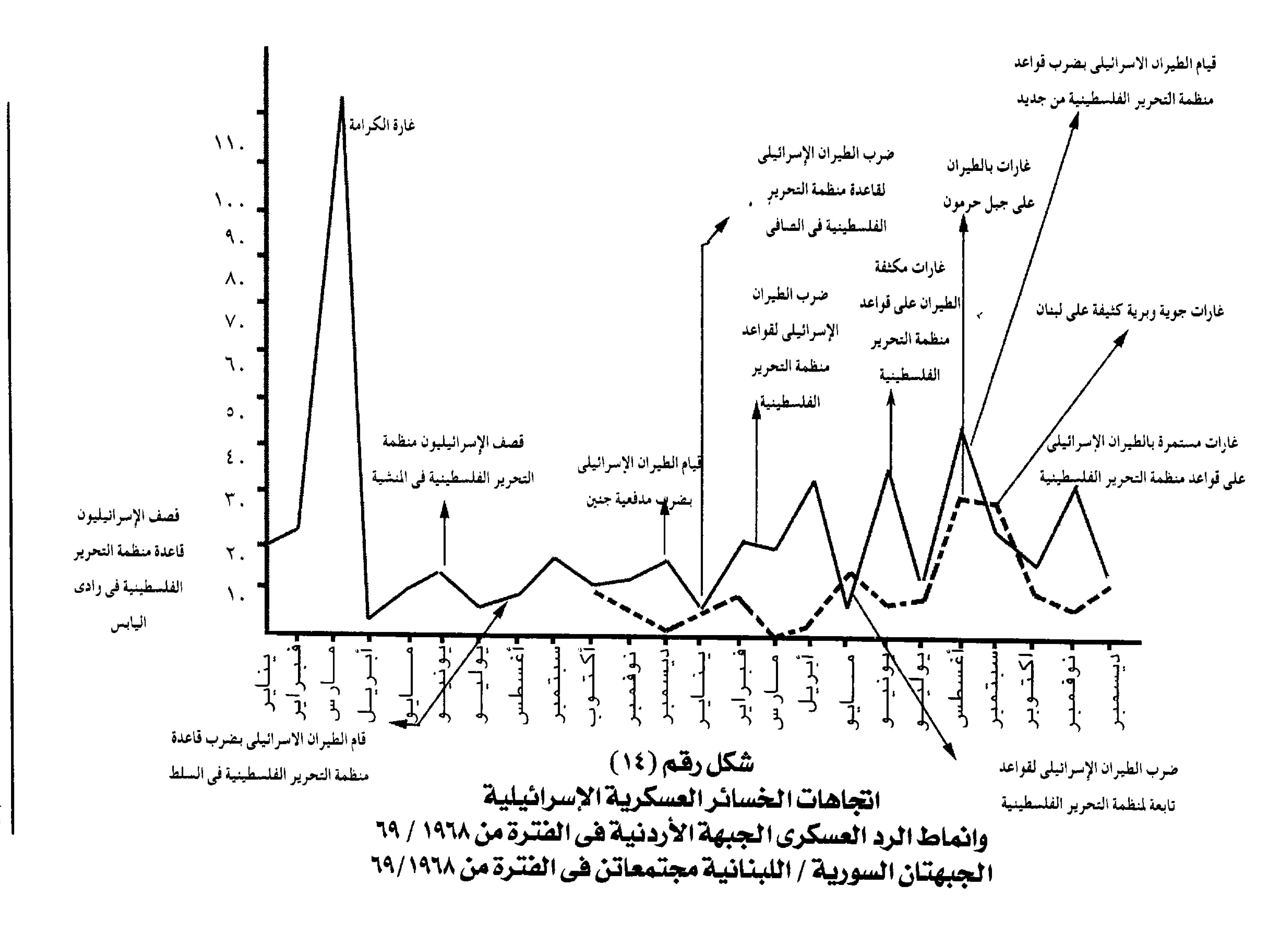
وقد تطورت سياسة الانتقام الجوي الإسرائيلي أول ماتطورت على

---

(٦٧) يبدو أن الاستراتيجيين العرب قد استفادوا درسا من حروب الاستنزاف منخفضة المستوى التي كانت دائما تسبق الصراع العربي/الإسرائيلي الرئيسي. فالعرب بدلا من تصعيد العنف بشكل متدرج في اتجاه الكشف الكامل للأوراق، يحاولون الإبقاء على الصراع عند مستوى لايصل الأمر عنده إلى حد استبداء حرب أخرى. وبذلك، بمرور الزمن تزيد كلفة الخسائر الإسرائيلية، في المحصلة النهائية، على مزايا احتلال إسرائيل للأرض. راجع ملاحظات هيكل في مقال هركابي عن العمل الفدائي والاستراتيجية العربية، ص١٢.

الجبهتين الشرقية والشمالية، وهي الأماكن التي استطاعت فيها المدفعية السورية/الأردنية/العراقية فضلاً عن جماعات الإغارة الفلسطينية أن تنزل بإسرائيل مستوى متعاظما من الخسائر. ومع أن سياسة الإحتلال الإسرائيلي حرمت منظمة التحرير الفلسطينية أن تكون لها قواعد آمنة في الجزء الأكبر من الضفة الغربية، إلا أن العصابات استطاعت أن تقيم معسكرات تلجأ إليها في كل أنحاء الضفة الشرقية الأردنية وعلى طول التلال الواقعة عند سفح جبل حرمون في سوريا ولبنان. وعلى ذلك، فإن قيادات الفدائيين العسكرية قامت، بعد حرب يونيو بفترة قصيرة، بشن حملة من التسلل والتخريب المدبر الذي ساعد فيه كل من الأردن وسوريا مراراً بتقديم التغطية بالنيران. وبرغم مزاعم إسرائيل بأن الغارات التي من هذا القبيل لم تشكل سوى إزعاج قليل. فإن مستويات الخسائر الإسرائيلية على طول وادي الأردن أخذت في الارتفاع التدريجي طوال العام ١٩٦٨ الميلادي واستمر ذلك الارتفاع حتى أوائل العام١٩٦٩؛ وعندما بدا أن الانتقام الإسرائيلي بدأ يكبح جماح معدل وفاعلية الضربات التي كانت منظمة التحرير الفلطسينية تكيلها لإسرائيل من الأردن في أواخر العام ١٩٦٩ الميلادي بدأت تخف حدة عمل العصابات الذي كان ينبعث من سوريا ولبنان (راجع الشكل رقم ١٤). ومع ذلك كانت منظومات السلاح العربية بأنواعها المختلفة تشكل مصدر قلق أكثر من ذلك الذي ينتج عن العدد الإجمالي للخسائر ومعدلها. فقد تسببت نيران الأسلحة الصغيرة في أكبر نسبة مئوية من الخسائر التي أصابت إسرائيل (حوالي ٦٣٪ في العام ١٩٦٨)، كما تسببت نيران المدفعية/الهاون في زيادة النسبة المئوية للخسائر (حوالي ٢١٪ في العام ١٩٦٨). والواضح أن ذلك النمط من الصراع الاستنزافي منخفض المستوى الذي ساد الفترة من العام ١٩٦٥ إلى العام ١٩٦٧ الميلاديين الذي أثار الكم العربي من الأسلحة غير المتقدمة على الكيف الإسرائيلي من الأسلحة المتقدمة-بدأ يهدد بالظهور مرة أخرى(٦٨).

(٦٨) قال اسحاق رابين (السفير الإسرائيلي في واشنطن) في العام ١٩٦٩، من فاعلية مثل هذه الأسلحة معلقا على ذلك بأن ٨٠٪ من أعمال العصابات تقتصر على القصف ونيران الأسلحة الصغيرة التي تجئ من خلف خط الهدنة، وهو ما يعد دليلا واضحا على فشل هذه النيران. راجع جريدة النيويورك تايمز، في اليوم الثالث والعشرين من شهر يونيو ١٩٦٩. ومع ذلك فإن الخسائر العسكرية الإسرائيلية في الفترة مابين حرب العام ١٩٦٧ واليوم الحادي والثلاثين من شهر ديسمبر من العام ١٩٦٩ وصلت إلى ٤٦٦ شخصا على أقل تقدير وذلك بفعل قصف المدفعية/الهاونات ونيران الأسلحة الصغيرة ونيران الصواريخ/البازوكا على الجبهة الأردنية؛ وكانت الوحدات التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية هي التي أنزلت بإسرائيل أعلى نسبة مئوية من هذه الخسائر. وقد كانت إسرائيل تنظر إلى مستوى الخسائر، الأقل من ذلك بكثير، والتي نتجت عن الأسلحة غير المتقدمة في الفترة من يناير من العام ١٩٦٥ إلى يونيو من العام ١٩٦٧على أنه تحديا غير مقبول لمصداقية قدرة إسرائيل على الردع.



شكل رقم (١٤)
اتجاهات الخسائر العسكرية الإسرائيلية
وانماط الرد العسكرى الجبهة الأردنية فى الفترة من ١٩٦٨ / ٦٩
الجبهتان السورية / اللبنانية مجتمعاتن فى الفترة من ١٩٦٨/ ٦٩

وقد ترددت الانتقامات الإسرائيلية المضادة –قبل حرب يونيو من العام ١٩٦٧– بين الغزو الصريح والقصف بنيران المدفعية فيما وراء الحدود مباشرة وبدرجة أقل وضوحاً في غارات العمق. وإذا كان الغزو والقصف قد حققا الردع فقد كان ذلك ضمن اطار محدد وزمن محدد فقط، لأن غارات العمق كانت تكلف إسرائيل ثمناً باهظاً من الخسائر. ومع ذلك نجد في المرحلة الأولى، من مراحل صراع مابعد الحرب بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية (وبخاصة الفترة من أغسطس/سبتمبر من العام ١٩٦٧ الميلادي إلى يونيو / يوليو من العام ١٩٦٨) أن الحادثتين السابقتين كانتا تسيطران على أشكال ونتائج الانتقام الذي كان يقوم به جيش الدفاع الاسرائيلي. وبحلول شهر يناير من العام ١٩٦٨ الميلادي لم يسفر القصف المتكرر عن تخفيض تعاظم الخسائر الإسرائيلية؛ وفي يوم ٢١ من شهر مارس من العام ١٩٦٨ الميلادي، أسفرت غارة اختراق العمق التي شنتها إسرائيل على قواعد العصابات بالقرب من الكرامة، عن خسائر تقدر بحوالي ٩٣ شخصاً، أنزلها الأردن بوحدات جيش الدفاع الإسرائيلي المدرعة، ومع ذلك لم ينتج عن هذه الغارة تخفيض في نشاط منظمة التحرير الفلسطينية إلا قرابة الشهرين.

من هنا، فإن إسرائيل ترتيباً على ماحدث في غارة الكرامة بدأت تنتهج خيارات القوة التى لم يجر اختبارها: ففي صيف العام ١٩٦٨ الميلادي بدأت السياسة الإسرائيلية المضادة للعصابات ترتكز على القوة الجوية الإسرائيلية، بينما اقتصر دور القوات البرية على شن غاراتها من حين لآخر على طول خطوط وقف إطلاق النار(٦٩). وفي حدود هذا الإطار بدأت الاستراتيجية الجوية الإسرائيلية تتركز على ثلاثة أهداف: ١) قصف حشود منظمة التحرير الفلسطينية في ملتجآتها الحدودية، وإجبارها على الانتشار على شكل جماعات صغيرة على الأرض؛ ٢) قصف هذه المعسكرات الفرعية لحرمان منظمة التحرير الفلسطينية من أي ملتجأ لها يكون داخلاً ضمن مدى عمليات القوات الإسرائيلية؛ ٣) وإجبار قيادة العصابات باستعمال التكتيكات المذكورة آنفاً – على أن تختار بين أن تخوض حرباً تقليدية بالشروط الإسرائيلية وبين انسحابها من المنطقة. وخلاصة القول أن إسرائيل لجأت إلى استخدام الضربات الجوية التي كانت تفلت من العقاب بوصفها بديلاً لسياسات كل من

(٦٩) كانت إسرائيل قبل حرب العام ١٩٦٧ الميلادي، تحتفظ بجزء كبير من قوتها الجوية للدفاع عن المراكز الصناعية – السكانية؛ وعلى كل حال، ونظراً لأن احتلال إسرائيل لسيناء قلل من أهمية التهديد الجوي المصري الرئيسي ضد هذه المركبات الصناعية – السكانية، فقد أدى ذلك إلى الاستغناء عن القوة الجوية الإسرائيلية تدريجيا وتخصيصها لمهام هجومية في مناطق أخرى.

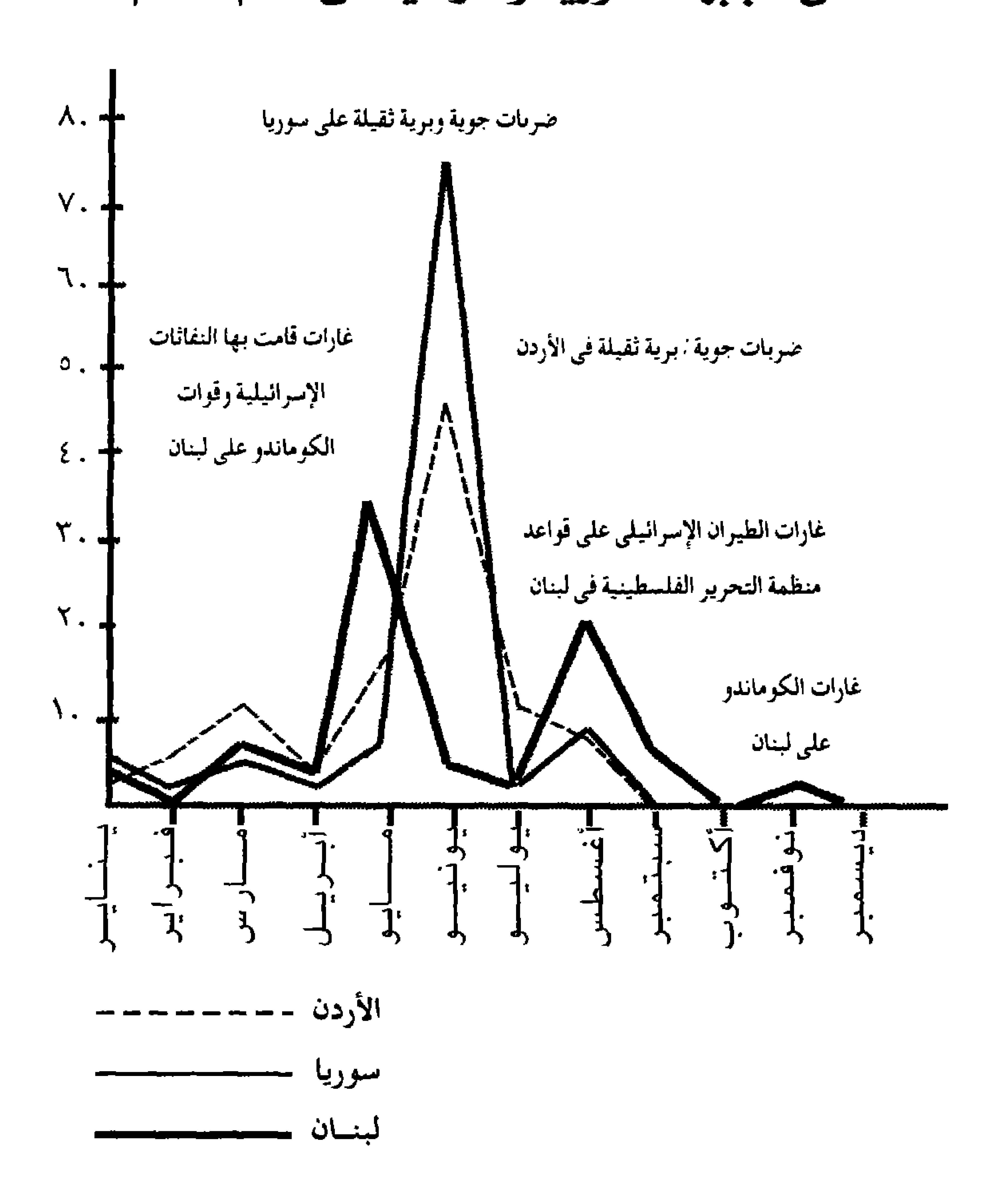
البحث والتدمير واختراقات العمق البري التي كانت تكلف إسرائيل ثمناً باهظاً. والسؤال الملح الذي ينبغي أن نستكشف أبعاده هو: إلى أي مدى كان تأثير الانتقام الجوي فاعلاً، من حيث العمليات، في كسر حدة عمل منظمة التحرير الفلسطينية -من ناحية- وفي التعجيل -من ناحية ثانية- بتخفيض الخسائر الإسرائيلية على الجبهتين الشرقية والشمالية؟ بوسعنا أن نستخلص لهذا السؤال بعض الإجابات السليمة من المستوى العام للخسائر طوال الفترة من العام١٩٦٨ الى العام ١٩٧٠ الميلاديين التي كانت تشكل ذروة عمل حركة العصابات. فقد وصل إجمالي الخسائر العسكرية الإسرائيلية على الجبهة الأردنية في العام ١٩٦٨ إلى حوالي ٢٦٩ شخصاً على أقل تقدير، كان مقتل ٧٧٪ منهم بسبب الصراع بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية[٧٠]. وعند هذا الحد لم تقم القوة الجوية سوى بثمانية انتقامات من جملة ١٤ انتقاماً أي أن الانتقامات الجوية كانت تمثل (٧٥٪) فقط من إجمالي الانتقامات ونتيجة لذلك فإن ١١٦ إصابة (أي مايعادل ٤٣٪ من الخسائر الإجمالية، التي وصلت فيها نسبة الخسائر التي أنزلتها منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل إلى حوالي ٥٦٪) حاقت بإسرائيل في غضون سبعة اقتحامات برية (من بينها غارة الكرامة) قامت بها إسرائيل على عمق الملتجآت التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية. في ذلك الوقت نجد أنه بينما زاد تواتر أعمال منظمة التحرير الفلسطينية طوال العام ١٩٦٩ الميلادي فقد ارتفع إجمالي الخسائر العسكرية الإسرائيلية على الجبهة الأردنية ارتفاعاً طفيفاً ليصل إلى ٢٧٦ شخصاً. أهم من ذلك كله أن النسبة المئوية لخسائر الصراع بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية انزلقت لتصل إلى حوالي ٧٤٪؛ ولما كانت الضربات الجوية تمثل ٦٢ ضربة من إجمالي الضربات الانتقامية البالغ عددها ٧٢ ضربة، وجهتها إسرائيل إلى عمق الأردن (٨٦٪)، فقد انزلقت نسبة الخسائر التي كانت تحيق بإسرائيل أثناء عملياتها الانتقامية بشكل مثير لتصل إلى أقل من ١٪ من كل من الخسائر الإجمالية وخسائر إسرائيل من جراء أعمال منظمة التحرير الفلسطينية نفسها. أخيراً، في العام ١٩٧٠ الميلادي ونظراً لقيام الطيران الإسرائيلي بعشرين انتقاماً (٧٧٪) من إجمالي الانتقامات البالغ عددها ستة وعشرين انتقاماً فقد انحسرت حدة وتواتر الصراع على طول الحدود الأردنية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. وقد تزامن ذلك الانخفاض مع انخفاض مماثل في الخسائر العسكرية الإسرائيلية التي انخفضت إلى ١١٢ إصابة (أي ما

(٧٠) وما لم ينص على غير ذلك، فإن المعطيات الواردة في هذا المتن وكذلك الجداول استقيتها من تبويب واسع قمت به للأحداث اليومية. وكانت مصادري الأولية في ذلك السجلات التاريخية لمجلة ميدل ايست جورنال ومجلة نيوميدل ايست والطبعات اليومية لجريدة الجروساليم بوست.

يعادل٤٢٪ من متوسط الخسائر في الفترة من العام ١٩٦٨ والعام ١٩٦٩)؛ وإذا كان حوالي ٩٨٪ من إجمالي هذه الخسائر ناجماً عن الصراع بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية فإن الانتقام الإسرائيلي لم يُنزل بالمنظمة إصابة واحدة. من هنا يمكن القول: إن استغلال إسرائيل للقوة الجوية هو الذي عرقل مستوى الخسائر العسكرية السنوية على الجبهة الأردنية مما أدى إلى انخفاضها في النهاية، كما أنه هو الذي أدى من الناحية العملية أيضاً إلى استبعاد مسألة خسائر الإنتقام. وعلى كل حال فقد جاءت هذه الاتجاهات مصادفة مع تصعيد في أعمال منظمة التحرير الفلسطينية وتصعيد أيضاً في مستويات الخسائر الإسرائيلية على طول الحدود السورية واللبنانية. فقد وصل إجمالي الخسائر العسكرية الإسرائيلية في أواخر العام ١٩٦٩ إلى حوالي٧٧٪ شخصاً منهم ٩١٪ خسائر ناجمة عن الصراع بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية؛ كما وصلت الخسائر العسكرية الإسرائيلية على الجبهة اللبنانية إلى٥١ شخصاً كلهم بفعل أعمال منظمة التحرير الفلسطينية. زد على ذلك أنه بينما لجأ الانتقام الإسرائيلي إلى استعمال القوة الجوية مستقلة في ثمانية انتقامات من بين تسع انتقامات (حوالي ٨٩٪) فقد اعتمدت إسرائيل في انتقامها من لبنان على قوات الكوماندوز البرية بدرجة كبيرة (حوالي٥ غارات من بين عشر غارات أو ما يعادل ٥٠٪) التي أفرزت عشر إصابات إسرائيلية (وهو مايعادل٢٠٪ من الخسائر الإجمالية.

وبقيت هذه المؤشرات ثابتة طوال العام ١٩٧٠ الميلادي؛ فقد أدى تأثير الخسائر العسكرية الإجمالية المشترك على كل من الجبهة السورية (١١٣) والجبهة اللبنانية (٧٨) إلى تعويض نسبة كبيرة جداً من الانخفاض الكلي في الخسائر على الجبهة الأردنية (حوالي ١٦٤). ولكن النسبة المئوية السورية الكبيرة (حوالي ٨٠٪) تُعزي إلى الزيادة المفاجئة التي طرأت على الصراع السوري/الإسرائيلي التقليدي خلال الفترة من مايو/يونيو من العام ١٩٧٠ التي شهدت ٣ غارات برية إسرائيلية و٥ غارات جوية/برية على التحصينات السورية. وإذا كان إجمالي الخسائر على الجبهة اللبنانية (٧٨ شخصاً) قد نجم عن الصراع بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، فإن الغارات البرية والغارات الجوية/البرية التي قامت بها إسرائيل على لبنان تمثل ١٣ غارة (حوالي ٤٨٪) من٢٥ غارة هي إجمالي الغارات الإسرائيلية، كما تفسر هذه الغارات أيضاً الخسائر الإسرائيلية التي بلغت ٢٢ شخصاً (أي مايعادل ٢٨٪من إجمالي الخسائر). وعليه فإن النجاحات الواضحة التي أصابتها القوة الجوية الإسرائيلية في التحكم في الخسائر الناجمة عن أعمال منظمة التحرير الفلسطينية على الجبهة الأردنية يجب تحديدها في نطاق اطار

شكل رقم (١٥)
الخسائر العسكرية الإسرائيلية
على الجبهة السورية والأردنية فى العام ١٩٧٠م



أوسع إذ كانت تلك النجاحات تتمثل في: ١) أن قيام القوة الجويـة الإسـرائيلية بتفريق حشود العصابات في الأردن أسهم في التوسع الجانبي لصراع هذه العمليات (وزيادة الخسائر الإسرائيلية أيضاً) ليمتد إلى سوريا ولبنان؛ ٢) كما أدى ارتباط حجم الانتقام الجوي على الجبهة الأردنية ارتباطاً مضطرداً بمصادر القوة الجوية الإسرائيلية في الفترة من العام١٩٦٩ إلى العام١٩٧٠ الميلاديين إلى أن راحت سياسة الانتقام الإسرائيلية على الجبهتين السورية/ اللبنانية تزيد من اعتمادها على قوات جيش الدفاع الإسرائيلي البرية، الأمر الذي أدى إلى زيادة احتمال تكبد إسرائيل المزيد من الخسائر[٧١].

معنى ذلك، أن القصف القهري إذا لم يفلح في وقف توسع الهجوم الذي قامت به منظمة التحرير الفلسطينية فقد استطاع بالفعل أن يحد من تأثير منظومات السلاح الأساسية لديها، وبذلك استطاع أن يحدث انحرافاً في الزيادة المحتملة في مستوى الخسائر الإسرائيلية. وقد يعكس الشكل ١٦ بعض القوة الجوية إذ يحتوي ذلك الشكل على تفريدة "الخسائر/منظومة السلاح". ويكشف هذا الشكل عن أن أشد الأرقام دلالة هي التي تشير إلى نوعيات الأسلحة الصغيرة، نظراً لاعتماد وحدات العصابات اعتماداً كبيراً على بنادق الاقتحام والرشاشات الخفيفة. فعلى الجبهة الأردنية، وبرغم ثبات الخسائر العسكرية الإجمالية ثباتاً نسبياً طوال الفترة من العام ١٩٦٨ إلى العام ١٩٦٩ الميلاديين فإن النسبة المئوية للخسائر الناجمة عن الأسلحة الصغيرة انخفضت من ٦٣٪ في العام ١٩٦٨ إلى ٤١٪ في العام ١٩٦٩. وبينما انخفضت الخسائر العسكرية الإجمالية بدرجة كبيرة في العام ١٩٧٠ الميلادي فإن ٩٨٪ من هذه الخسائر نجم عن الصراع بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية الذي مثلت فيه النسبة المئوية للخسائر الناتجة عن الأسلحة الصغيرة حوالي ٤١٪. زد على ذلك أنه برغم الزيادة التي طرأت على أعمال منظمة التحرير الفلسطينية والزيادة التي طرأت على مستوى الخسائر الإسرائيلية على الحدود السورية واللبنانية، فإن النسبة المئوية العامة للخسائر الناجمة عن الأسلحة الصغيرة على امتداد الجبهات الأردنية والسورية واللبنانية كانت في العام١٩٦٩ الميلادي تمثل حوالي٤٠٪ من الخسائر العسكرية الإجمالية وحوالي ٤٠٪ في العام ١٩٧٠. وعلى ذلك فان

(٧١) فيما يخص الجبهة السورية، فإن طابع الصراع التقليدي الذي دار خلال العام ١٩٧٠ الميلادي يحتاج إلى المزيد من البرهان القوي لتأكيد مقدرة إسرائيل على استخدام كل من القوتين البرية والجوية استخداماً حاسماً. وأما فيما يخص الجبهة اللبنانية فيمكن القول بأن غارات الكوماندو الإسرائيليين وعمليات الاحتلال المؤقت في مناطق الحدود المزدحمة بالسكان كانت أكثر وضوحاً، بوصفها أدوات للضغط، عن الضربات الجوية الشاملة. أضف إلى ذلك أن متطلبات القوة الجوية على جبهة السويس بدأت تحظى بالأولوية على المتطلبات التي من الشاكلة نفسها على الجبهتين السورية واللبنانية.

الانتقام الجوي الإسرائيلي بتفريقه حشود منظمة التحرير الفلسطينية على طول خطوط وقف اطلاق النار وتشتيته وحدات العصابات في الأراضي الداخلية، استطاع أن يحد من تأثير منظومات السلاح قصير المدى لدى منظمة التحرير الفلسطينية وبذلك أمكن التحكم في النسبة المنوية السنوية الإجمالية عند مستوى يمكن توقعه (إن لم يكن محتملا)[٧٢].

وبرغم ذلك، فنحن إذا ماسلمنا بطابع قوات العصابات غير التقليدية نجد أن القوة الجوية لم تسجل سوى الحد الأدنى من التأثير على منظمة التحرير الفلسطينية. وباستثناء المعسكرات الأساسية للعصابات لم تكن هناك سوى بعض الأهداف القليلة التي تناسب القصف الانتقامي؛ وبينما استطاعت الضربات الجوية الإسرائيلية اختراق المناطق التي تلجأ إليها العصابات وتشتيت حشود منظمة التحرير الفلسطينية فقد كانت هناك أيضاً بعض الملتجآت التي لاغنى لمجهود العصابات عنها. ونظراً لأن إسرائيل لم تستطع قط إحكام قفل خطوط وقف إطلاق النار قفلاً محكماً في وجه التسلل فإن قوة القهر الجوية لم تستطع ردع أصغر وحدات حَمَلة البنادق أو المخربين ردعاً كاملاً. ومع ذلك فإن خبرة القوة الجوية الإسرائيلية في عمليات مكافحة العصابات تشكل سابقة لها قيمتها: فمع بداية حرب الاستنزاف على طول قناة السويس، كانت القوة الجوية قد تم تأسيسها لتكون أداة الردع الإسرائيلي الأساسية. يضاف إلى ذلك، أن البيئة العسكرية في السويس/سيناء كانت تختلف اختلافاً تاماً عن بيئة العصابات في وادي الأردن. فقد كان على مصر أن تتكبد الكثير من الخسائر مادياً ونفسياً من جراء الضربات الجوية الانتقامية وقصف العمق ولذلك يمكن اعتبار حرب الاستنزاف المصرية/الإسرائيلية أفضل اختبار لتأثير القوة الجوية في ردع تكتيكات حرب – الأمر الواقع العربية – من ناحية – وتحديد الخسائر الإسرائيلية – من الناحية الأخرى.

ففي الفترة من العام ١٩٦٩ إلى العام ١٩٧٠ الميلاديين اندلعت حرب الاستنزاف من المواقع الدفاعية العجيبة لما بعد الحرب على طول قناة السويس. فقد قام المصريون بحشد خطهم الدفاعي الأول وتركيزه على طول الضفة الغربية للقناة وأدخلوا ضمن هذا الخط جزءا كبيراً من مدفعيتهم

(٧٢) يؤكد تزايد اعتماد منظمة التحرير الفلسطينية على منظومات السلاح ذوات المدى الأبعد التي من قبيل الهاونات وصواريخ الكاتيوشا أن الانتقام الجوي الإسرائيلي أثر على استعمال المنظمة للأسلحة الصغيرة في الفترة من العام ١٩٦٩ إلى العام ١٩٧٠ الميلاديين. راجع نوعيات الهاون والصواريخ بالنسبة للجبهتين الأردنية واللبنانية في الشكل ١٦.

وطيرانهم. وقد اضطرت إسرائيل إلى الاحتفاظ بدفاع كبير الحجم (حوالي ١٠٠٠٠ رجل مشكلين في لوائين) وضعته عند مناطق الاقتراب البرية من سيناء على طول الضفة الشرقية التي يبلغ طولها ١١٠ أميال، في مواجهة مباشرة تماماً للحشود[٧٣] المصرية الأساسية، استهدافاً لتوفير وقت كافٍ للإنذار عن أي "عدوان مرحلي" أو أي هجوم مباغت عبر قناة السويس. وبين الاثنين توجد قناة السويس، ذلك الخندق المضاد للدبابات تماماً الذي يحرم قوات الدفاع الاسرائيلية من فرص الاشتباك – من ناحية – ويحيد المصريين ويعيدهم الى مستوى وأسلوب بليتز كرايج الذي ساروا عليه في العام ١٩٦٧ الميلادي. خلاصة القول أن "فرصة المناورة" المحدودة للغاية جعلت الدفاع عن قناة السويس أمراً ممكناً من الناحية النظرية بالنسبة لكل من المصريين والاسرائيليين[٧٤].

معنى ذلك أن كلاً من مواقع الدفاع الأمامية ووحدات الهجوم المضاد في الخط الدفاعي الأول كانت داخل مدى المدفعية المصرية تماماً، ولم يكن لدى هذه القوات في البداية ما تواجه به نيران المدفعية الكثيفة سوى خفة الحركة التكتيكية.

ولم يكن من قبيل المفاجأة أن تنشأ المحاولات المصرية للحد من تدعيم إسرائيل لمواقعها على طول قناة السويس، في بعض أجزائها، عن ذلك الانكشاف الجيو–استراتيجي نفسه: ففي خريف العام١٩٦٧ الميلادي كانت

---

(٧٣) لم تكن عملية نشر القوات الإسرائيلية قط بمثل هذه البساطة التي وصفناها بها آنفا، بل والأهم من ذلك أن تلك القوات لم يتم انشاؤها لتكون النسخة الإسرائيلية من خط ماجينو. وعلى كل حال، فإن نشر القوات الإسرائيلية على هذا النحو وبوصفها رادعا لأي رأس جسر مصري عبر القناة، كان يعد –من المنظور الإسرائيلي– أفضل الأوضاع الدفاعية عن سيناء، من هذا فإن نشر القوات الإسرائيلية هناك كان يشتمل دوما على مواقع للدفاع المحلي على الضفة الشرقية بحيث تغطي تلك المواقع طرق الاقتراب المصري المحتملة، كما اشتمل أيضاً على مواقع "الدفاع خفيف الحركة/الهجوم المضاد" المرحلية التي كانت إلى الوراء داخل سيناء. ولذلك فإن نسبة مئوية صغيرة فقط من العشرة آلاف رجل الذين ذكرناهم آنفاً كان يتم وضعها على الضفة الشرقية مباشرة.

(٧٤) جرى من جراء ذلك نقاش ساخن في مجلس الوزراء حول أوضاع القوات الإسرائيلية في شكل تشكيلات خفيفة الحركة أو تشكيلات ثابتة داخل المدى القريب لنيران المدفعية المصرية. فقد كان الكثيرون يفضلون خطاً دفاعيا أساسيا بطول التلال والكثبان الرملية على المحور الشمالي الجنوبي، مرورا بكل من ممر متلا وبير جفجافة. وعلى كل حال فإن إنشاء خط دفاعي أول في هذه المنطقة يحتاج إلى المزيد من القوة البشرية والتضحية بالمطارات الأمامية الهامة القريبة من القناة. ومن رأي ميخائيل هاندل، أن قرار الاحتفاظ بدفاع أمامي على الضفة الشرقية تم حسمه في النهاية في ضوء الخبرة السابقة التي اكتسبها الإسرائيليون من "تكتيكات السلام" في المنطقة منزوعة السلاح السورية الإسرائيلية. هاندل، ***النظرية العسكرية – السياسية الإسرائيلية***، ص٥١.

القوات المصرية توجه قصفاً متقطعاً ونيران الأسلحة الصغيرة ضد الضفة الشرقية منزلة بذلك معدلاً متزايداً من الخسائر في صفوف إسرائيل في الفترة من سبتمبر حتى أكتوبر. وردت إسرائيل على ذلك بتوجيه نيران مدفعيتها ضد أهداف عسكرية مصرية على الضفة الغربية، وعندما زادت حدة القصف المصري (ورداً على إغراق مصر للمدمرة إيلات في الحادي والعشرين من شهر أكتوبر من العام١٩٦٧) قررت إسرائيل تقليل كلفتها العسكرية إلى أقل حد ممكن وزيادة تأثير الردع الانتقامي إلى أكبر حد ممكن عن طريق قصف الأهداف الاقتصادية (في بور توفيق وميناء السويس ومعامل تكرير البترول في السويس). وإلى هنا لم يحقق الردع الإسرائيلي سوى القليل من المسكنات المؤقتة، وليس الردع طويل الأجل.

وفي خريف العام ١٩٦٨، وصل الردع –الذي كان في معظمه–على شكل تبادل للنار–على طول قناة السويس إلى طريق مسدود وجد الطرفان كلاهما نفسهما فيه يبحثان عن خيارات جديدة. وحدثت نقطة التحول في اليوم٢٦–٢٧ من شهر أكتوبر من العام١٩٦٨ الميلادي عندما قامت بطاريات المدفعية المصرية وإحدى وحدات الكوماندو بعبور قناة السويس وقتلت ١٥ إسرائيلياً وجرحت ٣٤ آخرين خلال ساعات قليلة. فقد اتضح أن مصر اكتشفت الطريقة التي تستطيع بها ضرب النقاط الإسرائيلية الدقيقة – حساسية إسرائيل البالغة للخسائر وقلقها إزاء المزايا العسكرية المحتملة التي استخلصتها من التفوق الكمي المصري. وجاء رد إسرائيل على ذلك بطريقة حاسمة غير مباشرة تعي الكلفة حق وعيها. فقد قامت إحدى الطائرات العمودية/ وحدة كوماندو في اليوم الأول من شهر نوفمبر من العام١٩٦٨ بغارة على العمق عند نجع حمادي في الصعيد، نسفت فيه جسرين واحدى محطات المحولات الكهربية على نهر النيل. وجاء هذا الانتقام سياسياً ونفسياً إلى حد كبير من حيث المضمون، إذ أنه بغض النظر عن توازن القوى على طول قناة السويس فإن القوات المصرية غير قادرة على حماية الأهداف الاستراتيجية الرئيسية القريبة من المراكز الصناعية السكانية القريبة من مصر. وقد أصاب ذلك قيادة القاهرة بصدمة في الوقت نفسه، كما خف الضغط على جبهة القناة لعدة أشهر[٧٥].

(٧٥) الواقع أن اختراق إسرائيل لعمق مصر لم يسبب لمصر أضرارا مادية. فلو أن ناصر سار في طريق التقليل من شأن هذا الاختراق بدرجة كبيرة واستأنف نيران المدفعية على الضفة الشرقية فلربما أبقى ذلك على ارتفاع مستويات الخسائر الإسرائيلية. وعلى كل حال فإن فترة الهدوء خلال الفترة من شهر نوفمبر إلى شهر مارس أعطت إسرائيل الفرصة كي تحمي وتحسن من وقاية وحدات جيش الدفاع الإسرائيلي الأمامية من القصف. وعندما عاود ناصر استئناف هجوم شهر أبريل من العام ١٩٦٩ الميلادي ضاع منه عنصرا المبادأة والمباغتة اللذان اتسمت بهما تكتيكات العام ١٩٦٨ الميلادي.

وهنا نجد مرة أخرى أن الردع كان قصير الأجل. فقد أفضت نيران الأسلحة الصغيرة في شهر مارس من العام ١٩٦٩ إلى تجدد القصف: إذ أسفرت سدود نيران المدفعية في يومي ٨ ، ٩ من شهر مارس عن ٢١ إصابة في صفوف الإسرائيليين . وفي النهاية شن الرئيس عبد الناصر رسمياً في اليوم الأول من شهر أبريل من العام١٩٦٩حرب استنزاف كان الهدف منها إيقاع الخسائر بإسرائيل إلى الحد الذي يضطرها إلى التفاوض لفض الاشتباك ثم الانسحاب. ولما كان الإسرائيليون قد اقتربوا من إتمام خط بارليف قدم خبراء الإستراتيجية المصريون أدلة توضح أن قوات الدفاع الإسرائيلي سوف تلجأ إلى شكل من أشكال الدفاع الثابت[٧٦]. ولو صح ذلك فإن تفوق مصر في المدفعية والهاونات الثقيلة قد يسمح لمصر بإملاء مدى المعركة وشروطها مع إسرائيل: ففي استراتيجية حرب الاستنزاف المتدرجة يستطيع تفوق مصر الكمي في الرجال والعتاد والمعدات أن يعكس التفوق الإسرائيلي في التقنية العسكرية.

في البداية لم تكن لدى إسرائيل المواجهة الخلاقة التي تستطيع بها توسيع نيران المدفعية ولذلك جرتها مصر إلى الحرب التي تريدها . ومع زيادة الخسائر الإسرائيليه في مطلع شهر ابريل، تشجعت مصر وابتدأت عملية شن غارات الكوماندو عبر القناة، واكتفت قوات الدفاع الإسرائيلي بالرد على النيران المصرية وافشال الغارات عبر القناة. ومع استمرار زيادة الخسائر الإسرائيلية في أواخر شهر ابريل سعت إسرائيل إلى التخفيف من ذلك عن طريق سياسة الانتقام باختراق العمق: ففي اليوم الثلاثين من شهر ابريل من العام ١٩٦٩ الميلادي قامت قوة مشتركة من الكوماندوز

---

(٧٦) الواقع أن خطة الدفاع الإسرائيلي العام في سيناء كانت تقوم على أساس من مفاهيم الدفاع الإسرائيلي خفيف الحركة. فقد كان خط الدفاع الإسرائيلي الأول يتكون من عدد من النقاط القوية المستقلة التي تم إنشاؤها على طول الضفة الشرقية بحيث تكون كل هذه النقاط في متناول الدوريات بين بعضها. أما خط الدفاع الثاني فقد كان يتكون أصلاً من بطاريات المدفعية وعدد محدود من وحدات الدبابات يمتد على شكل خط بطول الطريق من الشمال إلى الجنوب ويبعد عن القناة حوالي ١٥ ميلاً تقريباً. يجئ بعد ذلك الجزء الأكبر من مجموعات مساندة القتال / وعمليات الإمداد، ووحدات الرئاسة العامة ومجموعات الدعم المدرعة؛ وكان ذلك كله يشكل خط الدفاع الثالث على امتداد طريق يمتد من الشمال إلى الجنوب ويبعد ١٨ميلاً تقريبا عن قناة السويس. وبينما احتفظ الإسرائيليون بالحركة بين هذه القطاعات عند أدنى حد ممكن فقد كان كل قطاع منها يستطيع أن يتفاعل ويدعم الخطوط الأخرى بطريقة سهلة وحاسمة في حالة الهجوم المصري عبر القناة. وبرغم كل ذلك بقى خط الدفاع الأمامي خطاً دفاعياً ثابتاً إلى حد ما ومكشوفاً للقصف المصري.

الاسرائيليين بضربة داخل عمق مصر في الوجه القبلي. ولكن الانتقام في هذه المرة لم يكن له أي تأثير "سياسي أو نفسي" على القاهرة: فقد رَدَّ ناصر على التحدي الإسرائيلي ببضع غارات ثمينة عبر القناة – من ناحية – وغلالات المدفعية (إذ دامت معركة المدفعية ١٦ ساعة في اليوم الثالث من شهر مايو) من الناحية الأخرى، وإذا كان مستوى الخسائر الإسرائيلية قد انخفض انخفاضاً طفيفاً في شهر مايو، فقد قفز قفزة عالية في الفترة من شهري يونيو / يوليو من العام ١٩٦٩ (راجع الشكل ١٦). وهنا بدأت إسرائيل تعتمد من جديد على غارات الكوماندو السريعة داخل مصر نفسها بأن ضربت إحدى قواعد الرادار في رأس الأدبية (في اليوم الثاني والعشرين من شهر يونيو)، كما ضربت خط القوى الرئيسي بين القاهرة / أسوان (يوم ٣٠ من يونيو)، ثم ضربت ثلاثة من المواقع المصرية على البحر الأحمر (يوم ٢ من يوليو). وبذلك دخلت الغارات بوصفها عنصراً جديداً في دائرة التصعيد، وهكذا وصلت الخسائر الإسرائيلية إلى أعلى نقطة لها منذ حرب يونيو من العام ١٩٦٧.

وفي شهر يوليو من العام ١٩٦٩ كانت المدفعية المصرية تنزل بالإسرائيليين خسائر وصل معدلها الشهري إلى ٦٠ شخصاً. وأصبح من الواضح أن غارات "الاقتراب غير المباشر" جيدة التنفيذ لايمكن أن تعكس توازن القوى الجديد أو حتى فهم مصر ووعيها عملية التوازن على قناة السويس.

وقد كان ناصر على استعداد للاذعان لتفوق اسرائيل الكيفي ومقدرتها التقنية بالرغم من قيامه بمثل هذه المهام. وتبقى بعد كل ذلك نقطة هامة وحرجة مفادها أن نتيجة حرب الاستنزاف سوف تتحدد على جبهة قناة السويس التي قللت قوة النيران المصرية عليها من نوعية القوة الإسرائيلية. وهنا قررت القيادة الإسرائيلية السير على هدى الخبرة التي استفادتها من عمل القوة الجوية على جبهة الأردن مفتتحة بذلك مرحلة جديدة من مراحل الصراع: فقد قامت الطائرات النفاثة الإسرائيلية في اليوم العشرين من شهر يوليو من العام ١٩٦٩ الميلادي بقصف المواقع المصرية بين القنطرة وبور سعيد وضربها بالقنابل.

وكان الهدف المباشر لقوة الطيران الإسرائيلي مكوناً من ثلاثة مهام: ١) تحقيق التفوق الجوي الذي لاينازع فوق القناة بتدمير الدفاعات المصرية على طول الضفة الغربية (محطات الرادار الرئيسية، وحشود المدافع المضادة للطائرات– وبطاريات سام–٢ و٢) تقوم القوة الجوية بعد تحقيق هذا

شكل (١٦)
الخسائر الإسرائيلية / تفريدة منظومة السلاح المصرية
على جبهة سيناء / السويس
في الفترة من شهر ابريل الى شهر مايو من العام ١٩٦٩

	أبريل		مايو		يونيو		يوليو		الاجمالي	
	ق	جـ	ق	جـ	ق	جـ	ق	جـ	ق	جـ
ألغام	صفر	١٢	١	٧	صفر	٥	صفر	٩	١	٣٣
مدفعية	١٢	١٩	٨	٢٤	٤	٢٤	١٢	٤٩	٣٦	١١٩
أسلحة	٦	٨	صفر	٣	٥	٨	١١	١٣	٢٢	٣٢
بازوكا	–	–	–	–	–	–	صفر	٧	صفر	٧
قصف الطيران	–	–	–	–	–	–	٣	١٢	٣	١٢
الاجمالي	١٨	٣٩	٩	٣٤	٩	٤٠	٣٦	٩٠	٦٢	٢٠٣

ق = قتيل - جـ = جريح

التفوق، بدور تقليل الخسائر الإسرائيلية على طول الضفة الشرقية باسكات المدفعية المصرية؛ و٣) تقوم القوة الجوية بعد أن تكسب حرية العمل المطلق وتخفيف الضغط عن خط بارليف الأمامي بردع مصر ومنعها من محاولة إقامة رأس جسر على سيناء. ومن خلال الاستغلال الماهر للقوة الجوية يمكن أن تثبت إسرائيل أن نشر قوات جيش الدفاع الإسرائيلي على طول القناة لم يعط مصر فرصة الخيارات العسكرية طويلة الأجل، كما تثبت أيضاً أن تفوقها النوعي في التقنية العسكرية (وبخاصة في القوة الجوية) لايزال هو الذي يحدد نتيجة الصراع المصري / الإسرائيلي[٧٧].

(٧٧) عند هذا الحد بدأت غارات العمق التي كانت تشنها الكوماندو المصرية تكلف إسرائيل ثمنا باهظا في الأرواح. فبينما وصلت خسائر إسرائيل الانتقامية إلى ٢٧ شخصا خلال سبع غارات كبرى حدثت في الفترة من شهر نوفمبر من العام ١٩٦٨ إلى شهر يوليو من العام ١٩٦٩ نجد أن خسائرها وصلت إلى ٢٤ شخصا نتيجة لغارتين حدثتا في شهر يوليو من العام ١٩٦٩. ثم واصلت إسرائيل غاراتها بالكوماندو عبر القناة بعد شهر يوليو من العام ١٩٦٩، ولابد لنا أن نسلم بأن هذه الغارات أسهمت في ردع العمل المصري. ومع ذلك بقي تأثيرها محصورا في التأثير النفسي واثبات أن مصر مكشوفة دائماً من الجانبين.

ومن المؤكد أن القوة الجوية مع زيادة حدة الحملة الجوية في أواخر صيف العام ١٩٦٩، أثبتت أنها كانت سلاحاً مضاداً مؤثراً ضد البطاريات: فقد انخفض معدل الخسائر الإسرائيلية الناجمة عن المدفعية في الفترة من شهر أغسطس إلى شهرسبتمبر انخفاضاً كبيراً (راجع الشكل رقم ١٧).

وعلى كل حال، فإن مواقع المدفعية المصرية كانت محصنة على نحو يمكنها من تحمل سلسلة الضربات والاستمرار في قصف الضفة الشرقية ولكن بمستوى أقل حدة. وعلى ذلك فإن ارتفاع عدد الخسائر الإسرائيلية ارتفع فجأة في شهر أكتوبر من العام ١٩٦٩، ورفع ديان القيود التي سبق أن فرضها على مهام القصف وأعلن أن الهجوم الجوي سوف يتصاعد إلى أن يتم تحييد المدفعية المصرية. واستطاعت القوة الجوية الإسرائيلية خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام ١٩٦٩ الميلادي إسكات البطاريات المصرية وحققت تفوقاً جوياً لاينازع فوق كل من القناة ومداخل وادي النيل. وبانتهاء شهر ديسمبر انخفض إجمالي خسائر قوات جيش الدفاع الإسرائيلي إلى ١٢ شخصاً، وكانت مصر قد فقدت ٢٤ بطارية صواريخ سام-٢ ومايزيد على ثُلث طيرانها في الخط الأمامي، ولم تخسر القوة الجوية الإسرائيلية سوى طائرة واحدة من طراز بيبر كب pipercup. وبذلك تنتهي المرحلة الأولى من حملة إسرائيل الجوية ضد مصر.

وفي خط متواز مع خبرة القوة الجوية الإسرائيلية على الجبهة الأردنية، استطاعت (القوة الجوية الإسرائيلية) التحكم في مستويات الخسائر الإسرائيلية عن طريق الحد من خيارات منظومة السلاح العربي. وفي شهر يناير من العام ١٩٧٠ الميلادي اضطرت مصر إلى الاعتماد على منظومات السلاح التي لها قوة نيران أقل والتي هي من قبيل الهاونات الصغيرة التي يسهل اخفاؤها[٧٨]. ومع ذلك جاءت منظومات قوة النيران الأقل مؤثرة ومثيرة:

(٧٨) لم تستطع مصر، وذلك على العكس من منظمة التحرير الفلسطينية -الاعتماد فقط على المنظومات ذات القوة النيرانية الأقل لأنها كانت تعرف تمام المعرفة أن قيمة الازعاج الناتج عن مثل هذه التكتيكات يمكن أن يستبدئ هجوماً إسرائيلياً انتقامياً كبيراً على الأهداف الصناعية/السكانية داخل مصر، وإذا ما سلمنا بالبيئة العسكرية التقليدية لجبهة سيناء/السويس، نجد أن المزايا تتساوى مع الكلفة.

شكل (١٧)

الخسائر الإسرائيلية/تفريدة منظومة السلاح المصرية

على جبهة سيناء / السويس

في الفترة من شهر اغسطس الى شهر ديسمبر عن العام ١٩٦٩

	أغسطس		سبتمبر		أكتوبر		نوفمبر		ديسمبر		اجمالي	
	ق	جـ	ق	جـ	ق	جـ	ق	جـ	ق	جـ	ق	جـ
مدفعية	٥	٣٨ و ١م	٤	٨ و ١م	٩	٢٨	٤	١٠	٦	٦	٢٨	٩٠ و ٢م
ألغام	٢	٧	٢	٢	صفر	٣	صفر	٢	صفر	١	٤	١٥
أسلحة صغيرة	٦	٣	٦	٤ و ١م	٦	٢	٥	٤	٢	٤	٢٢	٢٠ و ١م
هاون	–	–	٦	٩	٢	٨	١	١٢	١	١٠	١٠	٣٩
باوزكا	–	–	–	–	–	–	٥	١	–	–	١	٥
قصف بالطيران	–	–	–	–	٢	٩	–	–	–	–	٢	٩
صواريخ	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
الاجمالي	١٠	٥١ و ١م	١٨	٢٢ و ١م	١٩	٥٠	١١	٣٣	٩	٢١	٦٧	٧٨ و ٣م

* م = مدني – ق = قتيل – جـ = جرحى

فقد جاءت نيران الأسلحة الصغيرة والهاونات بمثابة مُذكّر مستمر بأن ناصر لم تنضب بعد خياراته العسكرية على طول القناة (راجع الشكل رقم ١٨) . من هنا فإن إسرائيل بعد أن حددت تأثير المدافع المصرية ذات القوة النيرانية العالية، قررت نقل الصراع–أو توسعاً نقل الكثير من قوة النيران المصرية المتبقية – بعيداً عن منطقة القناة إلى داخل الأراضي المصرية.

وفي الفترة من ٧ يناير إلى ١٣ ابريل من العام ١٩٧٠ الميلادي أكملت إسرائيل عشرين غارة على العمق في كل من أنحاء القاهرة/وامتداد وادي النيل، أنزلت فيها بمصر خسائر كبيرة بين المدنيين والعسكريين. وكان المنطق وراء هذه الغارات غاية في البساطة: وهو أن قيام القوة الجوية الإسرائيلية بقصف أهداف منطقة المؤخرة سوف يجبر المصريين على نقل الجزء الأكبر من شبكتهم الدفاعية بعيداً عن القناة في اتجاه القاهرة . وبذلك يتركون ماتبقى بعد ذلك على الضفة الغربية من وحدات المدفعية/الهاونات بلا أي دفاع فعلي عنها[٧٩]. وهكذا استطاع القصف المركز المضاد أن يتحكم بطريقة منظمة في مستوى ومعدل الخسائر الإسرائيلية على الضفة الشرقية. ويبدو أن اجمالي الخسائر في شهري يناير وفبراير الواردة في الشكل رقم١٨ تؤكد دقة هذا المنطق وسلامته.

ففي اليوم السابع من شهر يناير من العام ١٩٧٠ الميلادي قامت القوة الجوية الإسرائيلية بغارات على العمق في التل الكبير على احدى قواعد الجيش، وعلى المنطقة الصناعية في كل من أنشاص ودهشور وحلوان في وادي النيل، مفتتحة بذلك المرحلة الثانية من حملة القهر الجوية الإسرائيلية.

ثم ظهر في شهر فبراير من العام ١٩٧٠ الميلادي نمط آخر معروف من أنماط الصراع العربي/الإسرائيلي : فقد استطاع التفوق الإسرائيلي الكيفي أن يحد من تأثير التفوق العربي الكمي. فبفضل حصول إسرائيل على الطائرات من طراز فانتوم-٤ النفاثة (التي تستطيع أن تحمل ١٦٠٠٠ رطلاً من المعدات الحربية لمسافة تتردد بين ٨٠ و١٠٠ ميل داخل مصر) المزودة بصناديق سوداء طراز إي.سي.إم ECM، وبفضل المهارة التقنية التي لدى طياري القوة الجوية الإسرائيلية، استطاعت إسرائيل أن تحول ميزان قوة النيران لصالحها. وبذلك يكون التفوق في قوة النيران - الذي أمكن تحقيقه عن طريق التفوق الجوي - هو الذي أدى إلى تقليل الخسائر وتحديدها على خط بارليف. زد على ذلك، أن حملة القصف الاستراتيجي عندما بدأت

---

(٧٩) أكد ديان وزير الدفاع في مقابلة ظهر فيها على التليفزيون الاسرائيلي في اليوم الثالث والعشرين من شهر يناير من العام ١٩٧٠ أن الهدف هو "نقل الحرب إلى المصريين" كما صرح أيضا قائلا: "إن مصر كلها هي ميدان قتالنا". كما أوضحت جولدا مائير رئيسة الوزراء في اليوم نفسه أيضاً، نوايا إسرائيل قائلة: "إننا ندخل الى عمق مصر ليعرف / ناصر/ جيداً هو وشعب مصر أن الهدوء يجب أن يكون على الجانبين وإلا سيكون هناك قصف على الجانبين أيضاً. راجع جريدة النيويورك تايمز، يوم ٢٥ من يناير من العام ١٩٧٠. وإذا ما سلمنا بتفوق مصر العددي البشري على طول القناة فقد كان الإسرائيليون يسلمون بأن زيادة مستوى الخسائر في المراكز الصناعية / السكانية في وادي النيل يمكن أن تشكل رادعا قويا.

شكل (١٨)

الخسائر الإسرائيلية/تفريدة منظومة السلاح المصرية على جبهة سيناء/السويس

في الفترة من يناير إلى مارس من العام ١٩٧٠*

	يناير		فبراير		مارس		اجمالي	
	ق	جـ	ق	جـ	ق	جـ	ق	جـ
ألغام	–	–	–	–	صفر	٩ ٢م	صفر	٩ ٢م
مدفعية	٣	١١	١	صفر	صفر	٤	٤	١٥
أسلحة صغيرة	٤	٧	٣	١	٤	٩	١١	١٧
هاون	٣	١٢	٨	١٢ ٣م صفر	٣	٢٢	١٤	٤٦ ٣م صفر
بازوكا	–	–	٢	٨	–	–	٢	٩
قصف بالطيران	صفر	١	٤	–	٢	صفر	٦	٤٢
قنابل	١٨	٤٢*	–		–	–	١٨	
الاجمالي	٢٨	٧٣	١٨	٢١ ٣م	٩ ٢م	٤٤	٥٥ ٢م	١٣٨ ٣م

م = مدني – ق = قتلى – جـ = جرحى

* ينبغي ألا نسمح لهذه الأرقام بتشويه الزيادة الحقيقية في الخسائر على جبهة السويس: فقد وقعت هذه الخسائر بسبب انفجار هائل حدث في مستودع الذخيرة في إيلات. وبينما أعلنت إسرائيل أن الحادث كان قضاء وقدراً كانت هناك دلائل قوية على أن الكوماندو المصريين هم الذين أحدثوا الانفجار.

تتضح للعيان فإن حرب الاستنزاف لم تتم السيطرة عليها فحسب وإنما انعكست أيضاً : ففي شتاء العام ١٩٧٠ الميلادي أصبحت المراكز الصناعية/ السكانية الرئيسية في مصر هي التي تتهددها احتمالات الخسائر[٨٠] غير المقبولة وليست الألوية الإسرائيلية على القناة . ومرة أخرى استطاع تفوق إسرائيل النوعي في القوة الجوية المتقدمة – وهو عامل يرتبط ارتباطاً مباشراً بالعنصر الديموغرافي الإسرائيلي – أن يقلب الموائد على ناصر.

وفي محاولة من ناصر لعلاج اختلال التوازن التقني هذا تقدم بمطلبين استفزازين للاتحاد السوفيتي:١) أولهما، طلب دفاع مؤقت ضد القصف الإسرائيلي بحيث يكون ذلك الدفاع على شكل طيران طويل المدى يستطيع ضرب المراكز الحضرية الإسرائيلية؛ وثانيهما دفاع ثابت ضد الضربات الجوية الإسرائيلية، وعلى أن يكون ذلك الدفاع على شكل شبكات دفاعية تستطيع حرمان إسرائيل من التفوق الجوي الذي لاينازع. ورفض السوفيت مطلب ناصر الأول، ولكنهم وافقوا على مطلبه الثاني[٨١] بعد الغارة التي قامت بها القوة الجوية على الخانكة. وفي أواخر شهر مارس من العام ١٩٧٠ الميلادي كانت موسكو قد قامت باستعواض وتوسيع منظومات الدفاع الجوي المصري في وادي النيل وعلى جبهة القناة، وفي اليوم الثالث عشر من شهر ابريل من العام١٩٧٠ الميلادي أكدت تقارير الاستخبارات الإسرائيلية أن الطيارين السوفيت كانوا يقومون بدوريات على المداخل الجوية لوادي النيل على طول محور الاسماعيلية – القاهرة إضافة إلى أن أطقم الصواريخ السوفيتية كانت تقوم بتوفير دفاع النقطة للمناطق الصناعية/السكانية الرئيسية. ونتيجة لذلك، توقفت بشكل حاسم في اليوم الرابع عشر من شهر ابريل الغارات التي كانت القوة الجوية الإسرائيلية تشنها على العمق.

(٨٠) أصبحت مصر على المدى الطويل غير قادرة على تحمل الخسائر غير المحدودة، أو استيعابها، وبخاصة في الأفراد ذوي المهارات التقنية. وكمثال على الكلفة البشرية التي فرضها القصف الاستراتيجي الإسرائيلي على مصر، فقد عانت المناطق الحضرية المصرية خسائر لاتقل عن ١٢٠٠ شخص في شهر يناير وحده من العام ١٩٧٠. وقد تضخمت هذه المشكلات عندما تدفق أكثر من ٥٠٠٠٠٠ لاجئ من الضفة الغربية على المراكز الحضرية الأخرى. ومع ذلك، فإن تسليمنا بقوة مصر البشرية الكبيرة يقلل من أهمية كل ذلك في صناعة الاستراتيجية المصرية.

(٨١) قد يكون السوفيت قد فهموا، في منتصف بيانات كل من موسكو/واشنطون عن امدادات السلاح المستقبلية إلى الشرق الأوسط، الهجوم الذي قامت به إسرائيل على مصنع الخانكة (في ١٢ من فبراير ١٩٧٠، وقتل فيه ٢٠٠ من المدنيين) على أنه تحد مباشر لالتزام موسكو بالحفاظ على التوازن العسكري العربي. راجع مقال لورانس ل. هويتان بعنوان "من يونيو ١٩٦٧ الى يونيو ١٩٧١" في مجلة نيوميدل ايست العدد رقم ٣٣ (يونيو من العام ١٩٧١)، ص ١٨.

ويعد التدخل السوفيتي، الذي عجل به القصف الاستراتيجي الذي قامت به إسرائيل نقطة تحول مثيرة في حرب الاستنزاف: فقد أدى ذلك إلى إعفاء قوة النيران المصرية من مهمتها في وادي النيل، وبذلك عاد الصراع من جديد إلى منطقة القناة. واستردت وحدات المدفعية/والهاونات المصرية دورها الهجومي، وأنزلت بالإسرائيليين خسائر تقدر بحوالي ٧٦ شخصاً في شهر إبريل، و٧٥ قتيلاً آخر في شهر مايو؛ كما قامت القوة الجوية المصرية بضربات عديدة لم يسبق لها مثيل عبر قناة السويس. الأهم من ذلك أن الفدائيين المصريين قاموا في اليوم الثلاثين من شهر مايو بشن أول غارة ناجحة لهم على الضفة الشرقية، واكتسحوا فيها فصيلاً إسرائيلياً مدرعاً بكامله. وتسليمنا بهذا الزخم يرفع الخسائر الإسرائيلية رفعاً صاروخياً لتصل في شهر يونيو من العام ١٩٧٠ الميلادي إلى ١٠٠ قتيل كل شهر (راجع الشكل رقم ١٩).

ورداً على المعدلات الحلزونية للخسائر دخلت الحملة الجوية الإسرائيلية مرحلتها الثالثة– قصف منظومات الدفاع الجوي المصري وبطاريات المدفعية على الضفة الغربية طوال الأربع والعشرين ساعة. فقد سجلت هذه الاستراتيجية في إحدى مستوياتها تأثيراً مدمراً على الهجوم المصري: إذ تم تدمير الكثير من صواريخ سام–٢ والمدفعية المضادة للطائرات وشبكة المدفعية أيضاً، وانخفض متوسط الخسائر الشهرية الإسرائيلية إلى النصف وذلك في الفترة من شهري يونيو/يوليو (راجع الشكل رقم ١٩). وعلى المستوى الآخر، كانت النتيجة النهائية لحرب الاستنزاف تعتمد على مدى التورط السوفيتي، الذي يعد عاملاً لاقِبل للقصف الإسرائيلي به. فقد أسفرت كل الاختبارات التي قامت بها إسرائيل لنوايا موسكو، عن "توسع معاكس" للبعد الدفاعي الجوي السوفيتي إلى حد أن أصبحت موسكو، بانتهاء شهر يونيو من العام ١٩٧٠ الميلادي، ملتزمة بالدفاع النشط عن المجال الجوي إلى ما بعد وادي النيل[٨٢]. وعلى ذلك فإن التدخل السوفييتي،

(٨٢) وفي اليومين التاسع والعشرين والثلاثين من شهر يونيو حركت الأطقم السوفيتية إلى الأمام ١٢ بطارية من صواريخ سام –٢ المحسنة، ومن ٢ إلى ٣ بطاريات من الصواريخ سام –٣ فضلاً عن المدافع المضادة للطائرات المساندة لهذه الصواريخ مكونة بذلك نتوءا دفاعيا عمقه ١٧ ميلا على طول طريق الإسماعيلية – القاهرة ولا يزيد بعده عن القناة عن ٥٠كلم. وعندما اكتشفت مجموعة مغيرة مكونة من أربع طائرات إسرائيلية من طراز فانتوم – ٤ تلك المنشآت في اليوم الثلاثين من شهر يونيو اسقطت صواريخ سام – ٢ (التي أطلقت على شكل نيران متموجة) منها طائرتين خسرت إسرائيل طاقميهما اللذين يتكون كل منهما من أربعة أفراد كما خسرت إسرائيل أيضا ٨٠٠٠٠٠٠ دولار ثمن الطائرتين. وفي الشهر الثاني خسرت إسرائيل خمس طائرات أخرى من طراز فانتوم – ٤ بالطريقة نفسها. راجع مقال، هويتان ***من يونيو ١٩٦٧ إلى يونيو ١٩٧١*** نيوميدل ايست، ص ٢٠.

شكل (١٩)

الخسائر الإسرائيلية/تفريدة منظومة السلاح المصرية على جبهة سيناء/السويس في الفترة من شهر ابريل إلى شهر أغسطس من العام ١٩٧٠*

	أبريل		مايو		يونيو		يولية		أغسطس		اجمالي	
	ق	جـ	ق	جـ	ق	جـ	ق	جـ	ق	جـ	ق	جـ
ألغام	٤	٥	–	–	٢	٦	١	٢	–	–	٧	١٣
مدفعية	٨	٣٣	١٢	٢١	١	١	٢	١٢	صفر	٢	٢٣	٦٩
						٣م		١م				٤م
أسلحة صغيرة	٣	٧	٨	٦	٣	٦	–	–	–	–	١٤	٩
هاون	١١	٢٤	١٨	٣٤	٧	٢٢	٤	٢١	صفر	٢	٤٠	١٠٣
بازوكا	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
قصف جوى	صفر	٤	–	–	٣	٢	صفر	١١	–	–	٣	١٧
صواريخ	–	–	صفر	صفر	–	–	١	صفر	–	–	١	صفر
				٤م								٤م
الجملـــة	٢٦	٧٣	٣٨	٦١	١٦	٣٧	٨	٤٦	صفر	٤	٨٨	٢٢١
				٤م		٣م		١م				٨م

* م = مدني – ق = قتلى – جـ = جرحى

في قمة النجاح الذي أصابته القوة الجوية الإسرائيلية في تقليل الخسائر الإسرائيلية، لم يتحدى قدرة إسرائيل على تقرير مسار حرب الاستنزاف الدائرة فحسب، وإنما تحدي أهم العناصر الأساسية في قوة الردع الإسرائيلية للهجمات المصرية في المستقبل – ألا وهو التفوق الكيفي لمنظومات القوة الجوية الإسرائيلية التي لاتبارى.

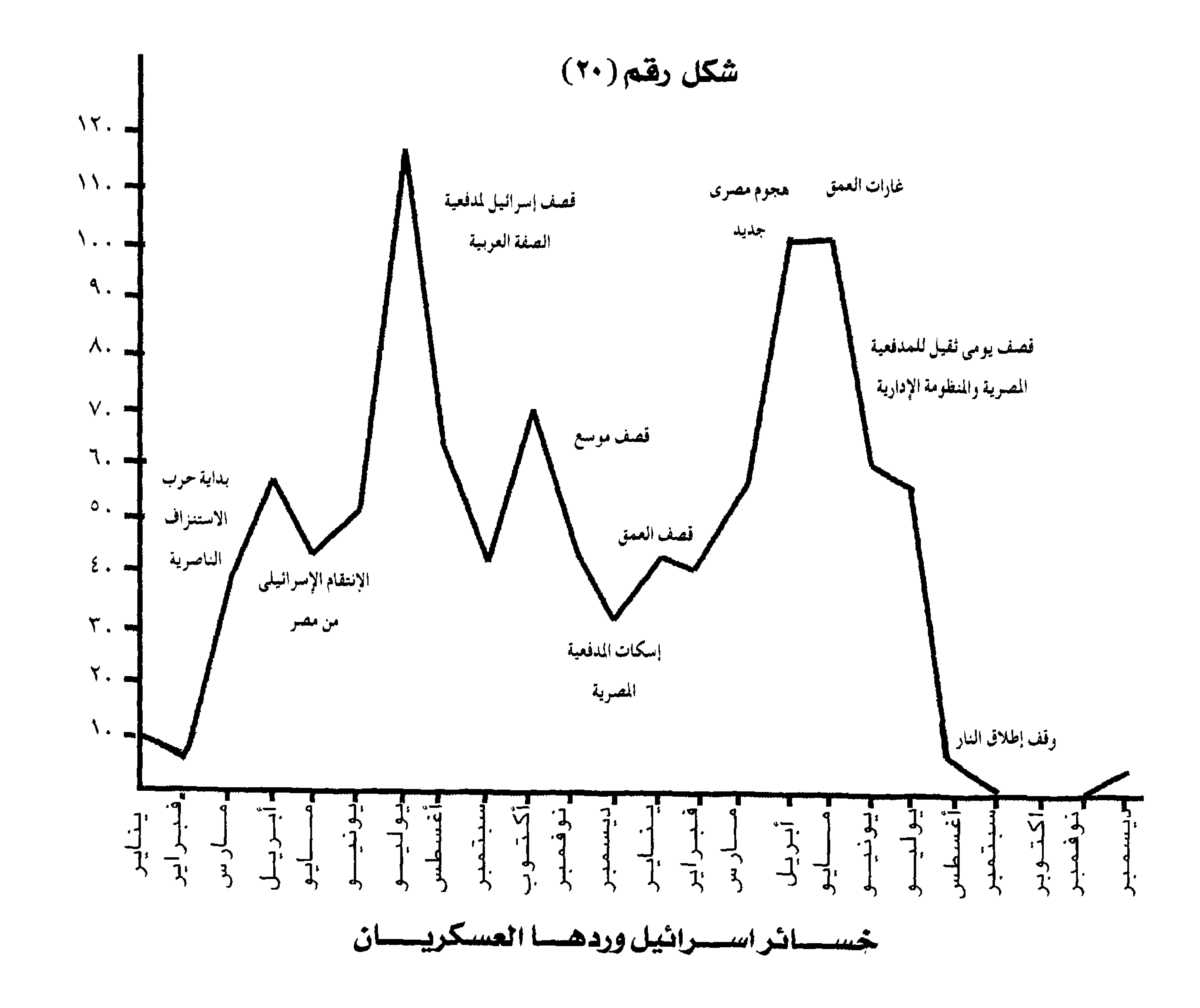
وقد تجلت قوة ذلك "التحدي" المشئومة في " معركة الضفة الغربية " التي تشكل المرحلة النهائية من الحملة الجوية الإسرائيلية. ففي الفترة من اليوم الأول من شهر يوليو وحتي اليوم الرابع من شهر أغسطس من العام ١٩٧٠ الميلادي حاولت إسرائيل وقف تقدم البعد السوفيتي في اتجاه القناة عن طريق تحديد "منطقة الامتياز الجوي" للقوة الجوية الاسرائيلية بحوالي ٣٠–٤٠ كلم إلى ماوراء القناة. وبالرغم من ذلك ففي إحدى أمسيات "وقف اطلاق النار الهادئ" (وبالتحديد في الثامن من اغسطس من العام ١٩٧٠ الميلادي) أصبحت هذه الأهداف الخاصة بعيدة تماماً عن الأمن والسلامة .

فبرغم خسارة مصر عددا من قواعد الصواريخ، وبرغم اسقاط إسرائيل ٤ طائرات من طراز ميج -٢١ التي كان يقودها طيارون سوفييت، دفع السوفييت حوالي ١٧ بطارية صواريخ من طراز سام -٢ وسام - ٣ إلى خط يبعد عن القناة ٣٠ كلم، وهو الخط الذي تستطيع تلك المنظومات عنده كبح حرية عمل النفاثات الإسرائيلية عندما تحاول منع المصريين من إقامة رأس جسر لهم على الضفة الشرقية. وعلى ذلك فإن "معركة الضفة الغربية" برغم تخلل وقف إطلاق النار لها من حين لآخر، كان ينبغي أن تكون انذاراً واضحاً للقدس بظهور تحول جديد نحو التعادل الكمي/الكيفي التقليدي في التوازن العربي / الإسرائيلي. وقد يؤدي حصول العرب على صواريخ سام خفيفة الحركة بكميات كبيرة إلى قفزة عربية كبيرة في نوعية القوة العسكرية العربية: معنى ذلك أن تفوق العرب الساحق في قوة النيران الدفاعية المتقدمة يمكن أن يؤدي إلى قدرات هجومية غير منظورة.

وأيا كان تأثير التدخل السوفييتي على توازن القوى على طول قناة السويس في شهر أغسطس من العام الميلادي ١٩٧٠، فإن أنماط الصراع العسكري طوال حرب الاستنزاف كانت تسير بشكل واضح على هدى الربط بين العوامل الديموغرافية والاستراتيجية الإسرائيلية . ولذلك فإن مستويات الخسائر الإسرائيلية - وكذلك توقعات الخسائر الناجمة عن مثل هذه المستويات - كانت بمثابة البارومترات الرئيسية التي كانت تقيس ردود إسرائيل العسكرية، وتحديد الزمان والمكان ومركبات قوة الانتقام (راجع الشكل رقم ٢٠). وفي المقابل فإن طبيعة الردود العسكرية المتقدمة بصورة مضطردة (التي منها الاعتماد على طائرات الفانتوم المتقدمة من طراز ف-٤ المزودة بالصناديق السوداء من طراز إي.سي.إم (ECM) تسهلت نتيجة الخصائص النوعية التي تميز العنصر الديموغرافي الإسرائيلي . وفي نطاق هذا الإطار نستطيع أن نورد الاستنتاجات التالية عن الفترة مابين العام ١٩٦٩ والعام ١٩٧٠ الميلاديين:

١) إن إسرائيل يمكن أن تتوقع خسائر عالية في أي حرب من حروب الاستنزاف التي يشنها العرب باستخدام منظومات السلاح العربية المتقدمة التقليدية. ففي الفترة من اليوم الأول من شهر ابريل من العام ١٩٦٩ وحتى اليوم الثامن من شهر أغسطس من العام ١٩٧٠ الميلادي وصلت أعداد الخسائر الإسرائيلية على جبهة السويس / سيناء ١٠١٤ شخصاً (٢٧١ قتيلاً و٧٤٣ جريحاً). ومن بين هذه الخسائر ٨٠٠ شخص (أي مايعادل ٨٠٪ من إجمالي الخسائر تقريباً) أصيبوا بفعل الأسلحة الصغيرة

شكل رقم (٢٠)



خسائر اسرائيل وردها العسكريان

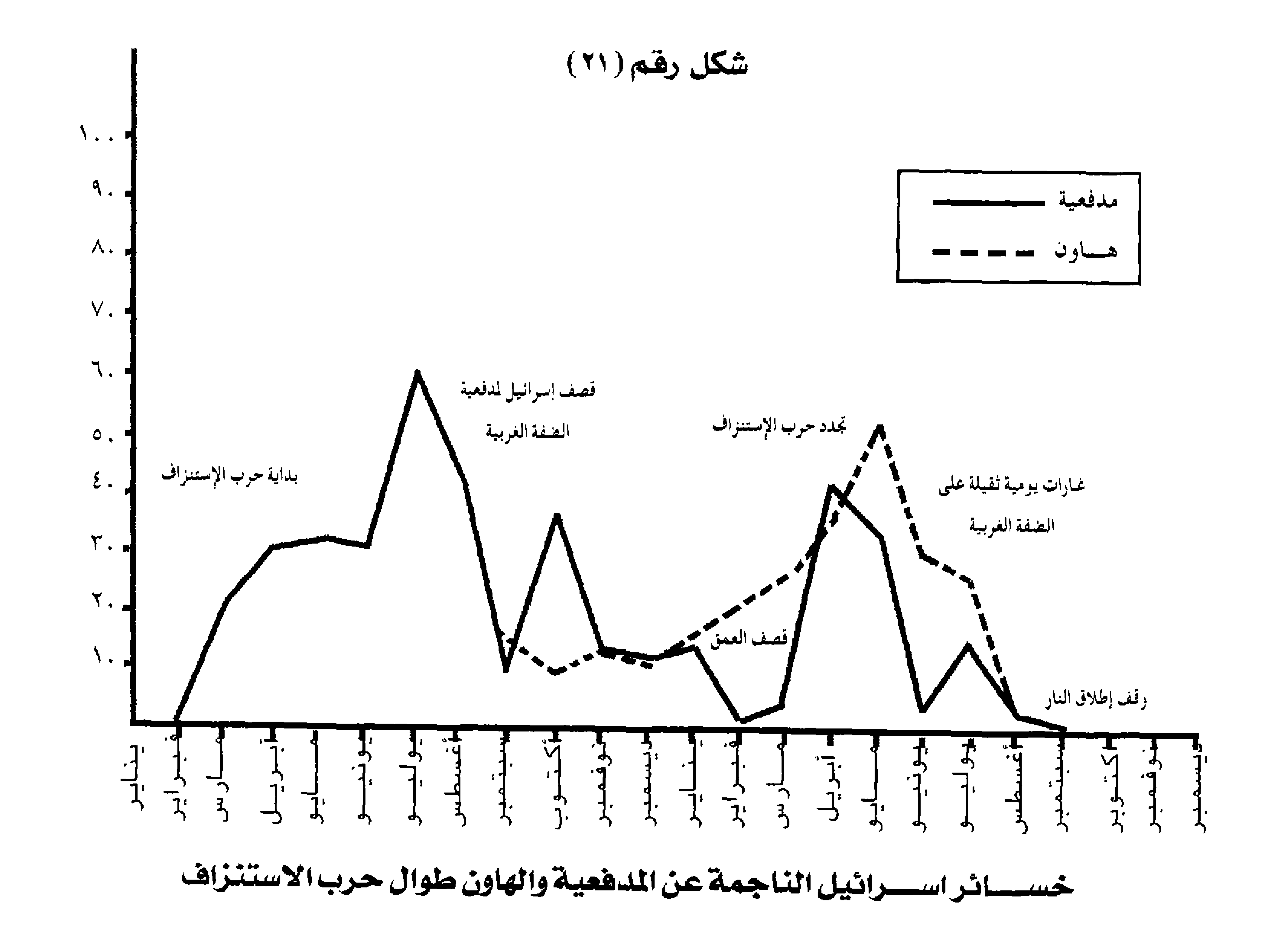
المصرية ونيران[٨٣] الهاون والمدفعية. (راجع الشكل ٢٠).

٢) إن القوة الجوية ، في ضوء المنظومة الإسرائيلية التي تقوم على أقل قوة بشرية/أعلى قوة نيران ، يمكن استعمالها سلاحاً مؤثراً مضاداً للبطاريات، واسكات المدفعية العربية الثقيلة والصواريخ من طراز سام؛ وبدون هذا التفوق الجوي لايمكن للقوات البرية الإسرائيلية مهما كان تفوقها النوعي، أن تتوقع مستوى الخسائر المثير وربما غير المقبول. ففي الفترة من اليوم الثاني من شهر إبريل من العام ١٩٦٩ إلى اليوم الثلاثين من شهر يوليو من العام ١٩٦٩ ارتفع معدل الخسائر الشهرية التي أنزلتها المدفعية المصرية بإسرائيل إلى ٦٠ شخصاً في الشهر (وقد وصل متوسط هذه الخسائر إلى ٤٠ شخصاً طوال الشهور الأربعة). ومع ذلك فقد انخفض معدل الخسائر الإسرائيلية خلال المرحلة الأولى من الحملة الجوية الإسرائيلية على الضفة الغربية للقناة (أي في الفترة من ٢٠ من يوليو من العام ١٩٦٩ الميلادي إلى الثلاثين من ديسمبر من العام ١٩٦٩) إلى ١٢ شخصاً في الشهر (ولكن متوسط الخسائر وصل إلى ٢٣ شخصاً في الشهر طوال شهور هذه الفترة الخمسة) راجع الشكل ٢١.

٣) استطاعت القوة الجوية الإسرائيلية إلى جانب اسكاتها المدفعية المصرية الثقيلة، توجيه الاتجاهات المستقبلية في الاستراتيجية المصرية. فمع زيادة حدة القصف على الضفة الغربية، اضطرت إلى الاعتماد على مدافع الهاون الأصغر والأقل تأثيراً . فقد تزايد خلال النصف الأول من العام ١٩٧٠ اضطرار الهاونات المصرية إلى تخفيف نيران المدفعية (راجع الشكل رقم ٢١).

٤) إن القوة الجوية إذا ما استعملت طوال حرب الاستنزاف بطريقة منظمة تستطيع أن تنزل بالقوات الأرضية خسائر عالية للغاية. ونقلاً عن مصادر رسمية في القاهرة فإن خسائر مصر في الفترة ما بين يونيو من حرب العام١٩٦٧ الميلادي واليوم الأول من شهر يناير من العام١٩٧٠ الميلادي وصل إجمالي خسائر مصر إلى حوالي ٨٦٥٢ شخصاً. من بينهم حوالي١٠٠٠ مصري قتلوا في الفترة من شهر يونيو إلى شهر أغسطس من العام ١٩٦٩، وهذه أكبر نسبة خسائر تتسبب فيها القوة الجوية

(٨٣) يمكن ترجمة هذا الرقم الإجمالي في ضوء المتوسطين الشهري والاسبوعي إلى خسائر تقدر بخمسين شخصا في الشهر أو ثلاثة عشر شخصا كل أسبوع. وتوضيحا لشفرة هذه الخسائر يجب أن نعرف أن المعادلين النسبيين الأمريكيين (مقاسين بحجم السكان) يصلان الى ٥٠٠٠ شخص كل شهر أو ١٣٠٠ شخص كل اسبوع.


مدفعية
هاون
١٠
٢٠
٣٠
٤٠
٥٠
٦٠
٧٠
٨٠
٩٠
١٠٠
يناير
فبراير
مارس
أبريل
مايو
يونيو
يوليو
أغسطس
سبتمبر
أكتوبر
نوفمبر
ديسمبر
يناير
فبراير
مارس
أبريل
مايو
يونيو
يوليو
أغسطس
سبتمبر
أكتوبر
نوفمبر
ديسمبر
بداية حرب الإستنزاف
قصف إسرائيل لمدفعية الضفة الغربية
تجدد حرب الإستنزاف
قصف العمق
غارات يومية ثقيلة على الضفة الغربية
وقف إطلاق النار
خسائر اسرائيل الناجمة عن المدفعية والهاون طوال حرب الاستنزاف

شكل رقم (٢١)

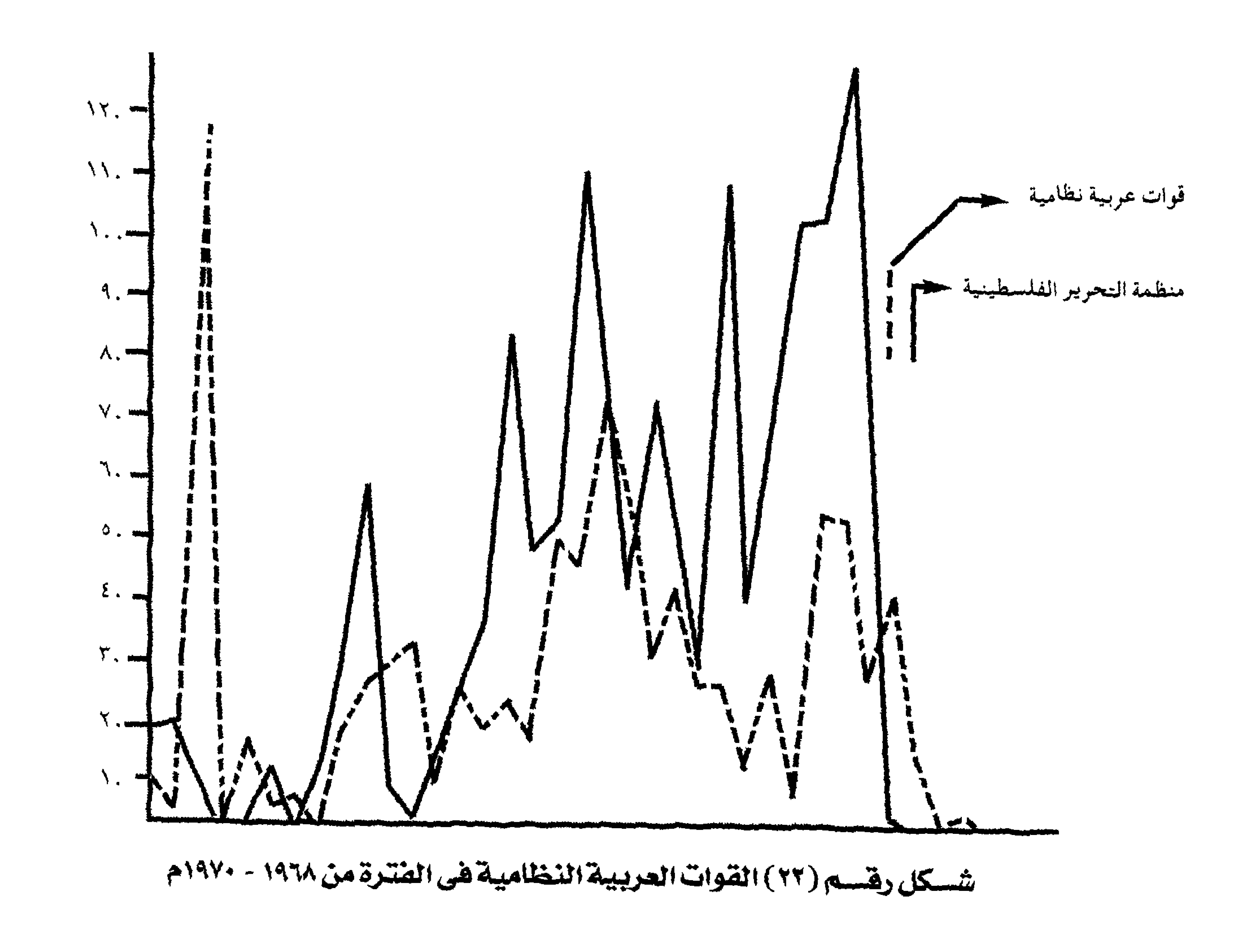
الإسرائيلية. وعندما تجدد الهجوم المصري في أواخر ربيع / ومطلع صيف العام ١٩٧٠ ارتفعت معدلات الخسارة بدرجة أكبر: ففي إحدى النقاط كانت القوات المصرية تخسر حوالي ٣٠٠ رجل في اليوم الواحد نتيجة القصف الإسرائيلي ، وصدر بلاغ رسمي يقدر عدد الخسائر على طول الضفة الغربية بما يتراوح بين ١٥٠٠-٢٠٠٠ شخص في شهر يونيو وحده من العام ١٩٧٠ الميلادي(٨٤). وهذه الإحصائيات تؤكد مطلب إسرائيل الاستراتيجي – إذا ما سلمنا بعدم التساوي الكمي بين القوات على ضفتي القناة – في الحفاظ على التفوق الجوي فوق منطقة القناة بكاملها.

٥) إن تأثير القوة الجوية في خفض الخسائر الإسرائيلية لم يكن له بالضرورة تأثير سياسي. فقد أفضت غارات العمق التي قامت بها القوة الجوية الإسرائيلية على وادي النيل إلى استبداء تدخل سوفييتي كبير في الدفاع الجوي عن المراكز الصناعية/السكانية ومنطقة القناة. وترتيباً على ذلك، سوف يتعين على إسرائيل مستقبلاً أن تُوَازِن بين الوسائل العسكرية والأهداف السياسية بمزيد من الحرص، وأن تتحكم في الخيارات الاستراتيجية قصيرة الأمد ولا تخلط بينها وبين تحديد بدائل السياسة طويلة الأمد.

٦) أخيراً وبغض النظر عن تأثير القوة الجوية العسكري أو السياسي في مسألة تحديد الخسائر الإسرائيلية والتحكم في مسار الصراع، فإن بروز القوة الجوية بوصفها أداة إسرائيل الأولى في الردع كان محتماً. وإذا ما سلمنا بخصائص العنصر الديموغرافي الإسرائيلي (القوة البشرية الماهرة، والمستوى التقني العالي ، والقدرة على العمل الجماعي) نجد أن الطيران المتقدم الذي من قبيل طائرات الفانتوم ف-٤ وطائرات سكاي هوك من طراز أ-٤ استطاعت تنفيذ العناصر الرئيسية في الاستراتيجية الإسرائيلية على أفضل وجه (الاقتراب غير المباشر، المرونة، قوة النيران العالية / بقوة بشرية منخفضة ... الخ) . وهكذا فإن المحددات الديموغرافية هي التي أملت مطالب الاستراتيجية ومركب القوة.

---

(٨٤) نسبته الجروساليم بوست في عددها الصادر يوم ١٦ من ابريل من العام ١٩٧١ إلى صادق وزير حربية مصر.



شكل رقم (٢٢) القوات العربية النظامية فى الفترة من ١٩٦٨ - ١٩٧٠م

الفصل الرابع

بروز الدفاع الجوي؟

القوة الجوية والخسائر الإسرائيلية

في الفترة من العام ١٩٧٠ إلى حرب يوم الغفران

في الفترة من شهر أغسطس من العام ١٩٧٠ الميلادي – تاريخ تجميد وقف اطلاق النار – وحتى حرب يوم الغفران في شهر أكتوبر من العام ١٩٧٣ كان التحدي الأساسي للأمن الإسرائيلي نابعاً من عدم وصول الاشتباكات العربية / الإسرائيلية في الفترة من العام ١٩٦٧ إلى العام ١٩٧٠ إلى نتيجة محددة. وقد نتج ذلك بدوره عن ثلاثة ظروف عسكرية – سياسية مشتركة بين كل من حرب الاستنزاف التي تشنها منظمة التحرير الفلسطينية وحرب الاستنزاف على الجبهة المصرية. وهذه الظروف هي:

١) أن استغلال إسرائيل للتفوق الجوي كان يسير وفقاً للضغوط والمحددات الديموغرافية الإسرائيلية، وقد أدى ذلك التفوق، بمرور الزمن، إلى تحديد مستويات الخسائر الإسرائيلية (راجع الشكل رقم ٢٢)** ومع ذلك فإن قوات الدفاع الإسرائيلية طوال استمرار الحملات الجوية كانت تعاني من مستويات الخسائر(٨٥) الاجمالية الهائلة.

٢) أن التفوق الكيفي الإسرائيلي – كما عبر عنه الاستعمال الجديد للقوة الجوية – كان دوماً يفوق التفوق الكمي العربي، ولذلك فقد كان يؤدي إلى تثليم زخم تكتيكات "الخلو من الحرب" العربية. ومع ذلك فإن النجاحات التي أصابتها إسرائيل استبدأت في منتصف العام ١٩٧٠ الميلادي تحركات عربية وسوفيتية لسد الفجوة النوعية، وهو الحدث الذي جعل كل

---

(٨٥) كانت هناك بطبيعة الحال "فترة زمنية فاصلة" بين الاستخدام المناسب للقوة الجوية والانخفاض الملحوظ في معدلات الخسائر. أضف إلى ذلك، انه كما يبين الشكل رقم ٢٢ فإن الرسم البياني "للخسائر / الرد العسكري" للفترة ما بين العام ١٩٦٧ والعام ١٩٧٠ الميلادي كان متخماً "بالقمم العالية" و"المنخفضات المثيرة". وإذا ما أخذنا في اعتبارنا الإطار الزمني لكل ذلك نجد أن من حق العرب أن يتعجبوا ما إذا كانت إسرائيل تستطيع تحمل "تكاليف القوة الجوية" عن منخفضات الخسائر إلى مالا نهاية.

هذه الخسائر التي أنزلت بإسرائيل أمراً غير مقبول تماماً[٨٦].

٣) أن الاستراتيجية الإسرائيلية في الفترة ما بين العام ١٩٦٧ والعام ١٩٧٠ الميلادي كانت إلى حد ما شكلاً من أشكال "استراتيجية تقليل العائدات". فطوال استمرار سيطرة إسرائيل على الأراضي المحتلة لم تتمكن من هزيمة منظمة التحرير الفلسطينية أو المصريين أو حتى ردعهما ردعاً حاسماً . وإذا ما سلمنا باللاتماثل العربي / الإسرائيلي في موارد القوة البشرية، نجد أن تكاليف الخسائر الإسرائيلية لم تكن تساوي على المدى

شكل (٢٣)

إجمالي الخسائر الإسرائيلية

في الفترة من ١٢ يونيو من العام ١٩٦٧ إلى العام ١٩٧٠*

	قوات عربية نظامية						قوات منظمة التحرير الفلسطينية					
	عسكري		مدني		انتقام		عسكري		مدني		انتقام	
	ق	جـ	ق	جـ	ق	جـ	ق	جـ	ق	جـ	ق	جـ
١٩٦٧/٦/١٢ الى ١٩٦٧/١٢/٣١	٧٥	٢٠١	٢	١	غير	متيسر	١٣	٥٧	٦	٢٢	صفر	٣
١٩٦٨	٧٨	٢٣١	٣	١٧	غير	متيسر	٥٢	١٩٢	٤٤	٢٧٣	٢٦	٨١
١٩٦٩	١٣٥	٤٠١	١٠	١٠	٢٦	٣١	٧٣	٣٢٦	٢٢	٢٢٨	١	٩
١٩٧٠	١٣٩	٣٨٦	١٠	٢٥	٢٨	٦٦	٤٣	٢٥٣	٤٢	١٨٦	٧	١٥

ق = قتلى - جـ = جرحى

* اجماليات الخسائر هنا مستخلصة من معطيات مأخوذة عن البروفسيور هركابي من الجامعة العبرية بالقدس، ومن سجلات ذكرناها في الجداول السابقة.

---

(٨٦) كان السوفييت كما ذكرنا في الفصل السابق قد تولوا بحلول شهر يوليو من العام ١٩٧٠ الميلادي مسئوليات الدفاع الجوي فوق الجزء الأكبر من الضفة الغربية للقناة وبذلك وفروا المهام التي كانت قد أوكلت إلى بطاريات المدفعية الجديدة، كما حسنوا أيضاً من صواريخ سام – ٢ لتجديد الهجوم على الضفة الشرقية. أما فيما يخص الصراع مع العصابات فإنه نظراً لتشتيت الإنتقام الجوي الإسرائيلي لهوان وَحَدِّهِ من كفاءة منظومات سلاحها قصيرة المدى، فقد بدأت الوحدات التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية تتلقى صواريخ من طراز كاتيوشا بعيدة المدى وهاونات عيار ١٣٠مم، وبعض المدافع خفيفة الحركة المضادة للطائرات.

الطويل، النتيجة العسكرية / السياسية غير الحاسمة لحروب الاستنزاف.

وعلى ذلك إذا كان العرب لم "يكسبوا" الصراعات التي دارت في الفترة من العام ١٩٦٧ إلى العام ١٩٧٠، ولم يخسروها، أو بمعنى آخر لو استطاعت إسرائيل، على المدى القصير أن "تكسب معارك السيطرة" على طول قناة السويس ووادي الأردن؛ أو لو استطاع العرب أن يهددوا حقاً باستئناف الصراعات بالحدة التي كانت عليها في الفترة ما بين العام ١٩٦٩ والعام ١٩٧٠ (طبقاً للشكل رقم ٢٣ بمعدل خسائر مقداره ٨٧٨ شخصاً في العام) فلربما خسرت إسرائيل الحرب بكاملها على المدى الطويل.

في هذا الإطار نجد أن حروب الاستنزاف في الفترة من العام ١٩٦٧ إلى العام ١٩٧٠ كشفت عن خلل حرج في التوازن بين استراتيجية العمليات الإسرائيلية – من ناحية – والمحددات الديموغرافية الإسرائيلية – من الناحية الأخرى . ففي الصراعات التي سبقت هذه الحروب كانت إسرائيل دوماً في مواجهة الخسائر الإسرائيلية غير المقبولة في الصراع الطويل – بالتفوق الهجومي النوعي، مخففة بذلك من تكاليف الخسائر الإسرائيلية قصيرة الأمد بالانتصارات العسكرية – السياسية الحاسمة طويلة الأمد . وعلى كل حال ، إذا كانت إسرائيل (كما حدث في العام ١٩٧٠ الميلادي) قد حققت الركود العسكري – السياسي وحسب ، فإن تكلفة الخسائر الإسرائيلية الإجمالية قد تزايدت بشكل مثير طوال فترة الصراع وربما كانت غير مقبولة . وإذا ما سلمنا بأن قبول إسرائيل لخسائرها في المعركة كان يعتمد على الإنتصار الإسرائيلي الحاسم فقد حقق العرب "انتصاراً رديئاً" عن طريق تكبيد إسرائيل الخسائر بمعدلات مرتفعة سنوية وثابتة . من هنا، قد تكون النتيجة غير الحاسمة لاشتباكات الفترة من العام ١٩٦٧ إلى العام ١٩٧٠ مؤشراً على انحراف توازن القوى العسكرية العربية / الإسرائيلية عن الهجوم إلى الدفاع – وهو "الانحراف" الذي يمكن أن يفهمه العرب على أنه لصالح التفوق الكمي على التفوق الكيفي[٨٧].

من هنا فقد شرعت إسرائيل "طوال فترة التجارب" (من ٨ من أغسطس

(٨٧) كانت الإدراكات الحسية العربية للتوازن العسكري لها دوما الأهمية نفسها التي للتوازن المادي الحقيقي. وفي مقابل ذلك تحول الصراع العربي / الإسرائيلي إلى صراع نفسي أكثر منه إقليمي بالنسبة لإسرائيل: ان الذي كان على وشك أن يحيق به الخطر لم يكن سيناء أو الجولان وإنما تلك الفكرة التي نماها الإسرائيليون بحرص وعناية منذ العام ١٩٦٧ الميلادي والتي مفادها أن العرب لن يستطيعوا أن ينزلوا بالدفاعات الإسرائيلية أضراراً خطيرة، راجع بيرلمتور Perlmutter ميثاق الحرب، ص٥٩.

من العام ١٩٧٠ إلى الخامس من أكتوبر من العام ١٩٧٣) في علاج أي خلل حقيقي ومدرك في التوازن بين المتطلبات الاستراتيجية والمقيدات الديموغرافية بطريقتين:

١) تحسين الانتقام الذي كانت القوة الجوية الإسرائيلية تقوم به ضد عصابات منظمة التحرير الفلسطينية، مؤكدة بذلك استمرار قدرة إسرائيل على تقرير مشكلات "الأمن الجاري" (الخلو من الحرب) بطريقة تنم عن "وعي ديموغرافي نوعي"، و٢) تقوية كل من الوحدات المقاتلة البرية والجوية (كماً وكيفاً) وتزويدها بمنظومات السلاح المتقدمة، مما يؤدي إلى زيادة المنهج الإسرائيلي في تناول مشكلات "الأمن الأساسي" (الحرب الشاملة) على أساس من "أعلى قوة نيران / بأقل قوة بشرية". وكانت إسرائيل تأمل من وراء تنفيذها هاتين المهمتين في أن تستطيع استغلال التفوق النوعي، في إطار مستويات من الخسائر المقبولة، في اتجاه تقرير حاسم للصراع مستقبلاً.

ونستطيع الحكم على نجاح المهمة الأولى–تحسين سياسة الانتقام الجوي –بالرجوع إلى الصراع الذي داربين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في الفترة من العام١٩٧١ الميلادي إلى العام١٩٧٣ على طول الحدود اللبنانية والسورية. فقد قامت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية نتيجة للحملة الجوية التي شنتها إسرائيل على طول وادي الأردن –(١٩٦٨–١٩٧٠) ونتيجة للحرب الأهلية الأردنية (سبتمبر من العام١٩٧٠) بانشاء شبكة مترامية من الملتجآت وخطوط الإمداد والتموين المتداخلة فيما أصبح يعرف باسم "أرض فتح" وهي تلك المنطقة التي تكثر فيها التلال وتمتد بطول حدود لبنان الجنوبية إلى جبل حرمون في سوريا. ومعنى ذلك أن غارات الحدود والقصف بالصواريخ التي كانت تشنها منظمة التحرير الفلسطينية في مطلع العام١٩٧١ الميلادي من أرض فتح إنما كان ينتج عنه مستوى منخفض ولكن مستمر من الخسائر المدنية والعسكرية الإسرائيلية. وقد ردت إسرائيل على ذلك في البداية بخليط من القصف المنتقى و"الدوريات البرية" المتكررة على أقرب ملتجآت منظمة التحرير الفلسطينية إلى الحدود[٨٨].وإذا كانت هذه

(٨٨) من المحتمل أن يكون اعتماد إسرائيل بصفة مبدئية على القوة البرية قد جاء تأسيساً على سوابق حدثت في العمليات الانتقامية في الفترة من العام ١٩٦٩ إلى العام ١٩٧٠ على الحدود اللبنانية. فقد كان الجزء الأكبر من القوة الهجومية الإسرائيلية يتركز على جبهة السويس / سيناء، أما الجزء الباقي فقد كان موزعاً بين الجبهات الأردنية والسورية واللبنانية على أساس الأولوية. أضف إلى ذلك أن الجبهة اللبنانية كانت أقل عداء لوحدات القوة الخفيفة فضلاً عن أن الحكومة اللبنانية كانت أقل تعرضاً لمستويات الضغط المنخفضة.

التكتيكات قد صادفت انخفاضاً طفيفاً في نشاط منظمة التحرير الفلسطينية في النصف الأخير من العام ١٩٧١ الميلادي، فإن الانتقامات الإسرائيلية كانت في معظم الأحيان مجرد 'أفعال منعكسة' لعمليات جس النبض التي كانت العصابات تقوم بها. ولم يكن لهذه الانتقامات وزن عسكري كبير أو حتى هدف "نفسي – سياسي"[٨٩].

ولذلك عندما زاد زخم هجوم العصابات في مطلع العام١٩٧٢ الميلادي، وتكبدت إسرائيل خسائر تقدر بحوالي إحدى عشر شخصاً في شهر يناير، و٢٦ شخصاً في الأسابيع الثلاثة الأول من شهر فبراير تحولت إسرائيل إلى أعمال انتقامية أكبر لاتقوم على الانتقاء ولكن تعتمد على التنسيق بين القوات الجوية والبرية. وقد قامت إسرائيل خلال العام١٩٧٢ الميلادي بثلاث من هذه العمليات (٢٥-٢٨ فبراير، و٢١-٢٣ يونيو، و٦-٩سبتمبر)، وكانت كل عملية من هذه العمليات على نمط مشترك مكون من خطوتين. أن تقوم النفاثات الإسرائيلية بضرب أهداف استراتيجية معينة في عمق الملتجآت (مثل مركز رئاسة منظمة التحرير الفلسطينية، أو مراكز التدريب، أو مستودعات الذخيرة) وثانيتهما، أن يقوم طابور مدرع إسرائيلي بالاحتلال ثم 'تمشيط" أسهل جيوب المقاومة التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية. و"الخطوتان" كلتاهما تركزان على تحقيق 'الردع عن طريق المسافة": ١) فالضربة الجوية تهدف إلى هلاك الجزء الأكبر من "المراكز العصبية" لشبكة الملتجآت، وطرد منظمة التحرير إلى مسافة أبعد في الداخل وإجبار العصابات على الاعتماد على الطرق غير المباشرة عند اقترابها من إسرائيل،٢) أما الهجمات الأرضية فكان هدفها انشاء 'مناطق كبيرة' في كل أنحاء "أرض فتح" عن طريق إجبار منظمة التحرير على إخلاء هذه المناطق، وبذلك تُسَهِّل إسرائيل من مسألة استئناف الوجود اللبناني الأقل عداء (الذي يسهل ردعه) بين حشود منظمة التحرير ومواقع الحدود الخارجية الإسرائيلية.

وعلى كل حال،فإن العديد من قيادات منظمة التحرير الفلسطينية كانت قد ابتكرت في صيف/خريف العام١٩٧٢ الميلادي مواجهة مضادة غير مباشرة، ولكنها مؤثرة، ضد خطة إسرائيل "الردع من خلال المسافة". وطبقا

---

(٨٩) تعزي الهدهدة التي حدثت في أواخر العام ١٩٧١ الميلادي بدرجة كبيرة إلى المفاوضات بين منظمة التحرير/ولبنان بخصوص وصول العصابات إلى ملتجآت في جنوبي لبنان. وإذا كان الانتقام الإسرائيلي قد حث اللبنانيين بطريق غير مباشر على طلب تحديد أكثر وضوحاً لحقوق ومسئوليات منظمة التحرير الفلسطينية، فقد عجل بطريق غير مباشر أيضاً بتحديد الخلافات الفلسطينية/اللبنانية في الرأي في اتفاق عقد في القاهرة.

لهذه المواجهة المضادة تقوم جماعات "التخريب / الارهاب" الخاصة بشن هجمات مفاجئة ومثيرة على الأماكن التي يقل فيها استعداد الدفاعات الاسرائيلية كأن يكون ذلك داخل إسرائيل نفسها أو داخل الجاليات الإسرائيلية في الخارج (الأفراد الدبلوماسيين ، والوفود المشاركة في المناسبات الدولية، مكاتب شركة طيران العال الإسرائيلية ... الخ)[٩٠] وذلك بدلاً من الكفاح في سبيل ابقاء الضغط على طول المحيط الإسرائيلي. وعندما بدأ أثر هذه الاستراتيجية يتكشف (راجع فئات الأسلحة الصغيرة والقنابل تحت عنوان إسرائيل / أوروبا في الشكل رقم ٢٤) ابتكر الاستراتيجيون الاسرائيليون مفهوم "الانتقام الجوي غير المناسب": الذي يقضي بالرد على أي حادث تخريبي أو إرهابي يكون مصدره منظمة التحرير الفلسطينية حيثما وقع وبغض النظر عن البلد الذي وقع فيه "بقصف تأديبي" مركز ضد ملتجآت منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان وسوريا[٩١].

وقد صممت هذه الضربات تصميماً واعياً طوال النصف الثاني من العام ١٩٧٢ الميلادي ومطلع العام ١٩٧٣ بحيث تعطي إسرائيل المبادأة في صراعها مع منظمة التحرير الفلسطينية. وذلك عن طريق تحاشي تكرار نمط "الفعل المنعكس" – أو بلغة إيجال آلون نائب رئيس الوزراء – "تصيبهم بالأذى / منظمة التحرير الفلسطينية / قبل أن يصيبونا به"[٩٢].

---

(٩٠) كانت حركة العصابات طوال الفترات السابقة (١٩٥٤–١٩٥٦؛ ١٩٦٥–١٩٦٧؛ ١٩٦٨–١٩٧٠) تسعى (عن طريق صراع الحدود) إلى سحب القوة البشرية الدفاعية الإسرائيلية المحدودة إلى مناطق الحدود، وبذلك توقع خط الدفاع الدقيق التقليدي الإسرائيلي في حرب استنزاف على عدة جبهات. وعلى كل حال، فإن العصابات نفسها كانت في الفترة من العام ١٩٧١ الى العام ١٩٧٢ مركزة في قطاع صغير في جنوب لبنان، يضاف إلى ذلك أن إسرائيل التي كانت لاتزال ذكرى حروب الاستنزاف في الفترة مابين العام ١٩٦٨ والعام ١٩٧٠ الميلاديين ماثلة في ذهنها، لم تكن على استعداد لتخصيص جزء كبير من قواتها البرية للدفاع عن الحدود اللبنانية.

(٩١) نظرا لأن الانتقام الجوي كان أقل أشكال الانتقام وضوحا فقد سلمت إسرائيل بأن القصف قد ينزل باللبنانيين والسوريين خسائر جسيمة؛ وبينما كان إنزال مثل هذه الخسائر هدفاً غير معلن لهذه الضربات إلا أن إسرائيل كانت تتوقع أن تعمل مثل هذه الضربات لصالحها. والواقع أن الخسائر اللبنانية / السورية عندما وصلت إلى١٠٠٠ شخص في شهر يناير من العام ١٩٧٣ تحركت كل من لبنان وسوريا على انفراد للسيطرة على دخول منظمة التحرير الفلسطينية إلى ملتجآت الحدود ودفعت بالعصابات إلى حشود أكثر انضغاطاً مما سهل على القوة الجوية الإسرائيلية اكتشافها.

(٩٢) راجع الجروساليم بوست، يوم ١٠ من سبتمبر من العام ١٩٧٢، ص٩.

شكل (٢٤)

تفريدات الخسائر الاسرائيلية / منظمة التحرير الفلسطينية في الفترة من ١٩٧٢ - ١٩٧٣[٩٣]

	١٩٧٢								١٩٧٣											
	الجبهة اللبنانية		الجبهة السورية		اسرائيل وأوربا				الجبهة اللبنانية		الجبهة السورية		إسرائيل وأوربا				الاجمالي			
	ق	ج	ق	ج	ق	ج	ق	ج	ق	ج	ق	ج	ق	ج	ق	ج	ق	ج	ق	ج
الأسلحة الصغيرة	٨	١٣	صفر ١م	٤ صفرم	صفر	/١٦م	٤	١٢م	٣	١٣	-	-	١	١م	/صفر	صفر	١٢	١٨م	/٥١	-١٤م
المدفعية	-	-	٢ ١م	٥ ٣م	-	-	-	-	-	-	صفر ٢م	صفر ١م	-	-	-	-	صفر	٢		
الهاون	صفر	٢	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	صفر	٢		
القنابل اليدوية	صفر	٧	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	صفر	٧		
الألغام	٣ ١٠	صفرم و١٤م	صفر	٥	-	-	-	-	صفر ٢	٣م ٢م	-	-	٣ ١٧	٣م ١٩م						
بازوكا	٣ ٢	٢م ٢م	١ ١	صفرم ٢م	-	-			-	-	-	-	-	-	-	-	٤	٢م	٢	٤م
قنابل	-	-	-	-	صفر ١	١م ٢٣م			٣ ١٣	٣م ٣	صفر ١	صفر ٣م	صفر صفر	صفر ١٠م			صفر ١	١م ٣٣م		
الاجمالي	١٤ ٥١	٢م ١٦م	٣ ١٥	٢م ٥م	صفر ٥	١٧م ٣٧											٢١ ٨٨	٢٥م ٧٤م		

(٩٣) استقينا الأرقام الواردة هنا من التسجيلات الزمنية الواردة في دورية ميدل إيست جورنال ودورية نيوميدل إيست، وجريدة اسرائيل دايجست ومن الاصدارات اليومية لجريدة الجروسـاليم بوست أيضاً.

من حيث التوازن فقط أكد التحسين النهائي لسياسة الانتقام الجوي الإسرائيلية – إن شئت فقل "الانتقام الجوي غير المتناسب" – قدرة إسرائيل على تحاشي "كلفة الخسائر" العالية الناتجة عن استراتيجيات حرب الاستنزاف العربية، وذلك عن طريق استغلال إسرائيل لتفوق مركبات قوتها النوعية بطريقة حاسمة . فقد أصبحت منظمة التحرير الفلسطينية على العكس من الفترة من العام ١٩٦٨ الى العام ١٩٧٠ الميلاديين محشورة ومتمركزة في مساحة صغيرة للغاية، كما أصبحت غير قادرة أيضاً على إقامة دفاع جوي سلبي أو إيجابي. من هنا فإن غارات إسرائيل الجوية الكبيرة عندما وقعت على 'مراكز عصب' الملتجآت فإن الثمن الذي دفعته العصابات (خسائر ترددت بين ٨٠٠ و ١٠٠٠ شخص في شهر يناير من العام ١٩٧٣) نظير قيامها بشن المزيد من غارات 'التخريب / الإرهاب' كان أكبر من المزايا التي حققتها من جراء إنزال ما يتردد بين ١٠٠ – ١٥٠ إصابة بإسرائيل سنوياً. وترتيباً على ذلك فإن الخسائر الاسرائيلية الإجمالية انخفضت في صيف العام ١٩٧٣ إلى مستوى غير ذي بال.

شكل (٢٥)

اجمالي الخسائر الإسرائيلية

في الفترة من العام ١٩٧١ وحتى ٥ أكتوبر من العام ١٩٧٣[٩٤]

	قوات نظامية عربية						قوات منظمة التحرير الفلسطينية					
	عسكري		مدني		انتقام		عسكري		مدني		انتقام	
	ق	جـ	ق	جـ	ق	جـ	ق	جـ	ق	جـ	ق	جـ
١٩٧١	٧	صف	١١	٢١	–	–	١٢	١١٣	١٠	٥٢	غير	متيسر
١٩٧٢	٤	ر	١	٣	–	–	١٥	٧٢	٢٣	٦٠	٥	١٨
من ١/١ الى ١/١٠ ١٩٧٣	صف ر	٩ ٤	صف ر	١	صف ر	٢	٦	١٩	٤	١٥	٢	١٠

(٩٤) معطيات خسائر العام ١٩٧١ مأخوذة عن يادين هركابي، الجامعة العبرية، القدس. أما أرقام الفترة من العام ١٩٧٢ الى العام ١٩٧٣ الميلاديين فمستقاة من معطيات مقدمة من المتحدث الرسمي بلسان قوات الدفاع الإسرائيلية، تل أبيب ومن جريدة الجيروساليم بوست ومن إسرائيل دايجست نصف الاسبوعية.

ومع ذلك بقى "مفهوم الانتقام غير المتناسب" غير قادر على مواجهة أشد الفترات خطورة التي واجهت إسرائيل في الفترة مابين العام ١٩٧١ والعام ١٩٧٣: فقد أدى اكتمال شبكة الدفاع الجوي السوفييتي/المصري على طول قناة السويس إلى الحد من التفوق الجوي الإسرائيلي بدرجة كبيرة، وبذلك أحيا من جديد مصداقية التفوق الكمي المصري على الأرض بوصفه تهديداً حقيقياً "لخط بارليف" (إن لم يكن لمنظومة الدفاع الإسرائيلي في سيناء بكاملها). وبفشل إسرائيل في وقف تقدم محيط الدفاع الجوي السوفيتي في شهر يوليو من العام ١٩٧٠ الميلادي نستطيع تبين ظلاله في النجاح الذي أصابته القوة الجوية الإسرائيلية في 'قصفها المضاد للبطاريات' في محاولتها تقليل الخسائر الإسرائيلية[٩٥]. وعلى كل حال فقد اتضحت مضامين هذا الفشل المبدئي بعيد المدى في أعقاب "ركود وقف اطلاق النار" في شهر أغسطس من العام ١٩٧٠ الميلادي: فلو استطاعت منظومة الدفاع الجوي قصر التصارع على "التفوق في قوة النيران" على القوة الأرضية فقط على جانبي القناة فلن تستطيع إسرائيل عكس تخلفها العددي في المدفعية والقوة البشرية عن طريق استغلالها للقوة الجوية. وفي مثل هذه الحالة سيكون من الصعب على قوات الدفاع الإسرائيلية على الضفة الشرقية مواجهة "حرب استنزاف جديدة" أو "اقتحام مصري عبر القناة"، بمستويات خسائر مقبولة لإسرائيل[٩٦].

ولهذا فإن تقدم مبدأ المهمة الدفاعية الثانية لإسرائيل في الفترة من العام ١٩٧١ الى العام ١٩٧٣ – التدعيم الكمي/الكيفي والهجومي/الدفاعي لوحدات القتال الأرضية والجوية – يجب تناوله بالدراسة في إطار المحاولات التي بذلتها إسرائيل لمواجهة شبكة الدفاع الجوي السوفييتي/المصري.

(٩٥) استطاعت القوة الجوية الإسرائيلية خلال الأسابيع الأولى من شهر يوليو من العام ١٩٧٠ أن تعطل ثماني بطاريات من طراز سام تعطيلا مؤقتا ودفعت لذلك ثمنا مقداره ٥ طائرات فانتوم طراز ف-٤ إي وطائرة فانتوم أخرى طراز ايه ٤-اي. ثم بدأت ضربات القوة الجوية الإسرائيلية تتركز من جديد على الضفة الغربية المصرية حيث بدأت تطير على ارتفاعات دون مستوى ارتفاع الاشتباك المؤثر لصواريخ سام-٢ حدها الأدنى ٢٠٠٠ قدم) وصواريخ سام-٣ (حدها الأدنى مئتا قدم)، واستطاعت بذلك أن تهلك بطاريات المدفعية المصرية المجددة. راجع ويتون Whitton من يونيو ١٩٦٧ إلى يونيو ١٩٧١)، نيويورك ليست، ص٢٣.

(٩٦) تحدث ديان، وزير الدفاع، في مطلع اليوم الثاني والعشرين من شهر يناير من العام ١٩٧٠ الميلادي عن العلاقة بين تفوق إسرائيل الجوي على الضفة الغربية لقناة السويس والقدرات المصرية على عبور القناة فقال: إذا استطاع (المصريون) إيقافنا عن الطيران فوق القاهرة، فهم يعرفون أنهم لن يستطيعوا عبور القناة راجع الجروساليم بوست، يوم ٢٩ من شهر يناير من العام ١٩٧٠، ص-١.

في منتصف العام ١٩٧١ الميلادي كان خط الدفاع الأمامي المصري قد توسع إلى مايسميه السوفييت الأوكروج (حي الدفاع الجوي)، الذي يضم خمسة مكونات متكاملة[٩٧] على النحو التالي:

١) مدافع مضادة للطائرات من طراز زد.إس.يو-٢٤ Zsu-24 رباعية المواسير تغطي أدنى الارتفاعات.

٢) صواريخ سام-٣ "جوا" وصواريخ سام-٤ "جانف"، وصواريخ سام-٦ "جينفل" أرض - جو تغطي الارتفاعات الوسيطة.

٣) صواريخ سام-٢ المحسنة جايدلاين أرض - جو تغطي أقصى الارتفاعات.

٤) مدافع مصرية مضادة للطائرات تغطي المنطقة الجوية عبر القناة بكاملها.

٥) أسراب من طائرات الميج-٢١ جي الاعتراضية التي يقودها طيارون سوفييت (وربما بعض طائرات الميج-٢٣ من طراز فوكسبات وطائرات من طراز سوخوي-١١ فلاجونز) تغطي مداخل الوجه البحري المؤدية إلى وادي النيل.

وكانت مزايا هذه المنظومة تكاملية ولم يكن بوسع أي اجراء مضاد مستقل أن يسيطر على المكونات الخمسة كلها في آن واحد. فإذا كانت طائرات الميراج الإسرائيلية من طراز ٣-سي وطائرات الفانتوم من طراز ف-٤ إي التي هي من طائرات السيادة الجوية (اليكترونيات الطيران المتفوقة، والحمولة، وخواص الأداء) قد استطاعت هزيمة الطائرات من طراز ميج-٢١ جي في ظل الظروف المعتادة لقتال الطائرات، فإن طائرات الميج التي تؤدي مهامها على أفضل وجه على الارتفاعات الكبيرة) استطاعت استدراج طائرات الفانتوم وطائرات الميراج إلى داخل مدى عمل الصواريخ من طراز سام-٢. وبالمثل أيضاً إذا كانت الطائرات الإسرائيلية من طراز فانتوم ف-٤ إي والطائرات سكاي هوك من طراز أ-٤ إي وهي من طائرات قطع خطوط تموين العدو، يمكن أن تطير على ارتفاعات دون مستوى مدى صواريخ سام بكل أنواعها، فإنها عندما تفعل ذلك سوف تضطر

---

(٩٧) استخلصنا المعطيات التي أوردناها عن شبكة الدفاع الجوي في العام ١٩٧١ الميلادي من مقال ويتون الذي سبقت الإشارة إليه ومن مقال أي . لوتولك الذي عنوانه (ميج٢١، ميج٢٣ وسام٢ + سام٣) - (فانتوم٤ + سكاي هوك ٤أ ، صواريخ شرايك المضادة للرادار = ؟ نيويورك ايست ، العدد ٩ (ديسمبر ١٩٧١).

الى الخضوع لأدنى ظروف القصف – من ناحيه – والنيران المهلكة التي تصدر عن المدافع المضادة للطائرات من طراز زد.إس.يو-٢٤ رباعية المواسير التي يطلق الواحد منها أربعة آلاف طلقة في الدقيقة الواحدة – من الناحية الأخرى. وقد كانت النقيصة الأساسية في هذه المنظومة مكونة من شقين: ١) أن المنظومة بكاملها، اللهم باستثناء المدافع خفيفة الحركة المضادة للطائرات من طراز زد.إس.يو -٢٤ كان يتحتم بقاؤها بعيدة عن مدى المدفعية الإسرائيلية (كانت هذه المنظومة تبعد في العام ١٩٧١ الميلادي حوالي سبعة أميال ونصف الميل عن القناة) ولذلك تصبح قدرتها صغيرة إذا ما أرادت توفير الحماية الجوية للقوات المصرية بمجرد عبورها القناة. و٢) عندما كان مُكوّن الرادار / الصواريخ يبدأ في العمل فإن الطيران السوفييتي والطيران المصري كانا لايستطيعان العمل في محيطه بطريقة آمنة، وهذه خاصية تسهل للقوة الجوية الإسرائيلية مهمة الروغان من الصواريخ واسكات المدافع المضادة للطائرات.

وبرغم ذلك وبغض النظر عن نقاط الضعف الداخلية في شبكة الدفاع الجوي السوفيتية/المصرية فإن الهدف الرئيسي منها كان يتمثل في عملها عمل "الأسفنج" فتمتص قوة هجوم القوة الجوية الإسرائيلية وبالتالي انحراف الضربات الجوية عن أهدافها الحقيقية–المدافع المصرية – ومدافع الهاوتزر، والهاونات التي تتخذ مواقع لها على الضفة الغربية من القناة . من هنا، فإن المؤشر الأساسي إلى التأثير العام لمنظومة الدفاع الجوي تلك يتمثل في درجة تحملها وتشربها لشحنات المتفجرات التي تصبها عليها منظومتا الدفاع المضادتان (من طراز إي.سي.إم، إيه.جي.إم .. الخ) على حساب الأسلحة" المضادة للبطاريات" (القنابل، والصواريخ، الخ). وبوسعنا توضيح هذه النقطة بالاشارة إلى مثال بسيط، وهو مثال افتراضي بطبيعة الحال(٩٨).

أولاً؛ بفرض أن القوة الجوية الإسرائيلية قامت بتوزيع١٠٠ طائرة من طراز "سكاي هوك أ-٤إي" على مطارات سيناء، وبفرض أن كل طائرة من هذه الطائرات تستطيع القاء ٥ أطنان من المتفجرات في الطلعة الواحدة على الضفة الغربية للقناة، وبفرض أن كل طائرة من هذه الطائرات تستطيع القيام بخمس طلعات يومياً فإن ذلك يعني أن هذه الطائرات تستطيع إلقاء ٢٥٠٠ طن من المتفجرات . ثانيا؛ بفرض أن هدفاً ما يحتاج إلى إلقاء ٢٠٠٠ طن

---

(٩٨) المثال الذي أقدمه هنا مبني بعد تعديل طفيف على أساس من مثال آخر عرضه لوتواك الذي عنوانه (ميج-٢١، ميج-٢٣، وسام-٢، سام-٣) – (فانتوم ف-٤، سكاي هوك أ-٤، صواريخ شرايك المضادة للرادار = ؟ نيو ميدل ايست، ص ١١.

من العتاد المضاد للبطاريات استهدافاً للحفاظ على قوة نيران المدفعية المصرية، من منظور الخسائر التي تتكبدها إسرائيل، عند المستوى الذي تقبل به إسرائيل . ثالثا ؛ بفرض أيضاً أن مصر تمتلك منظومة صاروخية تستطيع تدمير ١٪ كل يوم من الطائرات الاسكاي هوك أ-٤، ولكنها كانت معرضة ومكشوفة لإحدى الوسائل إي.سي.إم ECM التي تزن طنين. إذاً، لو طارت الطائرات سكاي هوك المذكورة وعملت في غياب الوسائل إي.سي.إم فإن القوة الجوية الإسرائيلية سوف تخسر طائرة واحدة في اليوم؛ ومثل هذا المعدل الاستنزافي، من واقع التجربة الماضية في الصراعات المصرية / الإسرائيلية، سوف يضمن لمصر الانتصار في أي "معركة تدور من أجل الضفة الغربية للقناة". ومع ذلك، لو كانت الطائرات سكاي هوك أ-٤ تستطيع القاء ٤٨٠٥٠ طناً من العتاد المضاد للبطاريات على المدفعية المصرية قبل أن تخسر قوة الطائرات هذه احدى وعشرين طائرة - النقطة التي ينخفض عندها إجمالي المواد المتفجرة التي تقوم بإلقائها الطائرات على الهدف، إلى ما دون الألفي طن - فإن النصر سيكون لإسرائيل حقيقة. ولو عملت جميع الطائرات أ-٤ باستعمال الوسائل إي.سي.إم ECM فإن القوة الجوية العسكرية لن تخسر أياً من طائراتها؛ ويمكن أن تكون مثل هذه النتيجة هزيمة كبيرة لمنظومة الدفاع الصاروخية المصرية. ومع ذلك إذا كانت كل طائرة أ-٤ تحمل عتاداً مقداره طنان من الوسائل إي.سي.إم، فإن إجمالي حمولة القوة الجوية من المواد المتفجرة الهجومية في اليوم الواحد سوف ينخفض إلى حوالي ١٥٠٠ طن، وهو ما يعادل حواليا ٦٠٪ من الحمولة الإجمالية - من ناحية - ويعادل خسارة ٤٠ طائرة في اليوم الأول لأي هجوم جوي تقوم به إسرائيل على الضفة الغربية للقناة. وبذلك تستطيع منظومة الصواريخ المصرية أن تحقق إنتصاراً كبيراً -من منحى- وتواصل المدفعية المصرية -من منحى آخر- فرض مستوى الخسائر غير المقبولة على إسرائيل.

معنى ذلك أن مركب الدفاع الجوي المصري / السوفييتي رفع أعباء إسرائيل الدفاعية في الفترة من العام ١٩٧١ إلى العام ١٩٧٣ الميلاديين إلى حد كبير دون أن يؤدي إلى تخفيض حتى طائرة واحدة من الطائرات المقاتلة في القوة الجوية الإسرائيلية(٩٩) . ونظراً لعدم وجود نظام مضاد واقتصادي

(٩٩) أسقط صاروخ من صواريخ سام-٢ المحسنة طائرة نقل إسرائيلية في اليوم السابع عشر من شهر سبتمبر من العام ١٩٧١ الميلادي على مسافة ١٤كلم خلف خط بارليف وأدى إلى قتل الأفراد السبعه الذين كانوا على متنها. وقد نجحت النفاثات الإسرائيلية في الانتقام من الصواريخ سام-٢ على الضفة الغربية للقناة مستخدمة في ذلك الصواريخ شرايك طراز ايه.جي.١/ المضادة للرادار.

في الوقت نفسه من حيث حمولة المتفجرات فقد أنشأت إسرائيل برنامجاً مكوناً من أربع نقاط استهدافاً منها لضمان تفوق إسرائيل في قوة النيران على طول جبهة السويس/ سيناء[١٠٠]؛ ١) دعم وحدات المدفعية/الهاونات بمنظومات بعيدة المدى خفيفة الحركة؛٢) تجهيز الوحدات الأرضية لتقوم باقتحامات للقناة على نطاق صغير وعلى نطاق كبير أيضاً؛٣) الحصول على طائرات إضافية لها قدرة كبيرة على حمل أحمال متفجرة كبيرة؛٤) توسيع خيار الحمولة المتفجرة الإجمالية. وإذا كانت كل نقطة تركز على خصائص بعينها من الخصائص الهجومية/ الدفاعية والكيفية/الكمية فإن إنجاز خطوة واحدة يسهل انجاز الخطط الأخرى.

كانت المدفعية الإسرائيلية (المدافع عيار ١٠٥مم والهاوتزرات عيار ١٥٥ مم) ووحدات الهاون (عيار ١٢٠مم،عيار ١٦٠مم) في الفترة قبل العام١٩٧١ الميلادي لاترقى إلى كم ونوع المقاتلات المصرية مثل الهاوتزرات (مدافع إس.يو.١٠٠وإس.يو١٥٢)،والمدافع من عيار ١٢٢مم، و١٣٠مم ذاتية الحركة[١٠١].

من هنا فقد حصلت إسرائيل في أواخر العام١٩٧١ الميلادي ومطلع العام ١٩٧٢الميلادي على منظومتين أمريكيتين متقدمتين ذاتيتي الحركة – هما الهاوتزرات البرمائية طراز١٠٩ إم وعيار١٥٥مم والمدافع طراز١٠٧ إم عيار١٧٥مم بعيدة المدى. ونظراً لخفة حركة هاتين المنظومتين العالية فقد زادتا من خيارات القصف الإسرائيلي وأتمتا ولع قوات الدفاع الإسرائيلية بالحروب والمناورة. يضاف إلى ذلك أيضاً أن المدفع عيار١٧٥مم الذي يصل أقصى مدى له إلى مايزيد على ٢٠ ميلاً استطاع قصف المدفعية ومواقع الدفاع الجوي على الضفة الغربية للقناة، مع بقائه بعيداً عن متناول أطول المنظومات المصرية مدى– ألا وهو المدفع عيار١٣٠مم (الذي مداه ١٧ميلاً). وبحلول العام ١٩٧٣ استطاعت الشبكة الإجمالية بشقيها القديم والجديد المتمثلة في وحدات المدفعية / الهاون أن تزيد من قوة النيران

(١٠٠) إذا كان ذلك البرنامج قد صمم لطارئ السويس فإن قدراً كبيراً منه يمكن أن يطبق في جبهة الجولان أيضاً لأن السوريين سوف يحصلون تدريجياً على عدد من صواريخ سام المتقدمة، والرادارات، والمدافع المضادة للطائرات خلال الفترة من العام ١٩٧١ إلى العام ١٩٧٣.

(١٠١) وقد تم تزويد ودعم الوحدات الإسرائيلية بثلاث منظومات سوفيتية استولت عليها إسرائيل في حرب العام ١٩٦٧– بضع مدافع قليلة عيار ١٣٠مم، والعديد من المدافع عيار ٢٣٠مم والقوانف الصاروخية عيار ٢٤٠مم.

الإسرائيلية بشكل كبيرجداً واستطاعت أن تحقق بذلك مدى مرناً لخيارات القوة الأرضية. بما في ذلك القيام بمهام كانت توكل من قبل للطيران التكتيكي(١٠٢).

وعندما بدأت المدفعية الإسرائيلية تقديم تغطية موسعة لدفاعات الضفة الشرقية من القناة أصبح لدى القوات الأرضية الإسرائيلية خيارات أوسع مدى لاقتحام القناة . وتأسيساً على ذلك رفعت إسرائيل مقدرة قوات الدفاع الإسرائيلية إلى درجة تستطيع عندها القيام بعمليات صغيرة وعمليات كبيرة على طول الضفة الغربية للقناة ، عن طريق الحصول على ناقلات الجنودالبرمائية من طراز إم. ١١٣ وطائرات الاقتحام الأمريكية من طراز س.اس-٥٣ وطائرات الاقتحام الفرنسية من طراز فريلون، ومعدات الجسور المتقدمة . وقد تزامن حصول إسرائيل على هذه المعدات مع تدريب القوات البرية الإسرائيلية تدريباً مكثفاً على تكتيكات الاقتحام البرمائي المحمول بطائرات عمودية في ظل ظروف أرضية / مناخية متباينة . ونتج عن البرنامجين كليهما أن أصبحت قوات الدفاع الإسرائيلية مستعدة للقيام بضربات قصيرة المدى ضد مواقع الصواريخ المصرية / السوفيتية ، التي يمكن أن يؤدي تدميرها إلى فتح جيوب لمناطق الطيران الحر للطيران الإسرائيلي فوق الضفة الغربية للقناة(١٠٣).

---

(١٠٢) من ذلك على سبيل المثال أن وحدات المدافع عيار ١٧٥مم في حالة تجدد حرب الاستنزاف كانت تركز على الاشتباك مع منظومات الصواريخ المصرية / السوفيتية، وبذلك تعطي القوة الجوية الإسرائيلية حرية التركيز على إسكات بطاريات المدفعية على الضفة الغربية للقناة. وقد استطاعت المدافع عيار ١٧٥مم السيطرة بشكل مؤثر تقريبي على المدفعية المصرية فقط الأمر الذي اتضحت معه حاجة إسرائيل إلى العمليات الجوية المكلفة. أخيراً، في حالة حدوث اقتحام مصري للقناة فقد كانت المدفعية الإسرائيلية في وضع يسمح لها بتقديم قوة نيران دفاعية ثقيلة لقوات الاقتحام المضاد الإسرائيلية، موفرة بذلك بعض طيران المساندة الأرضية للقيام ببعض المهام الهجومية ذات الأولوية. راجع مقال رونالدم.ديفور التوازن العربي - الإسرائيلي في المدفعية، المجلة العسكرية (نوفمبر من العام ١٩٧٣) ص ٦٩-٧٠، إذا أردت المزيد من الاستعراض العام للمدفعية الإسرائيلية خلال الفترة من العام ١٩٧١ إلى العام ١٩٧٣ الميلاديين.

(١٠٣) لما كانت منظومة الرادار/الصواريخ المصرية/السوفيتية ثابتة في بعض أجزائها وتمثل دفاعا استراتيجيا أكثر منه دفاعا تكتيكيا، فقد بقيت تلك المنظومة معرضة لسلسلة من التهديدات الإسرائيلية قصيرة المدى، مثل غارات الكوماندو لفك منظومات الصواريخ والاستيلاء عليها، وتقطيع سدود النيران باستعمال الهاونات والهاوتزرات البرمائية والتسلل إلى الضفة الغربية للقناة، والاقتحامات الأكبر من ذلك لقطاع من منظومات الصواريخ. للمزيد من هذه التحسينات الإسرائيلية راجع مقال ارفاين كوهين الذي عنوانه "تغيير سيناريو السويس- ليس بالفانتوم وحدها.."، نيوميديايست، العدد ٦٣ (سبتمبر من العام ١٩٧١ الميلادي)، ص ٨-٩.

كانت احتمالات كسب القوة الجوية الإسرائيلية للدخول إلى "مناطق الطيران الحر" تلك (واستغلالها) ترتبط بالمقابل بالنقطتين الأخيرتين من "البرنامج" الإسرائيلي "للتفوق في قوة النيران" - أي بحصول إسرائيل على طائرات مقاتلة لها قدرات عالية على حمل المتفجرات وتوسيع بديل حمولة المتفجرات الإجمالية. أولاً؛ إن قُدّر للقوة الجوية الإسرائيلية أن تعمل فوق الضفة الغربية في ظل أشد الظروف عداء (تحليل أسوأ الحالات)، فإن ذلك سيحتم عليها الاعتماد على تلك الطائرات التي توفر أفضل خيارات الموازنة بين متطلبات الأحمال الدفاعية الكبيرة (الدفاع الجوي المضاد) -من ناحية- وبين الأحمال الهجومية العالية (البطاريات المضادة) من جهة ثانية. إذا استطاعت ضربات قوات جيش الدفاع الإسرائيلية عبر القناة أن تخلق مناطق للطيران الحر في ظل أقل الظروف عداء (تحليل أفضل الحالات)، فإن القوة الجوية الإسرائيلية قد ترغب في استغلال تلك الطائرات التي توفر أكبر الحمولات الهجومية المتفجرة الممكنة مع استمرارها في الاحتفاظ بحمولة دفاعية مناسبة. ومن بين جميع الطائرات التي تيسرت لإسرائيل في الفترة من العام ١٩٧١ إلى العام ١٩٧٣ كانت طائرات الفانتوم من طراز ف-٤ إي (أقصى حمولة لها ١٦٠٠٠ رطل) هي أفضل المنظومات التي تستطيع الوفاء بكل هذه الخيارات، تليها طائرات سكاي هوك من طراز أ-٤ أي (أقصى حمولة لها ١١٠٠٠ رطل). من هنا فقط راحت القيادة الإسرائيلية تبذل جهداً منسقاً للحصول على المزيد من طائرات الفانتوم والطائرات سكاي هوك ، وبذلك وصلت قائمة الطائرات الفانتوم في القوة الجوية الإسرائيلية إلى ١٣٠ طائرة فانتوم طراز ف-٤ إي، و١٦٥ طائرة سكاي هوك طراز أ-٤ إي وذلك في شهر سبتمبر من العام١٩٧٣[(١٠٤)]. زد على ذلك أن توازي إسرائيل في الحصول على وسائل تم اختبارها في القتال (قصف فيتنام الشمالية في العام ١٩٧٢ الميلادي) من قبيل المنظومة إي -سي. إم ومنظومات دقة السلاح الموجه (مثل القنابل من طراز والييي Wallaye

---

(١٠٤) نظرا لأن أفضل مواجهة لمركب الدفاع الجوي المتكامل تكون بالقوة الجوية القتالية المتفوقة، فقد صَمَّمَت القوة الجوية الإسرائيلية على تفوقها في قوة النيران على وحدات الصواريخ/الجوية/ المدفعية المصرية عن طريق زيادة إجمالي الحمولة من متفجرات القتال مقدرة بالطن. للمزيد عن تفاصيل تأثير حصول القوة الجوية الإسرائيلية على الطائرات الاسكاي هوك طراز أ-٤ والطائرات الفانتوم طراز ف-٤ راجع البحث الذي كتبه جيفري كمب عن "الحد الأقصى للحمولة من المتفجرات" تحت عنوان "مصر وإسرائيل: الوضع العسكري في الفترة من العام ١٩٦٧ إلى العام ١٩٧٢". (أعده لمؤتمر عقد عن السياسة الدفاعية المقارنة في الأكاديمية الجوية الأمريكية بكلورادو، في شهر فبراير من العام ١٩٧٣ الميلادي).

وقنابل الهوبو Hobo الموجهة بالتلفزيون) وسَّعت من خيارات حمولة المتفجرات ككل، وبذلك زادت من تأثير تدمير الهدف نتيجة المتفجرات التي تلقى عليه.

كل هذه التعديلات التي أحدثتها إسرائيل في الوحدات الجوية والأرضية وأوردناها من قبل هي التي سَّهلت على إسرائيل تحقيق مهمتها الثانية، التي كانت أهم مهامها الدفاعية في فترة "ما بعد إطلاق النار في السويس" – الدعم الكمي والكيفي لقوة النيران الدفاعية والهجومية الإسرائيلية، بما يناسب الوضع الديموغرافي ويتمشى معه، وقد سارت إسرائيل في ذلك بصفة خاصة، على هدي من خصائص القوة التي تم اختبارها (القدرة العالية على العمل الجماعي، والأفراد ذوي المهارات التقنية العالية. وعن طريق الحصول على مركبات قوة أخرى تحتاج قوة بشرية قليلة وتعطي قوة نيران كبيرة استطاعت إسرائيل أن تُوجِد مواجهة مضادة ومرنة لمنظومة الدفاع الجوي المصرية/السوفيتية(١٠٥). وإلى جانب تحسين سياسة الإنتقام التي تتبعها القوة الجوية الإسرائيلية في مواجهتها لتكتيكات "الخلو من الحرب" التي تتبعها منظمة التحرير الفلسطينية يبدو أن ذلك "المضاد للدفاع الجوي" أكد "إقحام" إسرائيل في الصراع العربي/الإسرائيلي على السيطرة الجوية وراحت بذلك تصلح الخلل الحقيقي والملحوظ في التوزن بين المتطلبات الاستراتيجية الإسرائيلية –من ناحية– والمحددات الديموغرافية –من ناحية ثانية(١٠٦).

---

(١٠٥) طلب الرئيس السادات في شهر يوليو من العام ١٩٧٢ الميلادي سحب الجزء الأكبر من المستشارين العسكريين من مصر: ونظرا لأن موسكو بدأت في استرداد جميع طائرات الميج – ٢٣ وطائرات الميج –٢١ والطائرات من طراز سوخوي١١ وكذلك الصواريخ من طراز سام–٤، وسام–٦ مع أطقمها ومدربيها، نستطيع أن نطلق على ماتبقى بعد ذلك بحق إسم مركب الدفاع الجوي المصري. ويختلف الخبراء في آرائهم حول تأثير الانسحاب السوفيتي على قدرات الدفاع الجوي المصري، وعلى كل حال فإنه نظرا لعودة أعداد كبيرة من الصواريخ سام–٤، وسام–٦ (مع مدربيها) في شهر نوفمبر من العام ١٩٧٢ الميلادي، يمكن التسليم بأن تهديد الدفاع الجوي المصري لإسرائيل لم تنخفض فاعليته مطلقا بشكل كبير.

(١٠٦) أعلن ديان، كرد فعل لهذه الظروف، في اليوم الرابع عشر من شهر يوليو من العام ١٩٧٣، عن إعادة تنظيم كُبرى في هيكل الدفاع الإسرائيلي ترتب عليها تخفيض اعتماد قوات الدفاع الإسرائيلي على القوة البشرية الإحتياطية، وزيادة إعتماد إسرائيل بشكل عام على "القوة الجوية الجاهزة". راجع هذا الإعلان في جريدة الجروساليم بوست، في اليوم الخامس عشر من شهر يوليو من العام١٩٧٣.

والتساؤلات التي تثيرها معادلة "الدفاع الجوي / القوة الجوية" تنبع أصلاً من فرضية مشتركة: مفادها إن وصول العرب (وبخاصة مصر) إلى منظومات الدفاع الجوي المتقدمة وبكميات كبيرة قلل بدرجة كبيرة جداً من قيمة التفوق الجوي الإسرائيلي إلى حد انزال الخطر بقدرة إسرائيل على تحقيق أهداف عسكرية سياسية حاسمة، على هدي من الخطوط الإرشادية النظرية الثابتة، وفي حدود مستويات من الخسائر التي تقبل بها إسرائيل. وهذه الفرضية، في حقيقة أمرها، هي التي تحدت مصداقية استراتيجية العمليات الإسرائيلية لأنها أى (الفرضية) هي التي أفضت إلى وقف اطلاق النار في العام ١٩٧٠ الميلادي استهدافاً لاستيعاب المحددات الديموغرافية الإسرائيلية. فقد كانت برامج إسرائيل الدفاعية في الفترة من العام ١٩٧١ إلى العام ١٩٧٣ الميلاديين تركز أصلاً على إزاحة مثل هذه التحديات؛ وكما سبق تفصيله في التحليل السابق، إلى حد أن أدرك العرب هذه التحديات وعرفوها حق المعرفة – فإن التحسينات التي أجريت في الفترة من العام ١٩٧١ إلى العام ١٩٧٣ كانت ناجحة. وعلى كل حال، ونطراً لأن البرهان النهائي يكمن في "معركة الاختبار"، فإن حرب "يوم الغفران" في العام ١٩٧٣ الميلادي أدت إلى زيادة الجدل والنقاش زيادة مثيرة حول مسألة "تفوق إسرائيل الكيفي": وكيف يمكن الاستمرار في العمل باستراتيجية عسكرية – سياسية سمحت باحتلال مصري لضفة القناة الشرقية ونتجت عنها خسائر تقدر بحوالي ٨٠٠٠ شخص خلال ثلاثة أسابيع تقريباً على جبهتي الجولان/السويس/سيناء؟

تحتاج الإجابة على هذا السؤال منا أن نثير سلسلة من الأسئلة الأخرى مثل: لماذا وجد معظم الإسرائيليين أن خسائر يوم الغفران كانت غير مقبولة؟: وبأي معنى كانت هذه الخسائر غير مقبولة؟ ولماذا استوقدت هذه الخسائر ذلك النقاش الحاد فيما بعد الحرب في إسرائيل[١٠٧]؟ وأولى الخطوات الصحيحة على طريق الإجابة عن هذه الأسئلة تتمثل في مقارنة خسائر العام١٩٧٣ بالخسائر التي تكبدتها إسرائيل في حروبها الثلاث السابقة

ويتضح من الشكل رقم ٢٦ أن حرب العام ١٩٧٣ الميلادي هي التي أفرزت أعلى مستويات الخسائر الإجمالية منذ الحرب العربية الإسرائيلية

---

(١٠٧) في الفترة من أبريل / مايو أدت النتائج الأولية التي توصلت إليها لجنة إجرانوت التي أنشئت للتحقيق في سير الحرب، إلى استقالة العديد من قيادات وزارة الدفاع والاستخبارات. أضف إلى ذلك الجدل الذي أحاط بمدى "مسئولية" ديان "الوزارية" عن كارثة اكتوبر ووضع مجلس الوزراء في حالة من الغليان، كما أسهم في دفع جولدا مائير رئيسة الوزراء إلى تقديم استقالتها.

الأولى، ولذلك فهي تعيد إلى الأذهان التكاليف السكانية التي ترتبت على اشتباكات حرب ١٩٤٨-١٩٤٩ التي قتل فيها إسرائيلي واحد من بين كل مائة. وهذا التشابه السطحي بين خسائر الحربين أكدته التقارير الأولى التي وردت عن متوسط الخسائر اليومي: فمن حيث الفئات الثلاث - الجرحى، والقتلى وإجمالي الخسائر نجد أن أرقام حرب العام ١٩٧٣ متشابهة مع خسائر حرب العام ١٩٤٨-١٩٤٩ بدرجة أكبر من تشابهها مع خسائر الحربين الأخريين[١٠٨].

وعلى كل حال هناك عدة أشياء تنطوي عليها متشابهات الوهلة الأولى، التي استعملت فيها المقارنة بين حربي ١٩٤٨-١٩٤٩/١٩٧٣ لتغير عدم مقبولية خسائر حرب يوم الغفران كما وردت ضمن هذه التفريدة. أولا، إن خسائر الحرب ١٩٤٨-١٩٤٩، برغم ارتفاع مستوياتها الإجمالية تعد **مقبولة** في إطار "حرب الاستقلال الوطني"، ثانياً، إن خسائر العام ١٩٦٧ الميلادي اليومية كانت أعلى بكثير من معدلات الخسائر اليومية لحرب العام١٩٤٨-٤٩ (١ر٢: ١ متوسط إجمالي الخسائر اليومية) ومعدلات حرب العام ١٩٧٣ (٦ر١ : ١ النسبة العددية لمتوسط إجمالي الخسائر اليومية) : ومع ذلك فإن

---

(١٠٨) أكد واحد من أشهر التحليلات واسعة الانتشار التي دارت حول حرب العام ١٩٧٣ على أهمية مقارنة خسائر حرب العام ١٩٧٣ بخسائر حرب ١٩٤٨-١٩٤٩ وبخاصة بالنسبة لمعدلات الخسائر اليومية. وهذا التقرير هو ذلك الذي قام به "فريق التبصر" من جريدة السنداي تايمز اللندنية. و"فريق التبصر" عندما يعطي أيام القتال رقماً عالياً في العام ١٩٤٨-١٩٤٩ فإن الصراع كما يبدو من الشكل رقم ٢٦ (يكون ٢٤٠ وليس ٦٣) وبذلك يصل أعضاء الفريق إلى متوسط يومي للقتلى في اليوم الواحد نسبته العددية التقريبية حوالي ٥:١ (١٠٩:٢٥) ولذلك فهم يصلون إلى استنتاج مفاده أنه نظراً لأن إجمالي سكان إسرائيل في العام ١٩٧٣ كان يعادل خمسة أضعاف سكانها في صراع ١٩٤٨-١٩٤٩ فإن تأثير هذه المعدلات على السكان يسمح بمقارنتها ببعضها. ومع ذلك، فنحن نرى أن هذه مقارنة مشوهة لسببين: ١) أن "فريق التبصر" أدرج عدداً كبيراً من الأيام فيما بين أواخر أكتوبر من العام ١٩٤٨ الميلادي ويناير من العام ١٩٤٩ لم يحدث فيها أي قتال على الإطلاق واعتبروا هذه الأيام ضمن أيام "القتال الفعلي"، وقد ترتب على عملهم هذا أن نقص معدل "خسائر القتلى" اليومي. ٢) أن تأثير معدلات الحربين ١٩٤٨-١٩٤٩ و ١٩٧٣ على إجمالي السكان إنما يختلف عن ذلك إختلافاً تاماً في واقع الأمر: إذ بلغت نسبة الخسائر في حرب ١٩٤٨-١٩٤٩ حوالي ١٪ من إجمالي السكان بينما بلغت نسبة القتلى عشر من ١٪ من إجمالي السكان: راجع كتاب ***تبصر في حرب الشرق الأوسط*** (أندريه دويتش: لندن، ١٩٧٤)، ص ٢١٨-٢١٩.

شكل (٢٦)

خسائر إسرائيل العسكرية في الحروب الأربع الرئيسية[١٠٩]

	قتلى	المتوسط اليومي	جرحى	المتوسط اليومي	اجمالي	المتوسط اليومي
حرب ١٩٤٨-١٩٤٩* ١٥مايو ١٩٤٨ إلى ١ يناير ١٩٤٩	٦٢٠٠	٩٨	+١٢١٥٠	١٩٣	+١٨٣٥٠	٢٩١
حملة سيناء ١٩٥٦ ٢٩ أكتوبر إلى ٦ نوفمبر ١٩٥٦	١٩٠	٢٤	٨٩٠	١١١	١٠٨٠	١٣٥
حرب العام ١٩٦٧ ٥-١٠يونيو ١٩٦٧	٧٧٧	١٣٠	٢٨١١	٤٦٧	٣٥٨٨	٥٩٨
حرب العام ١٩٧٣ من ٦-٢٧ لكتوبر من العام ١٩٧٣	٣٤٠٤	١٠٩	٥٥٤٤	٢٥٢	٧٩٤٨	٦٣١

* نظراً لتمديد وقف اطلاق النار فإن أيام القتال الفعلي في صراع ١٩٤٨-١٩٤٩ كانت ثلاثة وستين يوما فقط.

حرب العام ١٩٦٧ الميلادي كانت تعد أكثر الانتصارات الإسرائيلية "رشاقة" من هنا يتضح أن مجرد المقارنات البسيطة للخسائر لا يشكل تبصراً كبيراً في النقاش والجدل الذي دار، بعد حرب يوم الغفران، عن "خسائر الحرب نفسها".

وفي التحليل النهائي لم تكن تكاليف الخسائر بحد ذاتها(الحجم والمعدل) التي تكبدتها إسرائيل في حرب أكتوبر هي التي لم تكن مقبولة ، وإنما الطريقة التي لم يسبق لها مثيل التي حدثت بها تلك الخسائر - من ناحية - وارتباط هذه العملية بتوازنات القوى العربية / الاسرائيلية المبرمجة من ناحية ثانية، وهذه الفرضية بدورها تركز على فشل / أو نجاح النظرية

(١٠٩) حصلنا على أرقام الخسائر عن فنتى "القتلى والجرحى من المتحدث الرسمي باسم قوات الدفاع الإسرائيلية في تل أبيب، اسرائيل، في شهر ابريل من العام ١٩٧٤.

الإسرائيلية والاستراتيجية ومركبات القوة فى تحديد خسائر إسرائيل وتحقيق نتيجة مقبولة فى الحرب . أما فيما يخص مسألة الفشل فنحن بحاجة إلى إن نناقش ثلاث نظريات متفرقات ولكنها مترابطات:

١) إن النظرية الرسمية الإسرائيلية تقول بأن اندلاع الحرب ونتيجتها انما جاءت نتيجة خطأ مبدئى حدث فى قراءة النوايا والقدرات العربية، وليس نتيجة لمشكلات النظرية أو استراتيجية العمليات،

٢) النظرية "المعارضة" غير الرسمية تقول: إنه بغض النظر عن احتمال الخطأ فإن مسار الصراع إنما أملاه "افتقار" كل من الاستراتيجية العسكرية، والسياسة الاسرائيلية لما بعد حرب العام ١٩٦٧ إلى "المنطق". (وبخاصة فى جانبها الذى "يخص الأرض" فى السويس/سيناء).

٣) النظرية الثالثة تقول: إنه برغم "الخطأ" أو "انعدام المنطق" فى استراتجية/نظرية ما بعد حرب العام ١٩٦٧ الميلادى، فإن التكاليف العسكرية للحرب نبعت من حصول العرب على الأسلحة المتقدمة (وبخاصة منظومات الأسلحة المتقدمة) بكميات كبيرة.

فالنظرية " الرسمية " الأولى تركز على الدور الذى تلعبه " منظومات الاستخبارات المتفوقة " – من ناحية – " والتعبئة السريعة للاحتياطي " – من ناحية ثانية – وفي إطار سياسة الأمن الإسرائيلية . كما تركز أيضاً على تأثير الآليتين على نشر قوات الدفاع النظامى، وكما سبق أن ذكرنا فى الفصل الأول من هذا الكتاب فإن اختناقات القوة البشرية الإسرائيلية المحدودة والخسائر التى قد تترتب على تكتيكات "الخلو من الحرب" التى يتبعها العرب جعلت إسرائيل تنشر قواتها فى وقت السلم على شكل "خط دفاعي رفيع" بطول الحدود، وكان من المسلم به أن تقوم شبكة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية المتفوقة بتوفير وقت الانذار الكافى الذى يسمح بتعبئة سريعة للاحتياطى وما يستتبع ذلك من تغيير " خط الدفاع الرفيع " إلى قوة ضاربة هجومية خفيفة الحركة ، وعلى كل حال ، فإن إسرائيل لأسباب اقتصادية وسياسية لم يكن قد مضى على اعلان التعبئة فيها فى اليوم السادس من شهر أكتوبر من العام ١٩٧٣ ، سوى ست ساعات فقط من ٧٢ ساعة تستغرقها عملية التعبئة الكاملة ، وترتب على ذلك أن حققت الاقتحامات السورية/

المصرية المباغتة التكتيكية ان لم تكن الاستراتيجية(١١٠).

أضف إلى ذلك، إنه نظراً لبدء، شعائر "يوم الغفران"، فإن وحدات الدفاع على الحدود لم تكن بكامل قوتها ولذلك لجأت إلى التكتيكات الطائشة المتهورة فى محاولتها احباط الهجوم العربى دون أن تتحمل فى ذلك خسائر غير مقبولة، ففى جبهة الجولان، أطاحت الضربة السورية الأولى بكل القطاعات الدفاعية الشمالية والمركزية/الجنوبية - تلك الدفاعات التى تم تنظيمها لتصمد فى خطها مدة ثلاثين ساعة قبل دعمها بالاحتياطى. ففى القطاع الأول استطاع اللواء السابع المدرع (١٠٠ دبابة) الاحتفاظ بحشد محكم استهدافاً لتضييق ميدان المناورة السورى، ولكن ثقل الاقتحام السورى (٣٠٠ دبابة، ٣٠٠٠ مقاتل) استطاع اختراق القطاع والحشد إلى أن وصل إلى ما بعد القنيطرة وكفار نفاخ فى اتجاه جسر بنات يعقوب الرئيسى (الطريق الرئيسى المؤدى إلى الجليل)، ونتج عن ذلك الاختراق قتل حوالى ١٠٠ إسرائيلى فى القتال وخسارة تعادل ٥٠٪ من الدبابات الإسرائيلية، وفى القطاع الآخر تفرقت ثلاثة أرباع لواء مدرع (حوالى ٧٥ دبابة) واضطرت إلى الإنتشار على شكل تشكيلات متباعدة معرضة ومكشوفة عندما تحولت القوات السورية على شكل مروحة ناحية كفار نفاخ، ونتج عن ذلك ١٥٠ قتيل إسرائيلى أيضاً فى المعركة. أما على جبهة سيناء فقد أدت سرعة الاقتحام المصرى للقناة وحداثته إلى الاطاحة تماماً باستحكامات ديان الدفاعية فى سيناء ونظراً لاحتمال تقدم المصريين خلال الدفاع الإسرائيلى "الدائرى الثلاثى" فى اتجاه ممرى الجدى ومتلا الاستراتيجيين قبل وصول الاحتياطى الإسرائيلى إلى مناطق القتال فى سيناء، فقد قسمت وحدات مدرعات الهجوم المضاد فى خط قوات الدفاع الإسرائيلية الأول، نفسها واندفعت فى غير تنسيق صوب رؤوس الجسور المصرية الثلاثة الرئيسية.

---

(١١٠) أكد م.جازيت مدير عام مكتب رئيسة الوزراء، فى مقابلة أجريتها معه فى القدس، على الأسباب الاقتصادية التى أثرت على قرار التعبئة الإسرائيلى، ففي ربيع العام ١٩٧٣ حذرت تقارير الاستخبارات - شأنها شأن - تقارير سبتمبر/اكتوبر من العام نفسه - من هجوم عربى وشيك، ولذلك دخلت قوات الدفاع الإسرائيلية عملية التعبئة الكاملة، الأمر الذى فرض على الاقتصاد الإسرائيلى تكلفة عالية. ومع ذلك، لم يحدث شيئ وإذا كان رد الفعل الإسرائيلى قد ردع العرب إلا أن التكاليف الإقتصادية لذلك "الانذار الزائف" أدى إلى كبت قرار اليقظة الكاملة فى شهر أكتوبر من العام ١٩٧٣. وقد استطاع العرب بطبيعة الحال الاستمرار فى دق أجراس "الانذارات الزائفة" مستهدفين من ذلك خلق صورة ذهنية زائفة واستمرارا فى استدعاء "الصورة الزائفة" حسبما أرادوا، أما فيما يخص القيود السياسة فإن الضغط الأمريكى - من ناحية - ورغبة إسرائيل فى عدم الظهور بمظهر المعتدى فى ضربة إجهاضية مارسا أيضا ضغطاً قوياً على إسرائيل - من الناحية الثانيه.

من هنا وطبقا "لنظرية الخطأ" فإن التأخير المبدئى فى عملية التعبئة السريعة على جبهة الجولان وسيناء أدى إلى وضع "خط الدفاعات الرفيع" فى وضع لا يحسد عليه، إذ بقى موقعه مدة أكثر مما هو مقدر له، ولم يكن أمامه من خيار يستطيع به أن يبطئ من اقتحامات المواجهة – وهو الاسلوب الذى لم تتعوده إسرائيل فى الحرب– التى بدأت تنهال عليه بمجرد اكتمال التعبئة(١١١)

أما النظرية المعارضة التى تركز على " افتقار" استراتيجية الردع فيما بعد حرب العام ١٩٦٧ " إلى " " المنطق " فهى لا تأخذ فى الحسبان مشكلات الدعم الأولية وتأثيرها فيما بعد على مسار الصراع . ومع ذلك ، فإن نظرية الافتقار إلى المنطق تلك تقول بأن اسرائيل كان ينبغى ألا تسلم فى المقام الأول بأن ثالوث " دفاع الخط الرفيع / التعبئة السريعة / والهجوم المضاد خفيف الحركة " يستطيع وقف العرب إلى ماوراء خطوط وقف اطلاق النار فى العام ١٩٦٧ بشكل مبهم وغامض . فإن عاجلاً أم آجلاً فسوف يصل استياء العرب من الاحتلال الإسرائيلى حداً يفوق التكاليف العسكرية لشن هجوم رئيسى . معنى ذلك ، اذا كانت النظريات الثلاث التى أوردناها آنفاً قد نبعت أصلاً من المحددات الديموغرافية الإسرائيلية ، وحتى اذا ما بقيت تلك النظريات خطوطاً ارشادية أساسية فى استراتيجية العمليات الإسرائيلية ، فإن المسألة كانت تحتاج إلى مجرد وقت قبل اختيار تطبيق تلك النظريات بصفة خاصة فيما بعد حرب العام ١٩٦٧ ، مستبدئة بذلك سلسلة من الأحداث والخسائر التى تراها النظرية الأولى على أنهاء " أخطاء يؤسف لها ".

وعندما نطبق "نظرية الافتقار إلى المنطق" فى نطاق حرب اكتوبر بصفة محددة نجد أنها تتصل باشتباكات جبهة السويس / سيناء أكثر من اتصالها باشتباكات جبهة الجولان ، والسبب فى ذلك أن مجال المناورة فى سيناء لم يعط فى الواقع بدائل دفاعية للنمط الدفاعى الذى سرى فى الفترة ما بين العام ١٩٦٧ والعام ١٩٧٣ الميلاديين . وطبقاً لهذه النظرية الثانية فإن الخسائر الثقيلة التى حدثت فى سيناء نتجت عن مشكلتين:

١) على المستوى الاستراتيجى ثقة إسرائيل الزائدة عن الحد، بأن خط بارليف – الذى لا يعدو أن يكون مجرد سلك اعثار– لا يمكن إجهاضه

---

(١١١) إذا كان الاقتحام العربى قد أمسك بإسرائيل وهى فى فترة الراحة فإن مشكلات التعبئة خفت بدرجة أقل نظراً لأن يوم السادس من اكتوبر كان يوم عطلة دينية، فقد كانت الطرق، فى معظمها خالية من حركة المرور اليومى المعتادة كما أن معظم جنود الاحتياط كانوا إما فى منازلهم أو فى المعبد.

في حقيقة الأمر (١١٢).

٢) وعلى المستوى التكتيكى، أدى فشل ذلك المفهوم الاستراتيجيى إلى فشل كل من الاختبارات المدرعة المركزة واختبارات القوة الجوية فى محاولاتها اجبار رؤوس الجسور المصرية على الانهيار السريع، وترتيباً على ذلك، حدث التخبط الإسرائيلى الأول عندما حاولت إسرائيل وقف التقدم المصرى مستعملة فى ذلك تكتيكات نابعة من ظروف استراتيجية مختلفة عن ظروف كل من العامين ١٩٥٦،١٩٦٧ الميلاديين.

وعلى كل حال فإن كلاً من النظريتين الأولى والثانية تقللان من الدور الذى لعبته التغيرات الجوهرية التى حدثت بشكل بارز فى مركبات القوة العربية فى العام١٩٧٣ الميلادى؛ ومن هذا المنطلق، ولهذا الهدف أيضاً تركز النظرية الثالثة على حصول العرب على الأسلحة المتقدمة وبكميات كبيرة، ومن هنا تكتسب هذه النظرية أهميتها. وبغض النظر على "الخطأ" الذى طرأ على وضع إسرائيل أو "افتقار ذلك الوضع إلى المنطق" فى اليوم السادس من شهر أكتوبر من العام١٩٧٣ الميلادى فإن النجاحات المبدئية التى أصابها العرب فى اختراق مناطق الدفاع الإسرائيلية كانت ترتبط ارتباطاً مباشراً باستغلال كل من مصر وسوريا واستعمالهما المتساند المتبادل لصواريخ سام (سام-٤، سام-٦ المتحركان، وسام-٧ الذى يطلق من الكتف، وسام -٣، وسام-٢ الثابتان) والصواريخ المضادة للدبابات (الصواريخ الموجهة بالسلك من طراز سنابر، وسواتر، وساجر إضافة إلى البازوكا*من طراز آر.ب.جى ماركة ٧). وقد حاولت كل من مصر وسوريا استعمال هذه المنظومات الدفاعية المتقدمة فى مواجهة العنصرين الأساسيين للتفوق الكيفى الإسرائيلى-القوة الهجومية وقوة الدروع-وان تستمرا فى المعارك الاستنزافية المكثفة التى يستطيع العرب فيها استغلال تفوقهم العددى

(*) استعمل المؤلف هذه الكلمة ليشير بها إلى القاذف الصاروخى المضاد للدبابات من طراز ر.ب.جى (المترجم).

(١١٢) كانت منظومة الدفاع الإسرائيلي في سيناء تقوم على مفهوم الدفاع المتحرك ذي المراحل الثلاث، الذي كان دور خط بارليف فيه يتمثل في دور سلك الاعثار. وعلى كل حال، فإن الدفاع عن خط القناة أثناء حرب الاستنزاف تحول الى هدف استهلاكي، وإذا ما سلمنا بانتصار اسرائيل المزعوم في هذا الصراع، وبالتحسينات الدفاعية الهائلة التي أدخلت على خط بارليف في الفترة من العام ١٩٧٠ الى العام ١٩٧٣ ، نجد أن كثيرا من الاسرائيليين كانوا يظنون أن مصر غير قادرة على كسر خط الدفاع الأمامي والواقع إنه في اليوم السابع من شهر أكتوبر من العام ١٩٧٣ الميلادي كانت هناك حوالي ٥٠٠ دبابة مصرية قد عبرت الى الضفة الشرقية، وقامت بتدير ١٥٠ دبابة إسرائيلية من إجمالي ٢٤٠ دبابة إسرائيلية باتون طراز م-٤٠ كانت تقوم بالدفاع عن منطقة القناة، كما قتل المصريون في الوقت نفسه حوالى ٢٥٠ إسرائيلي . راجع كتاب *تبصر في حرب الشرق الأوسط* ص ٦٢-٦٥.

في النهاية بطريقة شديدة التأثير[١١٣].

ومع ذلك، بقيت معدلات الخسائر والاستنزاف الإسرائيليين عند أعلى مستوياتها طوال الأيام الثلاثة الأولى من الصراع، عندما استطاعت منظومتا الاستراتيجية والسلاح العربيتان الاستفادة إلى أقصى حد من تأخر إسرائيل في اتخاذ قرارها بالتعبئة. وقد استطاعت قوات الدفاع الإسرائيلية والقوة الجوية الاسرائيلية أن تحصل بالتدريج على المباغتة طوال الأيام التي تلت ذلك مستخدمة في ذلك تكتيكات ترمي الى تحديد المعدلات العامة للخسائر الإسرائيلية. ففي يوم الاثنين الموافق اليوم الثامن شهر اكتوبر من العام ١٩٧٣، وبرغم كارثة خطوط الإمداد والتموين الطويلة والحاجة إلى الدعم والصمود لوقف قوات الاقتحام السورية؛ وبرغم أن جنود الاحتياط الإسرائيليين كانوا يتدفقون على الطرق الرئيسية المؤدية إلى هضبة الجولان، برغم كل ذلك استطاعت الوحدات الأرضية والجوية الإسرائيلية التحضير لهجوم مضاد منسق. واستطاعت إسرائيل في هجوم بطئ - أو بالأحرى متحفظ - دفع السوريين في اتجاه خط وقف إطلاق النار في العام ١٩٦٧، وأجبرتهم في النهاية على العودة إلى الخط الذي كانوا عنده في مساء اليوم الثامن عشر من شهر اكتوبر. ومع ذلك بقيت أحجام الاحتياطي السوري كبيرة (حوالي ٤٠٠ دبابة) وعندما أثار السوريون التهديد بالحرب الصاروخية (صواريخ فروج من طراز سي.سي.ام مدى الواحد منها ٤٠ميلاً) ضد مستوطنات الجليل، وسعت القوة الجوية الإسرائيلية من حملتها التكتيكية المكثفة بالفعل لتشمل "اختراق العمق" بسلسلة من الضربات قامت بها حول دمشق. وقد أدى تهديد القوة الجوية لدمشق والتقدم المضطرد لقوات الدفاع الإسرائيلية داخل الأراضي السورية إلى إجبار الوحدات السورية المتبقية على الانسحاب في اتجاه مواقع ثابتة يمكن الدفاع عنها على

(١١٣) سجلت الدفاعات الجوية العربية المحسنة والقدرات المضادة للدبابات تأثيرا مدهشا خلال الأيام الخمسة الأولى من حرب العام ١٩٧٣. ففي الجولان، حيث كان السوريون يشكلون تهديدا مباشرا لمستوطنات الجليل، حاولت القوة الجوية الإسرائيلية التقليل من مشكلات انخفاض القوة البشرية الاسرائيلية/ قوة النيران المنخفضة. وقد خسرت القوة الإسرائيلية في هذه العملية ما يتردد بين ٢٠-٢٥ طائرة سكاي هوك طراز أ-٤ وحوالي ٥ طائرات فانتوم طراز ف-٤ وذلك في مساء اليوم السابع من شهر أكتوبر. ووصل إجمالي خسائر إسرائيل من الطائرات بنهاية الاسبوع الأول وبالتحديد في اليوم الخامس عشر من شهر أكتوبر إلى حوالي ٥٤ طائرة من طائرات القتال. وإذا كانت مهمة القوة الجوية الإسرائيلية في الجولان تتمثل في الوطأة الرئيسية للدفاع المبدني عن وحدات الدبابات التابعة لقوات الدفاع الإسرائيلية فإن الصواريخ المصرية المضادة للدبابات حولت اللواء الرابع عشر المدرع الإسرائيلي إلى مجرد كسر فقط اذ لم تترك منه سوى ٩٠ دبابة فقط من أجمالي ٢٤٠ دبابة كانت تعمل في منطقة القناة. راجع مقال كينيث براور "حرب يوم الغفران"، ميليتاري ريفيو (مارس ١٩٧٤).

طول محور سعسع دمشق[١١٤].

وبذلك استطاعت القوة الجوية الاسرائيلية اختصار معركة الجولان – وتوسعاً استطاعت القوة الجوية الإسرائيلية تحديد المستوى العام للخسائر الإسرائيلية عن طريق نقل تحويل اهتمام سوريا الأساسى بعيداً عن المقدمة الاسرائيلية الهامة وفى اتجاه الدفاع عن دمشق.

ونظراً لأن سيناء لها خصائص جيو – استراتيجية أفضل (مثل المساحة الكافية للمناورة، والوقت الكافى للتناوب) ونظراً أيضاً لتفوق منظومة الدفاع الجوى المصرى فى سيناء فقد عكست إسرائيل الاستراتيجية التى استعملتها فى جبهة الجولان، بأن تصرفت فى جبهة السويس/ سيناء عكس ما تصرفت به فى الجولان، ومع ذلك فإن لهذه الاستراتيجية تأثيراً مثيراً أيضاً، فعندما بدأ الموقف المصرى يستقر على طول القناة، اتبعت إسرائيل نمطاً استراتيجياً مكوناً من ثلاث نقاط:

١) قصر استعمال القوة الجوية على الأهداف الضرورية فقط. (من ذلك مثلاً، الجسور المصرية على قناة السويس)

٢) الاحتفاظ بخط دفاعى أمامى على طول خط طاسه (أى على مسافة حوالى١٨ ميلاً من قناة السويس)، مع ضرب أكبر قدر ممكن من الدبابات المصرية ٣) وبمقتضى التكتيكين السابقين يمكن جر القوات المصرية الى الأمام بعيدا عن مظلة دفاعها الجوى[١١٥]. وفى اليوم الرابع عشر–

---

(١١٤) من هنا يمكن القول، إنه إذا كانت غارات اختراق العمق بمثابة اشارات استراتيجية الى دمشق. فإن ضرب مستوطنات الجليل بالصواريخ فروج سوف ترد عليه إسرائيل بضرب المراكز الصناعية/ السكانية السورية من الجو، فإن غارات العمق كانت لها أيضاً مضامين تكتيكية مبشارة على ميدان القتال فى الجولان. وهذا يشبه ماحدث من حول القاهرة فى العام ١٩٧٠ الميلادى، حيث أدت هذه الغارات إلى نشر قوة الدفاع العربى داخل البلاد، مما قلل من احتمالات المزيد من الهجمات العربية على خطوط المقدمة.

(١١٥) الذى أملى على اسرائيل الامتناع عن تكتيكات الاختراق كان إلى حد ما الخسائر وما فقدته فى الأيام الأولى من الحرب. ففى أول هجوم مضاد تقوم به إسرائيل (الثلاثاء الموافق التاسع من شهر اكتوبر) على رؤوس الجسور المصرية، مسحت القوات المصرية لواء مدرعا اسرائيليا كاملا (اللواء ١٩٠) مستخدمة فى ذلك صواريخ ساجر المضادة للدبابات. راجع كتاب تبصر فى حرب الشرق الأوسط ص٩٥–٩٧. يضاف إلى ذلك أن تحاشى إسرائيل لتكتيكات الاختراق، التى يتوقع أن تحدث فيها أعلى نسب الخسائر الاسرائيلية/ العربية خللا بالتوازن، هو الذى يعلل ذلك الخلل فى التوازن الكبير فى النسبة العددية للخسائر الإسرائيلية/ العربية فى العام ١٩٧٣.

الموافق الأحد، من شهر أكتوبر كان قد تم سحب المصريين إلى الأمام وانزال هزيمة كبيرة بهم : فقد اندفعت ثلاث موجات من الدبابات المصرية طراز ت-٥٥، ت-٦٢ فى هجوم فى اتجاه ممر الجدى ونشبت على أثر ذلك معركة كبيرة من معارك الدبابات فى المنطقة الواقعة إلى الغرب من ممر الجدى مباشرة، واستطاعت الدبابات الاسرائيلية من طراز سنتوريون وباتون التى هى أفضل من حيث النوع (قدرة عالية على الحرب، ومدافع أفضل، وأجهزة تحديد اتجاه، وذخيرة) أن تصيب مالا يقل عن ٢٥٠ دبابة مصرية.ومهّد أول انتصار إسرائيلى الطريق للنجاح الإسرائيلى الثانى الذى يعد أكثر النجاحات إثارة فى الحرب كلها. ففى يوم ١٥-١٦ اكتوبر استطاع الهجوم الذى قام به شارون عبر القناة أن يؤسس رأس جسر آمن على الضفة الغربية للقناة، وذلك إلى الشمال من البحيرات المرة العظمى، وبدا رأس الجسر فى إزالة شبكة الدفاع المصرية المضادة للطائرات/الصواريخ هناك فى منطقة الإسماعيلية جنوب منطقة السويس. معنى ذلك أن سحب جزء كبير من قوة الدبابات فى البداية إلى مكان بعيد عن غطائه الجوى مكّن القوات الأرضية الإسرائيلية من فتح نقطة ضعيفة فى خط الدفاع المصرى شرقى القناة ولذلك سهلت هذه العملية الهجوم الذى قام به شارون ضد الدفاعات الجوية المصرية. وما إن ثبت تفوق القوة الجوية الإسرائيلية على منطقة القناة، حتى استطاعت اسرائيل قفل طريق المناورة على القوات المصرية شرق القناة والتفوق عليها فى المناورة لكن بخسائر غير مقبولة.

وبحلول وقف إطلاق النار النهائى فى اليوم الرابع والعشرين من شهر أكتوبر من العام ١٩٧٣ الميلادى لم تُثْبِتْ معدلات الخسائر العالية أو الخسائر الإجمالية الثقيلة صلاحية الاستراتيجية التى تنتهجها اسرائيل بصورة عامة. وإذا كانت الخسائر البشرية والمادية التى تكبدتها إسرائيل فى أيام الهجوم العربى الأولى غير مقبولة، فإن انزال هذه الخسائر بحد ذاته لم يقلل من قوة قوات الدفاع الإسرائيلية الاستعواضية أو من قدرة هذه القوات على الارتجال واستغلال مسارات القتال التى يمكن أن تتحكم وتقلل من مشهيات الخسائر/ الاستنزاف الأولية . أضف إلى ذلك أن ارتجال مثل هذه المسارات القتالية إنما سهل نتيجة لعوامل ديموغرافية نوعية، علاوة على أن المحددات الديموغرافية هذه هى نفسها التى أملت وحددت هذه المسارات القتالية أيضاً. وإذا ما سلمنا بهذا المنظور نجد أن الدروس الرئيسية المستفادة من حرب يوم الغفران تتركز على الجدل الكيفى / الكمى المستمر الذى يكمن فى توازن القوى العربى / الإسرائيلى على النحو التالى:

١) فـى إطـار الهجـوم المبـاغت استطاع التفوق العربـى الكمـى فـى القـوة البشرية وقوة النـيران أن يتغلـب، إلـى حـد مـا، بـالقوة والخـداع – علـى التفـوق الكيفـى الإسرائيلى وأن يفـرض علـى إسرائيل كلفـة عاليـة مـن الخسائر.

٢) وبما أن عنصرى التفوق الكيفى الإسرائيلى ظلا يتمثلان فـى المدرعـات خفيفة الحركة والقوة الجوية المرنـة، فقد ظلت القدرات العربيـة تعتمـد علـى اسـتغلالها لهذا الموقـف علـى حصـول العـرب علـى منظومـات الصواريخ المضادة للدبابات والصواريخ أرض – جو.

٣) معنى ذلك أن قدرة إسرائيل على امتصاص الصدمة الأولى كانت ترتبـط بقدرة القوات الإسرائيلية على "التعويـض" "والصمود"؛ ومـن هنـا كـانت التحسينات التى طـرأت فـى الفترة مـن العـام ١٩٧٠ الـى العـام ١٩٧٣ الميلاديين، على الخيارات الهجومية/الدفاعية الإسرائيلية – وبخاصة فى مجال مرونة المدفعية، والهجوم عبر القنـاة، واجـراءات الدفـاع الجـوى المضاد التى دعمت نظرية إسرائيل عن قوة النيران العالية/بقـوة بشـرية قليلة – غاية فى الأهمية.

٤) إن التغير الواضـح فـى تـوازن القـوى بالابتعـاد عـن الهجـوم (الدبابـات، وطـيران القتـال) والاتجـاه إلـى الدفـاع (الصواريـخ المضـادة للدبابـات والصواريخ أرض – جو) لم يكن غير متوقع أو جوهرى. وفـى النهايـة فـإن اسـتعمال العـرب لمنظومـات الصواريـخ المتقدمـة يكمـن فـى قـدرة العرب أنفسهم على استغلال المبادأة المبكرة التى استقوها واسـتخلصوها من تلك المنظومات، كما تجلّى فى هذه المرحلة الثانيـة مـن الأستغلال، تخلف العرب الكيفى مرة ثانية.

٥) إن تفـوق القـوة الجويـة الإسـرائيلية ، كـان يتحكم فـى نمـط الصـراع ظاهراً وباطنا . فعلى المستوى الباطنى أدى احـترام مصـر لأداء القـوة الجوية الإسرائيلية فى العـام ١٩٦٧م وفـى الفـترة مـا بيـن العـام ١٩٦٩ والعام ١٩٧٠ الميلاديين الـى خلـق جبهـة طويلـة امتدت بطـول الضفـة الشرقية للقناة – من ناحيـة – وإلـى تـردد مصـر فـى التحـرك مـن هـذه المواقع إلى خارج الغطاء الجوى الذى وفرتـه صواريـخ سـام –٢ علـى الضفـة الغربيـة – مـن ناحيـة ثانيـة. وعلـى المسـتوى الظـاهرى، جـاء المجهود الأقصى الذى بذلته القوة الجوية الإسرائيلية على جبهة الجولان بمثابة المفتاح إلى الانتصار الإسرائيلى فى إطار التكلفة المعقولة والقيود

الزمنية[١١٦].

٦) وفي فترة ما بعد الحرب كانت عدم مقبولية الخسائر الإسرائيلية ترتبط بالعوامل العسكرية – السياسة التي سبق وناقشناها ضمن اطار حرب الاستنزاف في الفترة من العام ١٩٦٩ الى العام ١٩٧٠ الميلاديين، أكثر من ارتباطها بالفشل الكامل للاستراتيجية الإسرائيلية.

أولاً، لفشل القيادة الإسرائيلية نتيجة للتكاليف السياسية والتكاليف الاقتصادية التي تترتب على استمرار التعبئة، في اتخاذ القرار الاستراتيجي بالتحول إلى إعمال استراتيجية الأمن الأساسي الإسرائيلية إعمالاً كاملاً في الوقت المناسب، وبذلك كانت تستطيع تفادي الخسائر العالية للغاية في الجولة الأولى.

ثانياً، إن إسرائيل لم تستطع نتيجة لهذه الظروف المبدئية – من جانب – ولأهداف العرب العسكرية – السياسية المحددة – من جانب ثان – تحقيق انتصار عسكري – سياسي حاسم. فما إن ضرب العرب ضربتهم الأولى، وأحسنت مصر تدعيم رؤوس جسورها على القناة، حتى تحولت الحرب بالنسبة لاسرائيل الى حرب متناقضة العائدات بصورة أو بأخرى، وعجز فيها التفوق الكيفي – على اختلاف درجاته – عن الغاء الأثر المبكر الذى أحدثه التفوق الكمى العربى.

(١١٦) إذا كانت القوة الجوية الإسرائيلية قد خسرت ١١٥ طائرات في حرب أكتوبر من العام ١٩٧٣، فإن النسبة العددية بين كل من الطائرات المفقودة وكل مائة طلعة جوية كانت أفضل بكثير عنها في حرب العام ١٩٦٧ – فقد بلغت هذه النسبة ١:١٠٠ في العام ١٩٧٣ مقارنة بـ ٤٠ : ١٠٠ في العام ١٩٦٧. يضاف إلى ذلك أن حرب العام ١٩٧٣ كانت ثلاثة أضعاف حرب ١٩٦٧ من حيث الطول الزمني، نظراً لأن الطول الزمني للطلعات كان أقصر بكثير، ومن ثم كان عدد الطلعات أكثر.

الفصل الخامس

تأمل ماضى

الهدف الرئيسى من هذه الدراسة هو إثبات الارتباط الواضح بين الديموغرافيا والحرب فى الشرق الأوسط، وذلك عن طريق تتبع "تأثير توقعات الخسائر" على أنماط الصراع العسكرى العربى/الإسرائيلى والقاء الضوء على العوامل الديموغرافية الكيفية فى تطور النظرية العسكرية – السياسية الاسرائيلية. من هنا فقد اشتمل تحليل هذا الارتباط "الديموغرافيا /الحرب" على جانبين: أولهما، ابتكار نماذج نظرية عديدة تستطيع ايجاز ذلك التفاعل العام بين القيود الديموغرافية الإسرائيلية، والنظرية الإسرائيلية، والاستراتيجية ومتطلبات مركب القوة؛ وثانيهما، التحليل العميق للمحاولات الإسرائيلية الحقيقية لاستيعاب المحددات الديموغرافية والمتطلبات الاستراتيجية عبر خمس فترات زمنية واضحة – بدءً من فلسطين الإنتداب إلى حرب العام ١٩٤٨ – ١٩٤٩، ثم الفترة من العام ١٩٥٠ إلى حملة سيناء فى العام ١٩٥٦ الميلادى، والفترة من العام ١٩٥٧ الميلادى إلى حرب يونيو من العام ١٩٦٧، ثم الفترة من يونيو من العام ١٩٦٧ إلى نهاية حرب الاستنزاف فى الفترة مابين العام ١٩٦٧ والعام ١٩٧٠ الميلاديين، وأخيراً الفترةمن وقف اطلاق النار فى السويس/سيناء فى العام ١٩٧٠ إلى حرب يوم الغفران فى العام ١٩٧٣. ولعل تلك النماذج النظرية التى سبق ان أوردتها فى فصل المقدمة تكون قد أصبحت أقل تجريداً فى هذا الجزء الأخير من متن هذه الدراسة.

وعند استعراضنا للفترة ما بين الانتداب والعام ١٩٧٣ الميلادى تبرز دينامية واحدة: هى إذا كانت إسرائيل قد مرت بعدد من التغيرات الأساسية فى عملية "الاستيلاد الاستراتيجى" (شكل رقم ٢: الاستيلاد الاستراتيجى) فإن كل تغير من هذه التغيرات قد نتج عن "عملية الحصول على السلاح" (شكل رقم ٣: الاستيلاد الاستراتيجى طويل المدى) طويلة المدى، أو عملية توسعة خيارات قصيرة المدى (شكل رقم٤ : الاستيلاد الاستراتيجى– قصير المدى)، وإن كل تغيير من هذه التغيرات أصبح صالحاً للعمل به من خلال "عملية الارتجال الاستراتيجى" (شكل رقم ٥: عملية تحسين الاستراتيجية). ففى أثناء

فلسطين الانتداب، أدى تخلف "اليشوف" الكمي الخطير في كل من القوة البشرية وقوة النيران إلى الاعتماد على الاستراتيجيات والتكتيكات (مفاهيم وينجات عن "جماعة القتال الليلي/ الطائرة"؛ ونظرية ليدل هارت عن "الاقتراب غير المباشر") التي استغلت التفوق الكيفي في اليشوف ثم قام الاستراتجيون في صراع الفترة من العام ١٩٤٨ إلى العام ١٩٤٩ وطوال ما بعد الحرب في الفترة ما بين ١٩٥٠ و ١٩٥٦ بالاعتماد على السوابق الثابتة في فترة الانتداب بعد أن حسنوها وخرجوا منها بوضعين دفاعيين جديرين بالثقة هما: "الأمن الأساسي" و "الأمن الجاري"، وأكدوا في هذين الوضعين على أهمية الكيف عن الكم، والتركيز على قوة النيران وليس على القوة البشرية كلما أمكن ذلك. ونظراً لقيود مركب القوة الدائمة فقد عكست الفترتان كلتاهما القيمة التي ترتبت على عملية توسيع الخيارات – إلى أكبر حد ممكن – التي سعت إسرائيل فيها إلى توسيع الخيارات الاستراتيجية المتيسرة من خلال مركبات القوة إلى أبعد حد ممكن.

وعندما أصبح بامكان إسرائيل الحصول في النهاية على منظومات الأسلحة الحديثة فيما قبل حرب العام ١٩٥٦ مباشرة وخلال الفترة التي تلت حملة سيناء، أصبحت عملية الاعتماد على الحصول على السلاح في المقدمة: فقد سعت إسرائيل إلى دعم وتحديث الخيارات التي استخلصتها في الفترتين السابقتين بالمرونة التي توفرت من خلال السلاح المتقدم تقنياً. وقد أدى هذا الهدف إلى استطلاق اتجاه إسرائيل نحو مركبات القوة التي تعطي قوة نيران عالية / بقوة بشرية منخفضة (المدرعات والطيران) – من ناحية – والاتجاه – من الناحية الثانية – إلى استراتيجيات وعي الخسائر التي دعمها الإسرائيليون وقووها (الحرب الوقائية، الضربة الإجهاضية والانتقام الجوي). وقد تجلى نجاح اتجاهات مُركب الاستراتيجية/القوة التي بنت ووسعت عليها إسرائيل تفوقها الكيفي في حرب العام ١٩٦٧ بشكل واضح وانتهت إلى بروز القوة الجوية في الفترة ما بين العام ١٩٦٧ والعام ١٩٧٠. وبحلول وقف اطلاق النار في السويس في العام ١٩٧٠ الميلادي أصبح التفوق الجوي المفتاح إلى استيعاب المحددات الديموغرافية (الخسائر المنخفضة؛ ومركبات القوة التي تعطي قوة نيران عالية/بقوة بشرية منخفضة) مع متطلبات الاستراتيجية (المواجهة الفعالة لتكتيكات الخلو من الحرب العربية؛ وضمان النصر في الحرب الشاملة).

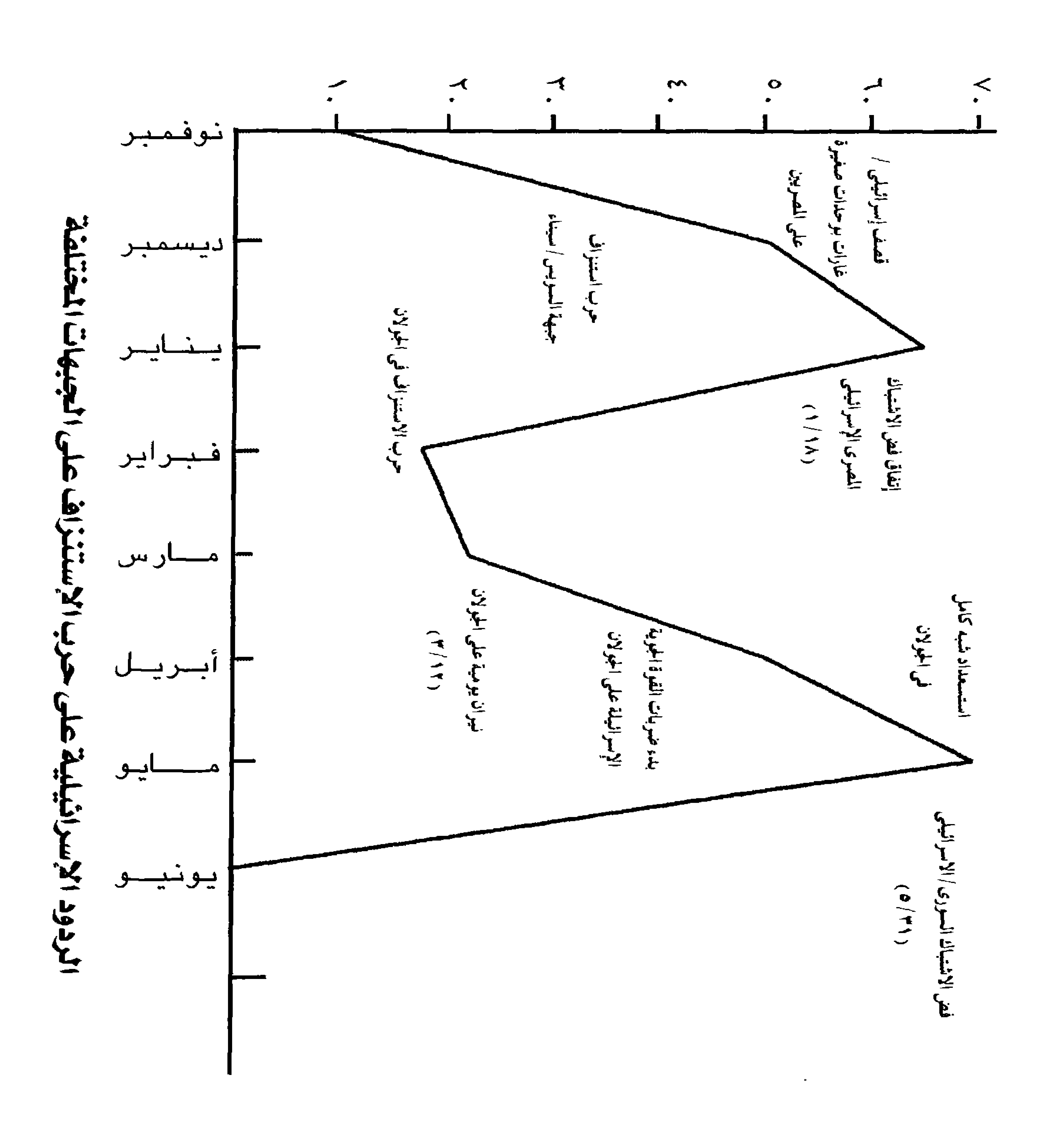
وإنه لمن دواعي التهكم أن يؤدي اعتماد إسرائيل على القوة الجوية الهجومية المتقدمة تقنياً إلى حث العرب على الحصول على منظومات للدفاع الجوي لها التقدم نفسه. ورداً على ذلك أعملت إسرائيل كلاً من عمليتي توسيع الخيارات إلى أبعد حد ممكن وعملية الحصول على السلاح في الفترة

من العام ١٩٧١ إلى العام ١٩٧٣ الميلاديين مستهدفة من ذلك تحسين الخيارات التى توفرها لها قائمتها الحالية، وسد الفجوات الواضحة (قوة المدفعية، وقدرات الهجوم عبر القناة) التى قد تعمل لصالح العرب فى حالة الاقتصار على القوة الجوية/ الدفاع الجوى. وعلى كل حال ونظراً للخسائر الإسرائيلية العالية للغاية فإن اختبار توازن القوى الذى شكلته حرب يوم الغفران استبدأ عملية كبيرة لإعادة دراسة النظرية الإسرائيلية، والاستراتيجية الإسرائيلية، ومتطلبات مُركب القوة وبخاصة بالشكل الذى ظهرت عليه فى حرب أكتوبر من العام ١٩٧٣: فبعد حرب يوم الغفران مباشرة أصبح السؤال الذى يدور بخلد السواد الأعظم من الإسرائيليين هو: هل وصل الحال بنا إلى عتبة تقنية فى الشرق الأوسط، لا يسمح فيها التوازن الذى حدث بين قوتنا الجوية،ومدرعاتنا – من ناحية – وبين صواريخ الدفاع الجوى/المضادة للدبابات العربية – من ناحية ثانية – بأمن إسرائيلى فى حدود مستويات خسائر مقبولة؟

وفى محاولة للرد على السؤال دار الاستراتيجيون الإسرائيليون والمعلقون العسكريون دورة كاملة عادوا بعدها إلى المبادئ التى أرسيت فى الفترة من الانتداب إلى العام ١٩٤٨ – ١٩٤٩ والفترة ما بين العام ١٩٥٠ الميلادى والعام ١٩٥٦، عندما كان التفوق الدفاعى العربى حقيقة من حقائق الحياة. ويتعين على إسرائيل على المدى القصير وبدلاً من الجرى المسعور وراء الاختراق التقنى أن تدأب على استخلاص كل خيار تتيحه لها مركبات قوتها الحالية معتمدة على الجوانب التقليدية للتفوق الكيفى الإسرائيلى (القوة البشرية الماهرة؛ الابتكار التكتيكى؛ القيادة المتفوقة والروح المعنوية؛الخ). وعلى المستوى التكتيكى، سوف تؤدى هذه العودة إلى المبادئ الأساسية إلى التركيز على عوامل خفة الحركة الأرضية، والقتال الليلى، والخداع، والتغطية والإخفاء وتفوق القوة المحلى، وزيادة الاعتماد على نيران المدفعية/الأرضية خفيفة الحركة. وعلى المستوى الاستراتيجى، فإن تلك المفاهيم التى جرى اختبارها مثل المباغتة، الخداع، وفن المناورة، والتنسيق الوثيق بين المشاة ووحدات المدرعات وكذلك نظرية الاقتراب غير المباشر سيتم التركيز عليها جميعاً.

ولعلنا نجد فى حروب الاستنزاف مسبراً باكراً لجدوى هذه المقترحات ، وبخاصة حروب الاستنزاف التى نشبت على طول خطوط وقف إطلاق النار فى الفترة مابين شهر نوفمبر من العام ١٩٧٣ وشهر مايو من العام ١٩٧٤. وكما يوضح الشكل رقم ٢٧ فإن إسرائيل برغم مستوى خسائرها المتزايدة (التى نجمت جميعها عن الأسلحة الصغيرة أو المدفعية أو الهاون) على جبهة السويس/سيناء فى الفترة ما بين شهر نوفمبر من العام ١٩٧٣ وشهر يناير

شكل (٢٧)



الردود الإسرائيلية على حرب الإستنزاف على الجبهات المختلفة

من العام ١٩٧٤، لم تقم أو تبادئ قط بالانتقام الجوى من الموقع المصرية وفضلت على العكس من ذلك الاعتماد على الخيارات التى أتاحتها له المدفعية بعيدة المدى خفيفة الحركة (التى حصلت عليها فى الفترة مابين العام ١٩٧١،١٩٧٣) وعلى الغارات التى كانت تقوم بها وحدات إسرائيلية صغيرة على مواقع المدفعية/الهاون المصرية. أما على جبهة الجولان، فنظراً لأن أهدافاً سورية استراتيجية كثيرة كانت تقع ضمن مدى المدافع عيار ١٧٥ مم التى تستعملها قوات الدفاع الإسرائيلية، فقد اعتمدت إسرائيل على المدفعية فى المقام الأول، ولم تبدأ أعمال الانتقام بالقوة الجوية الإسرائيلية إلا عندما وصل مستوى الخسائر الإسرائيلية ٥٠-٦٠ شخصاً كل شهر. وعليه، فإن إسرائيل بناء على المعطيات الدقيقة المتيسرة عن حروب الاستنزاف فى فترة مابعد وقف اطلاق النار سوف تحاول أن تنهج سياسة أكثر حذراً، مستغلة فى ذلك الخيارات الأقل استفزازاً التى تتيحها لها المدفعية خفيفة الحركة بينما تحتفظ بالقوة الجوية للفترات التى تصل الخسائر الإسرائيلية فيها إلى مستوى ينذر بحرب استنزاف طويلة الأجل أو حرب شاملة.

وبرغم ذلك ، وبغض النظر عن تلك العودة مقيدة الأجل لمبادئ الماضى فإن اسرائيل ستسعى على المدى الطويل إلى الحصول على المزيد من منظمات السلاح المتقدم التى تؤكد تفوق قوة النيران على القوة البشرية. ومن المتوقع أن تقوم إسرائيل بتزويد القوة الجوية الإسرائيلية بصفة خاصة بعدد من منظومات أى.سى.إم ECM المتقدمة ومنظومات دقة توجيه السلاح، كما ستقوم أيضاً بتزويد قوات الدفاع الاسرائيلية بشكل ما من أشكال المركبات المدرعة التى تطلق الصواريخ. كما ستعيد إسرائيل تنظيم نشر قواتها على طول الحدود استهدافاً لاستغلال مثل هذه المنظومات والاستفادة منها. ومع ذلك فإن حصول إسرائيل على مثل هذه المنظومات المتقدمة - وأيا كانت درجة هذا التقدم - لن يقلل من تأثير عوامل الخسائر فى الاستراتيجية الاسرائيلية. كما أن احتمال حدوث حرب عربية اسرائيلية سوف تحدده توقعات الخسائر الإسرائيلية بدرجة كبيرة، ولن تتضح فاعلية مركبات القوة المحسنة والاستراتيجيات فى تقليل الخسائر وتحديدها إلا بعد وقوع مثل هذه الحرب.

ختاماً، يجب أن نؤكد على أن مركبات القوة المحسنة تقنياً كانت وستظل الوسيلة - والطريقة - التى تستطيع إسرائيل بها استيعاب محدداتها الديموغرافية. إذ أن اسرائيل تستعمل هذه المحددات وسوف تستعملها بما يقوى تفوقها الكيفى ويحد من خسائرها فى الصراع.

مراجع الكتاب

Other sources

"Monthly Chronologies" of ***Middle East Journal*** (19500 -73), ***New Middle East*** (1968 -72), and ***Israeli Digest*** (1970-74).

Daily ***Jerusalem Post***, (1948-74).

New York Times, selected articles.

Interviews in Israel :
Professor Y. Harkabi, Professor of International Politics at Hebrew University, Jerusalem. April, 1974.

Professor Y. Evron, Professor of International Politics at Hebrew University, Jerusalem. April, 1974.

Professor D. Horowits, Professor of International Politics at Hebrew University, Jerusalem. April, 1974.

M. Gazit, Director-General of Prime Minister's Office, Jerusalem. April, 1974.

Ministery of Defense, IDF Spokesman,Tel Aviv. April, 1974.

Ministry of Foreign Affairs, Press Spokesman, Jerusalem. April, 1974.

Perry, ***Charles M.Air Power and the Communication of Political Military Intent*** (Part 1) ***and Air Power and Coercion*** (Part 11): ***The U.S. Air Campaign Against North Vietnam*** (unpublished MALD thesis, Fletcher School of Law and Diplomacy, June 1972.

Horowitz,Dan."Flexible Responsiveness and Military Strategy: The Case of the Israeli Army", ***Policy Sciences***, 1 (April 1970).

Hunt, Kenneth, "Strategic Forum: The Middle East Conflict of 1973). ***Survival*** (January February 1974).

Kemp, Geoffrey. ***Population Dynamics and Internal Violent Conflict*** (Cambridge, MA: MIT Center for International Studies, November 1972).

" "Arms and Security: The Egypt-Israeli Case ", ***Adelphi Papers, #52*** (Lodon: Institute of Strategic Studies, October 1968).

" "Israeli and Egypt: military Force Postures, 1972". ***Conference on Comparative Defense Policy*** (Colorado: U.S. Air Force Academy, February 1973).

Khouri, Fred J. "The policy Rataliation in Arab / Israeli Relations". ***Middle East Journal*** (Autumn, 1966).

Klingburg, Frank L. "Predicting the Termination of War: Battle Casualties and Population Losses", ***Journal of Conflict Resolution***, Vd. X, N. 2 (June 1966).

Luttwak, E. "(Mig 21 +mig 23+Sam 2+ Sam 3) _ (F.4 + A.4 + Agm) = ? ", ***New Middle East***, No 39 (December 1971.

Perlmutter, Amos. " The Covenant of War", ***Harper's magazine*** (Februauy 1974).

Strategic Survey. 1974 (Lodon: Institute of Strategic Studies, 1974).

Weller, Jac. "Sir Basil Liddell - Hart's Disciples in Israeli", ***Military Review***, Vol. Liv, No.2(January 1974).

Whetten, Lawrence. "June 1971: Four Years of Canal War reconsidered". ***New Middle East*** (June 1971).

Safran, Nadav. ***From war to War*** (New york: Pegasus, 1969).

Schelling, Thomas. ***Arms and Influence*** (New Haven: Yale University Press, 1966).

SIPRI, ***The Arms Trade with the Third World*** (new york: The Humanities Press, 1971).

Monographs and Articles

Blecherman, Barry. "The Impact of Issrael's Reprisals on Behavior of the Bordering Arab Nations", ***Journal of Conflict Resolution,*** Vol. XV1, No.2 (June 1972).

Brower, Kenneth S. "Yom Kippur War", ***Military Review*** (March 1974).

Choucri, Nazli. ***Pupulation Dynamics and International Violence: Propositions, Insights, and Evidence*** (Cambridge, MA: MIT Center of International Studies, November 1972).

Cohem, Irvine. "Changed Suez Scenario - not by Phantoms alone ...", ***New Middle East,*** No. 36 (September 1971).

Dayam, Moshe. "Why Israel Strikes Bank", in Robinson, Donald, ed., ***Under Fire: Israel's Twenty year Struggle for Survival*** (New York: Norton 1968).

Devore, Roald M. "The ArabLIsraeli Military Balance", ***Military Review*** (November 1973).

Handel, Michael. "Israel's Political Military Doctrine", ***Occasional Papers in International Affairs, #30*** (Cambridge, MA: Harvard University Center for International Affairs, July 1973).

Harkabi, Y. "Fedayeen Action and Arab Strategy", ***Adelphi paper # 53*** (London: Institute of Strategic Studies, December 1968).

Horowitz, Dan. "The Israeli Concept of National Security", ***Public Administration in Israel and Abroad,*** No. 14 (Jerusalm, 1974).

Selected Biobliography

—

Books

Allon, Yigal, **The Making of Israel's Army** (London: Sphere Books Ltd., 1970).

Andrews, Raymond, F. A. **The Holy Land Under Mandate** (New York: Houghton - Mifflin Co., 1931).

Aron, Raymond, **Peace and War** (New York: Praeger, 1968).

Bowyar-Bell, J. **The Long War** (Englewood Cliffs, N. J.: Prentice Hall, Inc., 1969).

Brecher, Michael. **The Foreign Policy System of Israel** (New Haven: Yale University Press, 1972).

Collins, L. and Lapierre, D. **O. Jerusalem:** (New York: Simon and Schuster, 1972).

Dayan, Moshe. **Diary of the Sinal Campaign** (London: Weidenfeld and Nicholson, 1965).

Jakson Robert. **The Israeli Air Force Story** (London: Dan Stacey, Lted., 1970).

Kunche, Jom and David. **A Clash of Destinies** (New York: Praeger, 1960).

Knorr, Klaus. **Kilitary Power and Potential** (Lexington, MA: D.C. Heath and Co., 1970).

Liddell-Hart, B. H. **Strategy**, 2nd. Rev. Ed. (New York: Praeger, 1967).

London Sunday Times "Insight Team", **Insight on the Middle East War** (London: Andre Deutsch, 1974).

Marlowe, Johm. **Rebellion in Palestine** (London: The Cresset Press, 1946).

Perlmutter, Amos. **Military and Politics in Israel** (New York: Praeger 1969).

كتاب لم ينشر فى أمريكا

- لماذا تأخر الحكم على هذا البحث الى شهر سبتمبر من العام ١٩٧٤، رغم ان صاحبه قدمه للجنة الحكم قبل ذلك التاريخ بفترة طويلة؟
- هل سبب عدم النشر راجع الى خطورة المعطيات؟ أم إلى لجنة الحكم؟
- وهل لجنسية المؤلف، وهو يهودى، أو للجنة الحكم دخَل فى النشر وعدم النشر؟
- أم هل للنعرة القومية والخوف على ابناء الجلده، نصيب في عدم نشر هذا البحث؟
- أم أن تداول ما ورد فيه، فيه كشف لكثير من المستور؟ ولماذا لم تنشر هذه الدراسة فى أمريكا حتى الآن؟ البلد الذى يدعى أنه راعى الحرية وحاميها؟

ازعم أن القارئ، بعد أن ينتهى من قراءة هذا الكتاب، سيجد إجابات لمعظم هذه الأسئلة.

- هل هناك جولة رابعة بين العرب وإسرائيل؟

أزعم ان الكتاب يجيب على هذا السؤال.

ردمك ١ - ٤٦٠ - ٢٤ - ٩٩٦٠